اليهود في الخليج

يوسف علي المطيري

مدارك

اليهود في الخليج

اليهود في الخليج

دراسة في تاريخ الأقلية اليهودية

في منطقة الخليج العربي

وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

منذ القرن التاسع عشر

وحتى منتصف القرن العشرين

يوسف علي المطيري

الكتاب: **اليهود في الخليج**
هذا الكتاب بالأصل دراسة أكاديمية حصل من خلالها الباحث على شهاة الماجستير من جامعة الكويت ٢٠١١م باشراف الأستاذ الدكتور عبدالمالك خلف التميمي
المؤلف: **يوسف علي المطيري**
التصنيف: **أقليات ، تاريخ ، سياسة ، خليج عربي ، يهود**
الناشر: **دار مدارك للنشر**
الطبعة الأولى: أكتوبر (تشرين الأول) 2011

للتواصل مع المؤلف: yalmoutairi@gmail.com
تصميم الغلاف: **سارة علي العتيبي**
ALOTAIBI.SARA@GMAIL.COM

Madarek مدارك
Madarek Publishing House دار مدارك للنشر
www.mdrek.com - read@mdrek.com
دبي: مجمع إعمار للأعمال، شارع الشيخ زايد، دبي - الإمارات العربية المتحدة
P .O .Box 333577 :Dubai - UAE
Tel - 5177 361 4 00971 :.Fax5178 361 4 00971 :
بيروت: فرن الشباك، الطريق العام، سنتر غاريوس، بيروت - لبنان
P .O .Box 50074 :Forn Elchebbak - Lebanon
Tel - 282075 1 00961 :.Fax282074 1 00961 :

جميع حقوق الطبع وإعادة الطبع والنشر والتوزيع محفوظة ل مدارك.
لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي من مدارك.

شكر وتقدير

لكل من ساهم ولو بالقليل في سبيل خروج هذا الكتاب إلى عالم المؤلفات وأخص بالشكر منهم:

الأستاذ الدكتور عبدالمالك خلف التميمي المشرف على أصل هذه الدراسة في صورتها الأكاديمية.

مركز البحوث والدراسات الكويتية وجميع العاملين فيه وعلى رأسهم رئيس المركز الدكتور عبدالله الغنيم لسماحهم لي بتصوير الكثير من الوثائق والاستفادة من مكتبة المركز.

السيد أنور منشي كوهين وزوجته جاكلين حاييم عينجي من اليهود الذين عاشوا في الكويت والبحرين حيث استقبلاني في منزلهما بمدينة سان دييغو Diego San بولاية كاليفورنيا California الأمريكية، ووفرا لي الكثير من المعلومات وسمحا لي بتسجيل مقابلة معهما.

الأستاذة نانسي خضوري المؤلفة البحرينية التي سمحت لي باستخدام الصور الموجودة في كتابها ووفرت لي الكثير من المعلومات.

السيد جواد الرمضان من أدباء منطقة الأحساء والذي أهداني نسخة من وثيقتين استخدمتهما في الدراسة.

المقدمة

تتناول هذه الدراسة تاريخ الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي في العصر الحديث، وأنشطتها الاقتصادية وحياتها الاجتماعية وعلاقاتها بالسكان المحليين والسلطات المحلية والأجنبية والحركة الصهيونية، وقد جاء اختيار موضوع الدراسة انطلاقاً من عدة أسباب موضوعية ومنهجية حتمتها الظروف والأوضاع التاريخية والسياسية والعلمية، ومن هذه الأسباب ما يلي:

1 - الاهتمام العالمي المتزايد بدراسة أوضاع الأقليات الدينية والعرقية في مختلف مناطق العالم خصوصاً بعد ظهور القوانين الدولية التي تمنح الأقليات حقوقاً متوازنةً مع الأكثرية لما لهذه الأقليات من تأثيرٍ مباشرٍ على الاستقرار السياسي، فقد كانت الأقليات وما زالت سلاحاً تستخدمه الدول في زعزعة الأوضاع الداخلية لدولٍ أخرى عن طريق زرع الولاءات وإعلان حماية الأقليات وإثارتها وهو ما لجأت إليه الدول الاستعمارية في فتراتٍ تاريخيةٍ مختلفةٍ.

2 - الاهتمام المتزايد بالدراسات التي تتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات بعد هيمنة الدراسات التي تتناول التاريخ السياسي للمجتمعات وتاريخ الحكام والدول وخاصةً دراسات تاريخنا العربي والإسلامي والتي ما زال الكثير من جوانب حياته الاجتماعية والاقتصادية يكتنفه الغموض بصورةٍ متعمدةٍ أو جهلاً بأهميتها.

3 - شكّل الصراع بين العرب واليهود وخاصة بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 جزءاً كبيراً من تاريخنا ومشاكلنا، وخاصة بعد أن أصبحت القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى، رغم أن هذا الصراع هو صراع سياسي منذ مراحله الأولى وليس صراعاً دينياً كما يصوره البعض، فنجد أن الصراع بين الدولة الإسلامية في عهد النبي عليه الصلاة والسلام واليهود أخذ حيزاً كبيراً من الدراسات التاريخية التي تناولت عصر النبوة، كما أخذ الصراع العربي الإسرائيلي الحالي جزءاً كبيراً وحيزاً مهماً من سياستنا العربية وتاريخنا مما أثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في الدول العربية.

4 - قلة الدراسات التي تناولت الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي وندرتها، حيث أخذت أقليات أخرى مثل الهنود الهندوس (البانيان) والمسيحيين الجانب الأكبر من الاهتمام، في الوقت الذي أغفلت هذه الدراسات بشكل عفوي أو متعمد ما يتعلق بالأقلية اليهودية، كما أن

الدراسات القليلة والنادرة التي تناولت الأقلية اليهودية كانت مقتضبة، ولم تفِ الموضوع حق قدره من البحث والتحليل والتعمق.

وجاء اختيار الإطار الزمني الذي تغطيه هذه الدراسة ما بين القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين لكونها الفترة التي عادت فيها الأقلية اليهودية للاستقرار في منطقة الخليج العربي، وذلك لا يعني أنه لم يكن هناك أقلية يهودية مستقرة منذ القدم في بعض مناطق الخليج العربي، كما أنها الفترة التي هاجرت فيها من المنطقة.

التمهيد

الجذور التاريخية لتواجد الأقلية اليهودية بشبه الجزيرة العربية

تعتبر الديانة اليهودية ديانة سماوية جاء بها موسى عليه السلام، وهي أقدم من الديانتين المسيحية والإسلامية لكنها أقل منهما انتشاراً، وأكثر جدلية وإشكالية في تاريخها وتعاليمها، ومن أهم هذه الإشكاليات هي إشكالية مفاهيمها وهويتها وخلطها بين ما هو ديني وما هو عرقي وما هو سياسي كمفهومي اليهودية والصهيونية.

واليهودية هي ديانة سماوية وتعريف ديني وليس عرقيًّا آمنت بها جماعات بشرية شديدة التباين من حيث العرق والميراث الحضاري، ولكن هناك من يحاول أن يعطي هذا المفهوم معنى عرقياً وحضارياً، وكان مصطلح اليهودي والذي يتكون من قسمين «يهوه» وتعني الحرب و «ودي» وتعني الاعتراف والإقرار والجزاء، أي شكر الإله أو الاعتراف بنعمته يشير منذ نهاية القرن التاسع عند ظهور الصهيونية إلى عشرات الهويات والانتماءات الدينية والوثنية والطبقية([1])، ورغم هذه الاختلافات فإنها تستند إلى أساس ديني رغم محاولات تأكيد الأساس العرقي كذلك من قبل بعض الباحثين والمتدينين اليهود.

بدأ التحول في النظرة إلى اليهودية من ديانة إلى مذهب سياسي وهي الصهيونية منذ نهاية القرن التاسع عشر عندما عقد مؤتمر بازل بسويسرا عام 1897 والذي دعا إليه اليهودي ثيودور هرتزل HERTZEL THEODOR وطالب فيه بإقامة وطن قومي لليهود، ورغم أن كلمة «صهيون» مشتقة من اسم جبل أو تلة في فلسطين ثم أصبحت تعني الحكومة اليهودية الدينية بسبب بناء داوود عليه السلام قصره عليها([2])، إلا أنها أخذت مدلولاً سياسياً يعني كل من يؤمن بالأيديولوجية الصهيونية من خلال القيام بالاستيطان في فلسطين أو دعم ذلك بأي شكل من الأشكال([3])، وقد عمل المؤمنون بالصهيونية على تأكيد مصطلح اليهود وحبذوا استعماله لأنه يظهرهم كشعب واحد وكل متماسك يخدم أهدافهم، لكن ذلك أدى إلى قيام صراع حول ما هو ديني وما هو سياسي في دولة إسرائيل، وما زال هذا الصراع مستمراً حتى الآن حول إذا ما كانت الدولة علمانية أم دينية.

قسم بعض الباحثين اليهود في العالم إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي الأشكناز والسافارد واليهود الشرقيين، وبعضهم اكتفى بالأشكناز كيهود غربيين والسافارد كيهود شرقيين مع وجود تقسيمات أخرى فرعية بعضها انقرض، وسوف نعتمد التقسيم الثنائي لليهود الأشكناز كيهود غربيين والسافارد كيهود شرقيين اللذين يختلفان في الأصول والموطن بالإضافة إلى الاختلافات الثقافية والدينية.

يُنسب اليهود الأشكناز أو الأشكنازيون إلى اليهود الألمان الذين عاشوا في العصور الوسطى في البلدان التي تتكلم الألمانية، وحافظوا على لغتهم اليديش VIADISH وهي في أساسها اللغة الألمانية المستعملة في القرون الوسطى ثم دخلت عليها مفردات من العبرية ومن لغات أخرى ثم أصبح لها مصطلح أوسع شمل جميع يهود أوروبا ما عدا يهود إسبانيا والبرتغال([4])، ثم شمل جميع اليهود الغربيين الذين هاجروا إلى فلسطين من أوروبا وأمريكا.

أما يهود السافارد أو سفارديم فهو مصطلح بدأ استخدامه منذ القرن الثامن الميلادي للإشارة إلى يهود شبه الجزيرة الأيبيرية وخصوصاً تحت الحكم الإسلامي، وكانوا يتكلمون العربية حتى القرن الثالث عشر الميلادي ثم تحولوا إلى الأسبانية، وعرفت لغتهم ب اللادينو LADINO([5])، وقد أصبح المصطلح يعني جميع اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبذلك شمل ما يسمى بيهود البلدان العربية أو المستعربة الذين يتبعون المنهج السافاردي في العبادة([6]).

أولاً: ظهور اليهودية في شبه الجزيرة العربية

أكدت جميع المصادر والمدونات التاريخية على وجود الديانة اليهودية في الجزيرة العربية وانتشارها بين بعض القبائل العربية بوجه عام، فقد انتشرت اليهودية في اليمن والحجاز ووسط شبه الجزيرة العربية وساحل الخليج العربي وغيرها من المناطق، وقد اختلفت الآراء في شأن الوقت الذي ظهرت فيه اليهودية في شبه الجزيرة العربية، وما إذا كان معتنقو اليهودية هم يهود مهاجرون إلى شبه الجزيرة العربية من بلاد الشام أو العراق أو قبائل عربية تهودت عن طريق التبشير باليهودية أو عن طريق التجارة.

يرى فريق من الباحثين ومنهم الباحث اليهودي إسرائيل ولفنسون أن وجود الديانة اليهودية في شبه الجزيرة العربية ارتبط بهجرة يهودية من فلسطين لأسباب مختلفة، واستند القائلون بهذا الرأي إلى ما ورد في التوراة ونقلته عنها المصادر العربية، والأسباب التي اعتمد عليها هؤلاء الباحثون في الهجرة اليهودية إلى شبه الجزيرة العربية هي:

1 - مخالفة جيش أرسله موسى عليه السلام إلى الحجاز في القرن الثالث عشر قبل الميلاد لتعليماته فمنع من دخول فلسطين فعاد إلى الحجاز للاستقرار هناك([7]).

2 - هجرة عدد من يهود فلسطين إلى الحجاز بحثاً عن أرض وردت صفتها في التوراة يهاجر إليها آخر الأنبياء، فوصلوا إلى تيماء في الحجاز واعتقدوا أنها البلد الموعودة فأقاموا بها([8]).

3 - زيادة عدد اليهود في فلسطين زيادة مطّردة فاضطروا للهجرة إلى البلاد المجاورة لهم كمصر والعراق وشبه الجزيرة العربية([9]).

4 - هجرة عدد من اليهود في فلسطين إلى شبه الجزيرة العربية بعد هزيمة مملكة يهودا على يد الملك البابلي نبوخذ نصر عام 586 ق.م وتدمير الهيكل([10]).

5 - قيام هجرة يهودية من فلسطين إلى شبه الجزيرة العربية في الفترة الواقعة بين تدمير أسوار أورشليم (القدس) وإحراق الهيكل عام 70م على يد القائد الروماني تيتوس وإخراج هدريان لليهود من فلسطين عام 132م([11]).

وقد حددت هذه المصادر وآراء الباحثين المناطق التي استقرت فيها الأقلية اليهودية المهاجرة إلى شبه الجزيرة العربية بيثرب وخيبر وفدك ووادي القرى وتيماء، بل سادت بعض الاعتقادات أن بعض الآثار القديمة والمعروفة في هذه المنطقة مثل حصن الأبلق بتيماء بناه نبي الله سليمان عليه السلام فيقول الأعشى:

بناه سليمان بن داوود حقبة له أزجٌ عالٍ وطي موثق([12])

كما ذكرت المصادر أسماء بعض القبائل اليهودية المهاجرة إلى شبه الجزيرة العربية وأشهرها بنو قريظة وبنو النضير المعروفتان بالكاهنان واللتان تنسبان إلى الكاهن بن هارون بن عمران، ومن هذه

القبائل أيضاً بنو هدل وبنو زغورا وبنو قينقاع وبنو الفصيص وبنو محمم([13]).

عارض فريق من الباحثين الرأي القائل بأن وجود اليهودية في شبه الجزيرة العربية ارتبط بهجرتهم من فلسطين، ومن أشهر القائلين بهذا الرأي الدكتور أحمد سوسة الذي كان له الكثير من المؤلفات والأبحاث المتعلقة باليهودية والصهيونية، ويرى الدكتور أحمد سوسه ويؤيده في هذا الرأي عدد آخر من الباحثين والمستشرقين أن «يهود الجزيرة العربية كانوا عرباً تهوّدوا لا يهوداً مهاجرين من فلسطين استعربوا»([14])، فالقول بهجرة يهودية من فلسطين إلى شبه الجزيرة العربية لا ينسجم مع سنّة الطبيعة، فالهجرة لا تتم من البيئة المتمدنة المستقرة وهي فلسطين إلى البيئة الصحراوية البدوية مثل شبه الجزيرة العربية والعكس هو الصحيح والطبيعي([15])، كما أن الروايات عن بداية استقرار اليهود في شبه الجزيرة العربية بالجيش الذي بعثه موسى عليه السلام والروايات الأخرى، أخذها العرب عن التوراة أو ما يسمى بالإسرائيليات، مما جعل حتى القائلين بهذه الروايات يرون أنه لا يمكن الاطمئنان إلى هذه الروايات والتي لا يمكن إثباتها إثباتاً قطعياً([16]).

أما عن الكيفية التي انتشرت بها اليهودية في شبه الجزيرة العربية فجاءت كما يرى القائلون بتهود بعض عرب شبه الجزيرة العربية للأسباب التالية:

- اتجاه رجال الدين اليهود إلى شبه الجزيرة العربية لتهويد سكانها لأنهم وجدوا أن القبائل العربية كانت مهيأة لتقبل فكرة التوحيد، فكان الدعاة اليهود كما هو الحال بالنسبة للدعاة المسيحيين السبب المباشر في انتشار اليهودية والمسيحية في شبه الجزيرة العربية([17]).

- اعتناق أحد ملوك اليمن في القرن الخامس الميلادي الديانة اليهودية على يد حبرين من أحبار اليهود وإجباره شعبه على اعتناق اليهودية([18]).

نتيجة لعدم وجود أدلة دامغة ترجح أحد الرأيين على الآخر، فقد حاول بعض الباحثين التوفيق بين الرأيين من أن هناك جماعات يهودية هاجرت إلى شبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى تهود بعض القبائل العربية على يد بعض رجال الدين اليهود وعن طريق التجارة، ومن أشهر القائلين بهذا الرأي الدكتور عبدالوهاب المسيري([19]).

وقد استطاعت الجماعات اليهودية المهاجرة إلى شبه الجزيرة العربية الاندماج في المحيط العربي، فتكلموا بلغتهم وتطبعوا بعاداتهم وتقاليدهم وتزاوجوا معهم وأصبح طابعهم عربياً صرفاً، فانتظموا في قبائل وبطون وأفخاذ([20])، ساعد في ذلك اعتناق بعض أفراد القبائل العربية للديانة اليهودية مثل نمير وكنانة وبني الحرث بن كعب وكنده وأياد وغسان

وجذام وبلي([21])، كما تهود بعض أفراد قبيلتي الأوس والخزرج لمجاورتهم اليهود في يثرب، كما كانت بعض نساء الأوس والخزرج تأخذ على نفسها عهداً إذا عاش لها ولد أن تهوده لأن اليهودية عندهم دين سماوي وأهل كتاب، لذلك فقد جاء في كتب تفسير القرآن الكريم أن سبب نزول الآية }لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ{ (البقرة: 256) كما يروي عبدالله بن عباس أن النبي عليه الصلاة والسلام لما أراد إجلاء بني النضير إحدى قبائل اليهود في يثرب، وكان معهم من أبناء الأنصار الذين تهودوا، قال الأنصار لا ندع أبناءنا، وأرادوا إكراههم على الإسلام فنزلت هذه الآية([22]).

استقر اليهود المهاجرون في شبه الجزيرة العربية في مناطق عديدة والتي ذكرناها سابقاً مثل يثرب وفدك وخيبر ووادي القرى وتيماء وجميعها تقع شمال مكة بالإضافة إلى اليمن ونجران وعمان حيث يقول الأخطل:

قبح الإله من اليهود عصابة بالجزع بين حليحل وصحار

وحلحل أو حليحل وصحار تقع جميعها في عمان([23])، كما ذكرت المصادر اليهودية أن نبي الله أيوب الذي ذكرت قصته في التوراة يقع ضريحه بالقرب من منطقة صلالة في عمان رغم عدم تأكد صحة هذا الادعاء.

استقر أيضاً في البحرين وعلى سواحل شبه الجزيرة العربية المطلة على الخليج العربي بعض اليهود القادمين من العراق خلال القرنين الثالث والرابع الميلاديَّين هرباً من اضطهاد الفرس لهم، وهناك من أرجع هذا الاستيطان إلى فترة أبكر في أوائل القرن الأول الميلادي([24])، وربما لحق بهم بعض اليهود أيضاً من بلاد فارس والعراق نتيجة لتعرضهم للاضطهاد على يد الملك الفارسي فيروز بن يزدجرد (457-484م) فقد استقروا في البحرين مجاورين من سبقهم من اليهود([25])، وربما أدى هذا الاستقرار المبكر وفي الفترات والقرون اللاحقة إلى نسب السكان المحليين في المنطقة بعض القبور إلى شخصيات يهودية كما حدث في نسبة قبر في منطقة الأوجام بالقرب من القطيف بالمملكة العربية السعودية لنبي الله اليسع، وأثر كذلك موجود في أحد تلال المنامة في البحرين عرف بقبر اليهودي دون تحديد شخصية صاحب القبر([26]).

من أشهر الشخصيات التي عرفت بأنها يهودية وكانت مستقرة في البحرين وذكرها العديد من شعراء الجاهلية هو ابن يامن الذي ذكر بعض أدباء العرب أنه يهودي من أهل البحرين([27])، حيث يقول طرفة بن العبد يصف السفن التي يملكها ابن يامن:

عدولية أو من سفين ابن يامن يجور بها الملاح طوراً ويهتدي

والعدولية سفن تنسب كما قال الأدباء والجغرافيون العرب إلى قرية عَدَولي بفتح العين والدال في البحرين، وقال امرؤ القيس بن حجر يصف نخيله:

أو المكرعات من نخيل ابن يامن دوين اللآلئ يلين المشقرا([28])

ويبدو أن ابن يامن شخصية معروفة في الجاهلية يتكرر اسمه كثيراً لدى الشعراء مقترناً بالثراء لما يملكه من نخيل وسفن، فالشاعر الجاهلي الأسود بن يعفر النهشلي يقول:

سطور يهوديين في مهد قيهما

مجيدين من تيماء أو أهل مدين

فأضحت تراءاها العيون كأنها

على الشرف الأعلى نخيل ابن يامن

أو الأثاب العم الذري أو كأنها

خلايا عدولي السفين المعمن

اشتهرت بعض المناطق في شبه الجزيرة العربية وخاصة في منطقة الحجاز بكونها مناطق تجمعات يهودية حتى ظهور الإسلام وخاصة يثرب وخيبر وفدك وتيماء ووادي القرى مع وجود عدد آخر من اليهود في عمان والبحرين، وقد عمل النبي عليه الصلاة والسلام على إشراك يهود يثرب في بناء الدولة الجديدة من خلال الصحيفة كدستور ينظم العلاقة بين جميع سكان المدينة، لكن اليهود في يثرب بدرت منهم ممارسات رآها النبي عليه الصلاة والسلام تهديداً للدولة الناشئة فعمل على إخراجهم إلى خيبر وبلاد الشام، تأميناً لمركز الدولة بعدم وجود من لا يدين لها بالولاء.

وبعكس الموقف السابق فقد أبقى النبي عليه الصلاة والسلام يهود خيبر وفدك ووادي القرى وتيماء في أرضهم ولهم النصف من خراجها رغم أنه فتح خيبر ووادي القرى عنوةً([29])، أما اليهود في عمان واليمن، فرغم أن المصادر أشارت إلى وجودهم، إلا أنها لم تبيِّن موقف النبي عليه الصلاة والسلام، ومن المرجح أن النبي عليه الصلاة والسلام عاملهم كأهل ذمة تفرض عليهم الجزية كما عمل مع اليهود في البحرين.

وكان النبي عليه الصلاة والسلام قد أرسل العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى حاكم البحرين في عام 6ه، وقيل 8ه، يدعوه إلى الإسلام أو دفع الجزية، فأسلم وكتب إلى النبي عليه الصلاة والسلام يطلب رأيه فيمن بقي على يهوديته أو مجوسيته، فكتب إليه النبي عليه الصلاة والسلام أن: «من أقام على يهوديته أو مجوسيته فعليه الجزية»([30])، وقد جعل العلاء بن الحضرمي على كل رجل من اليهود والنصارى والمجوس ديناراً فبلغ مقدار ما تم جمعه 80 ألفاً بعث بها إلى النبي عليه الصلاة والسلام، وقيل لم يأته مال أكثر منه لا قبله ولا بعده([31])، وقد مكَّن دفع اليهود للجزية وقبول وجودهم في ظل الدولة الإسلامية كأهل ذمة يدفعون الجزية استمرار وجودهم دون عائق لفترة طويلة.

استمر وجود اليهود في شبه الجزيرة العربية رغم طردهم على يد عمر بن الخطاب وخاصة في المناطق البعيدة عن قلب الجزيرة العربية والدولة الإسلامية، ورغم صمت المصادر الإسلامية عن الإشارة إلى الوجود اليهودي في شبه الجزيرة العربية لانشغال المسلمين ومؤرخيهم بأخبار الفتوحات الإسلامية والفتنة فترة الخلافة الراشدة والدولة الأموية حتى القرن العاشر الميلادي، حيث كانت هناك بعض الإشارات على التواجد اليهودي في بعض مناطق الخليج العربي، وخاصة في عمان التي ذكر أبو عبيد البكري أن مَزون (بفتح الميم) مدينة أو قرية في عمان يسكنها يهود، وذكر الخليل بن أحمد أن الفرس كانت تسمي عمان مَزون وهو ما أكده ياقوت الحموي([32])، منها القصة التي رويت عن يهوديين اقتتلا في صحار فأعلن أحدهما إسلامه فأعانه بعض المسلمين على اليهودي الآخر ثم أنكر إسلامه بعد ذلك فدار خلاف ما إن كان حد الردَّة ينطبق عليه أم لا([33]).

وتعتبر الرحلة التي قام بها الرحالة بنيامين التطيلي، أحد يهود الأندلس في الربع الثاني من القرن الثاني عشر، أهم المصادر التي تناولت التواجد اليهودي في منطقة الخليج العربي ومناطق أخرى مجاورة، فقد خرج من مسقط رأسه في تطيلة واتجه إلى إيطاليا فالدولة البيزنطية وجنوباً إلى بلاد الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية وشواطئ الهند والصين، ثم قفل عائداً عبر البحر الأحمر إلى مصر ومنها إلى صقلية فالأندلس، وقد ذكر بنيامين التطيلي معلومات عن التواجد اليهودي في خيبر واليمن والقطيف وأعدادهم وأحوالهم السياسية والاقتصادية([34])، وجاءت هذه المعلومات وخاصة أعدادهم بصورة مبالغ فيها، منها أن أعدادهم في القطيف 5 آلاف يهودي، وفي خيبر خمسون ألفاً، وفي منطقة أخرى أسماها تلماس مائة ألف، وتناجم 300 ألف، كما أحاط رواياته بهالة من الأساطير والروايات جعلت مترجم الرحلة، وهو عزرا حداد أحد أدباء العراق اليهود ومثقفيها، يشكك في كون بنيامين التطيلي قد زار شبه الجزيرة العربية وبلغ أطراف الحجاز ونواحي خيبر([35])، وخاصة أن عزرا حداد لم يعرف هذه المناطق التي ذكرها بنيامين التطيلي والذي عرف بجميع الأماكن والشخصيات الأخرى في الرحلة، وهذا الرأي يتفق مع رأي الدكتورة زبيدة محمد عطا، ولكن لا يمكن نفي التواجد اليهودي في بعض المناطق خاصة وادي القرى وتيماء والقطيف مطلقاً([36]).

قبيل نهاية القرن الثاني عشر صمتت المصادر التاريخية عن التواجد اليهودي في منطقة الخليج العربي، وربما يعزى هذا الصمت إلى الاختفاء الفعلي للتواجد اليهودي من منطقة الخليج العربي وهجرتهم ربما إلى الهند أو إلى مناطق أخرى من بلاد فارس([37])، ولم تذكر المصادر وكتب الرحلات أي معلومات تشير إلى التواجد اليهودي في المنطقة، فمن أشهر الرحالة في النصف الأول من القرن الرابع عشر محمد بن عبدالله اللواتي الطنجي، المعروف بابن بطوطة، في رحلته «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجاب الأسفار» لم يذكر تواجد يهودي في منطقة الخليج العربي رغم زيارته لها.

استمر صمت المصادر التاريخية عن التواجد اليهودي في منطقة الخليج العربي حتى القرن السادس عشر عندما لعبت عدة عوامل دورها في عودة التواجد اليهودي في منطقة الخليج العربي بسبب إنشاء الإمبراطورية الاستعمارية البرتغالية بالشرق في العقد الأول من القرن السادس عشر، والسياسة الجديدة التي انتهجها الشاه عباس الأول (1587-1629) في بلاد فارس([38])، كما أن إنشاء الإمبراطورية البرتغالية في الشرق أدى إلى عودة الاهتمام بالمنطقة من قبل الرحالة الأوروبيين بمبادرات شخصية منهم أو بتشجيع ودعم من الدول الأوروبية التي كانت تبحث عن موطأ قدم لها هناك.

تعتبر الدوافع الاقتصادية من أهم الدوافع التي جعلت البرتغال تحاول الوصول إلى الهند وتوجد موطأ قدم لها هناك، وقامت بعدة محاولات حتى نجحت في ذلك بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام 1487، واتخذت مدينة هرمز مركزاً تجارياً واستراتيجياً خارج الهند وانتهجت سياسة تشجع على التجارة مع الهند والمراكز التجارية الأخرى في الخليج العربي، مما جذب الكثير من التجار الذين قدموا من أوروبا وآسيا في تلك الفترة، وكان منهم بلا شك تجار يهود استقروا في مناطق كثيرة من الخليج العربي على سواحله الشرقية والغربية منها هرمز وجزيرة قيس ولار وسيراف ومسقط والبحرين، في الوقت الذي اضمحلت فيه مناطق أخرى كان يتواجد فيها عدد كبير من اليهود مثل القطيف التي حلت محلها قيس وهرمز([39])، وكان غالبية اليهود الذين استقروا في تلك المناطق قد جاءوا من البرتغال وبعضهم عمل مترجماً ومرشداً للقادة البرتغاليين، لذلك فلا يمكن اعتبارهم جميعاً من المقيمين الدائمين في تلك المناطق([40]).

انتهج الشاه عباس الأول (1587-1629) سياسة اقتصادية شجعت التجار اليهود على القدوم إلى بلاد فارس ومنطقة الخليج العربي التي كان جزءٌ كبيرٌ منها تحت السيطرة الفارسية، فقدم تجار يهود من الدولة العثمانية وحلب وطرابلس وبغداد([41])، وبعضهم قدم من وسط بلاد فارس واستقر على سواحل الخليج العربي لممارسة التجارة مع أوروبا والهند والمراكز التجارية الأخرى مما ساهم في ازدياد اليهود هناك.

عاد اهتمام الرحالة وخاصة الأوروبيين منهم بمنطقة الخليج العربي بعد وقوعها تحت النفوذ البرتغالي في العقد الأول من القرن السادس عشر، ومن أهم هؤلاء الرحالة البرتغالي بيدرو تيكسييرا TEIXEIRA PEDRO الذي زار مسقط في عام 1617 وذكر وجود 15 أو 20 عائلة يهودية فقيرة وبائسة، وهو ما ذكره عدد من الرحالة الآخرين في فترات لاحقة في القرن السابع عشر([42])، كما استمرت الإشارات إلى تواجد اليهود

في منطقة الخليج العربي كذلك في القرن الثامن عشر ومنها الأحساء كما ذكر كارستن نيبور NIEBUHR .C عام 1765([43]).

استمر تواجد اليهود في منطقة الخليج العربي طوال القرن الثامن عشر في مسقط وصحار والبحرين والأحساء رغم أن هذا التواجد كان يزداد ويتناقص بين فترة وأخرى وأحياناً ينعدم، وخاصة في البحرين والأحساء التي كان اليهود فيها كثيري التنقل والهجرة إلى المناطق الأخرى من الخليج العربي، وخاصة إلى الساحل الشرقي عندما أنشأ الشاه عباس الأول عام 1622 ميناء بندر عباس أو جمبرون الذي أصبح مركزاً جديداً للتجارة بدلاً من هرمز([44]).

ثانياً: الحياة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية

استند بعض أصحاب الرأي القائل بأن أصل اليهود في شبه الجزيرة العربية هم قبائل عربية تهودت وليسوا مهاجرين من مناطق أخرى، وهو ما سبق أن ناقشناه، إلى صعوبة التفريق بين اليهود والعرب من جهة الأخلاق والعادات والنظم والتقاليد الاجتماعية، واندماجهم إلى حد كبير في المحيط العربي، فكانوا يتصفون بالكثير من الصفات التي كان يتصف بها العرب من كرم وسخاء وقول للشعر، وحتى روابط المصاهرة بين اليهود والعرب في الجاهلية معروفة خاصة وأن العرب اشتهروا بالحرص على أحسابهم وأنسابهم وأنفة مصاهرة غير العرب، ففي كتاب لابن حبيب «المنمق في أخبار قريش» جاء فصل بعنوان «أبناء اليهوديات من قريش»، كما نُسب الكثير من الشخصيات اليهودية المعروفة في الجاهلية إلى أصول عربية من جهة الأب أو الأم، فقيل إن أم السموءل بن عادياء اليهودي من غسان، وكعب بن الأشرف من طيئ وأمه من قبيلة بني النضير اليهودية([45]).

وكانت قصة وفاء السموءل بن عادياء أو ابن عريض بن عادياء صاحب حصن الأبلق في تيماء مضرب المثل لدي العرب في الوفاء، فقيل «أوفى من السموءل» عندما أودع امرؤ القيس بن حجر السموءلَ أدرعاً، فأتاه أحد ملوك العرب يطلبها منه، فأبى السموءل تسليمها له وتحصن بحصنه، فأخذ الملك العربي ابناً للسموءل وناداه إما أن تسلم الأدرع أو قتلت ابنك، فأبى السموءل إلا الحفاظ على الأمانة فقتل الملك العربي ابنه، وقال السموءل في قصيدة شهيرة له:

وفيت بأدرع الكندي إني إذا ما خان أقوام وفيت([46])

وقد ذكر الكثير من شعراء العرب قصة وفاء السموءل، فيقول الأعشى حين أسره أحد العرب يمدح شريح بن السموءل ليسعى في إطلاق سراحه:

كن كالسموءل إذ طاف الهمام به في جحفل كسواد الليل جرار

إذا سامه خطتي خسف فقال له قل ما تشاء فإني سامع حار

فقال غدر وثكل أنت بينهما فاختر وما فيهما حظ لمختار

فشك غير طويل ثم قال له اقتل أسيرك إني مانع جار

فسعى شريح بإطلاق سراحه وإكرامه([47]).

اختلفت نظرة العرب إلى اليهود في الجزيرة العربية عند ظهور الإسلام، وخاصة بعد أن تحول موقف اليهود تجاه الإسلام من السلبية إلى المقاومة والعداء المباشر في عهد النبي عليه الصلاة والسلام عندما أصبح اليهود يمثلون تهديداً للدولة الإسلامية الناشئة التي بادلتهم العداء، ثم تحول موقف المسلمين منهم إلى اللامبالاة والتجاهل في عهد الفتوحات الإسلامية لدخول الدولة الإسلامية في صراع مع دولتي الفرس والروم، كما أن اليهود خففوا من عدائهم للدولة الإسلامية وحاولوا الاندماج في المجتمع المسلم وخصوصاً لما لقوه من معاملة عادلة لعامة أهل الذمة في الدولة الإسلامية في عهودها المختلفة ما عدا بعض الفترات القصيرة المتقطعة.

وقد استمرت المعاملة الحسنة لأهل الذمة ومنهم اليهود في قرون لاحقة، مما جعل بعض الرحالة الأجانب يقارنون بين أوضاعهم في البلاد العربية وأوضاعهم في أوروبا، فيذكر الرحالة نيبور NIEBUHR، الذي زار مسقط عام 1764 وغيرها من البلاد العربية، أن اليهود في عمان يعاملون معاملة طيبة ولا يفرض عليهم ارتداء ملابس تخالف ملابس المسلمين، وأن العرب عموماً لا يحملون ضغينة أو كرهاً للمخالفين لهم بالديانة ويحترمونهم أكثر من احترام المسيحيين لليهود في أوروبا([48])، وربما كان من أسباب هذه المعاملة الحسنة أن اليهود عموماً في البلاد العربية ليسوا يهوداً سوى بالاسم وليسوا متدينين.

اشتهر اليهود منذ القدم بممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية والمهنية والحرف المختلفة، وبعض هذه الأنشطة مارسوه في فترات زمنية مختلفة وفي أماكن مختلفة، وبعضها احتكروا ممارسته. وكان من أهم الأنشطة الاقتصادية التي مارسوها في شبه الجزيرة العربية في الجاهلية زراعة النخيل في يثرب وتيماء وخيبر ووادي القرى والبحرين، ويدلل على مهارتهم في ذلك أن النبي عليه الصلاة والسلام عندما أراد إجلاء يهود خيبر قالوا له: «إن لنا بالعمارة والقيام على النخل علماً فأقرنا»، فأقرّهم على أرضهم مقابل النصف من الخراج، وكذلك فعل مع يهود وادي القرى وفدك وتيماء([49])، وكانت مهارة اليهود في الاعتناء بالنخيل وبساتينها مضرباً للأمثال، وأشهرها نخيل ابن يامن في البحرين، ويبدو أن ممارسة اليهود للزراعة بشكل عام في الجزيرة العربية انحصر في فترة الجاهلية وصدر الإسلام، فلم تذكر المصادر المختلفة ممارسة اليهود لهذا النوع من النشاط بعد ذلك.

اشتهر اليهود في الجاهلية بممارسة تصنيع وبيع الخمور والمشروبات المسكرة وحتى بعد ظهور الإسلام، فيقول حنين الحيري أحد شعراء ومغني القرن الثامن الميلادي:

من قهوة باكر التجار بها بيت يهود قرارها الخزف

ويقول أبو دلامة:

وكنا نرجي من إمام زيادة

فزاد الإمام المصطفى في القلانس

تراها على هام الرجال كأنها

دنان يهود جللت بالبرانس

وقد استمر اليهود بالعمل في هذه المهنة واحتكروا تجارتها وتصنيعها في بعض المناطق مثل مسقط منذ القرن السابع عشر الميلادي وغيرها من المناطق، فلم تكن هذه المهنة مصدراً للدخل فقط، بل أيضاً مصدراً للمشاكل والصراع بينهم وبين السلطة والسكان المحليين المسلمين([50])، كما حدث في مسقط عام 1696 عندما قام السكان بتدمير أحد منازل اليهود الذي تصنع فيه الخمور([51]).

مارس اليهود العمل التجاري منذ القدم وخاصة في يثرب التي احتكروا فيها بيع السلع لتوفر رؤوس الأموال التي تساعدهم على الاحتكار([52])، كما عملوا في النقل التجاري البحري حيث اشتهر منهم ابن يامن والذي كان يمتلك سفناً تجارية.

وفي القرن التاسع الميلادي أورد الجغرافي المسلم ابن خرداذبه معلومات عن تجار يهود أطلق عليهم اسم «اليهود الراذانيه» والذين كانوا يتحدثون العربية والفارسية والرومية وغيرها من اللغات المختلفة، ويسافرون من المشرق إلى المغرب براً وبحراً عبر الكثير من المناطق، ومنها شبه الجزيرة والخليج العربيين والهند والصين، يتاجرون بالجواري والغلمان والديباج والجلود والفراء والسيوف والمسك والكافور([53])، وربما استقر بعض هؤلاء في منطقة الخليج العربي لإدارة شؤون تجارتهم لاسيما وأنها كانت إحدى المحطات التجارية الرئيسة في الطريق إلى الهند والصين.

وكانت صحار في عمان إحدى أهم المدن العمانية والتي وصفها أحد الجغرافيين العرب في القرن التاسع الميلادي بأنها أقدم مدن عمان وأكثرها أموالاً ومقصد التجار في كل سنة، حيث تجلب إليها بضائع اليمن ومنها تسافر المراكب إلى الصين والهند، وازدهرت فيها الصناعة والزراعة([54])، ثم أصبحت عاصمة ولاية عمان في القرن العاشر الميلادي، ومن أشهر تجارها في ذلك الوقت إسحاق اليهودي.

وكان قائد سفينة فارسي يدعى بوزرك بن شهريار (900-953م) في كتابه عجائب الهند قد أورد قصة إسحاق اليهودي، وذكر أنه وقع بينه وبين رجل من اليهود خلاف جعله يهرب من عمان في ثمانينات القرن التاسع الميلادي إلى الهند ورأس ماله لا يتجاوز مائتي دينار، وفي عام 912م عاد إلى صحار بمركب يحمل مختلف بضائع الهند والصين بعد أن نجح في تكوين ثروة كبيرة، واتفق مع والي عمان أحمد بن هلال على دفع ألف ألف درهم (مليون) رسوماً على بضائعه مقابل عدم إحصاء ما فيها([55]).

وصل خبر إسحاق اليهودي وما يملكه من ثروة إلى الخليفة العباسي المقتدر بالله الذي أغراه البعض بالقبض على إسحاق اليهودي ومصادرة أمواله، فأنفذ الخليفة خادماً له برسالة إلى والي عمان أحمد بن هلال يطلب فيها منه إرسال إسحاق اليهودي إليه ومصادرة أمواله، وقد رأى أحمد بن هلال أن ذلك سوف يؤثر سلباً على تجارة صحار، واتفق مع تجارها على إغلاق الأسواق وإرسال رسالة إلى الخليفة العباسي يحتجون فيها على القبض على إسحاق اليهودي ومصادرة أمواله لأن هذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى انقطاع المراكب التجارية عن زيارة صحار وهروب التجار منها ويؤثر على تجارتهم، وقد يكون هذا الترتيب من والي عمان بسبب دفع إسحاق اليهودي مالاً إضافياً له، وقد أدى ذلك إلى نجاة إسحاق اليهودي من هذه المكيدة، ولم تذكر المصادر بعد ذلك أخبار عن إسحاق اليهودي ما عدا أنه عاد مرة أخرى إلى الصين([56]).

كانت الفترة من القرن الثاني عشر وحتى القرن السادس عشر، كما بينا سابقاً، فترة صمتت فيها المصادر عن ذكر ما يتعلق باليهود في منطقة الخليج العربي حتى جاء الاستعمار البرتغالي وأعاد الاهتمام بهذه المنطقة حيث أصبحت طرق الخليج العربي واحدة من الطرق السريعة والأكثر أهمية في التجارة العالمية، فانتقل العديد من التجار اليهود القادمين من أوروبا وحلب وطرابلس وبغداد والدولة العثمانية للاستقرار في منطقة الخليج العربي، حيث كان لهم مشاركة كبيرة مع قوميات أخرى في عمليات الاستيراد والتصدير في الخليج العربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، منها تجارة اللؤلؤ، مقابل نسبة رسوم أو جمارك منخفضة كانت في مسقط 7% في النصف الثاني من القرن الثامن عشر([57]).

مارس اليهود بعض الأنشطة الاقتصادية والحرفية البسيطة مثل الحدادة وصناعة السيوف والدروع والمجوهرات والصياغة وتربية الماشية والدجاج([58])، ومن الأنشطة الحرفية التي مارسها اليهود في عمان وخصوصاً في صحار هي صناعة الطوب المحروق أو الناري أو الأحمر، والذي نسبه الكثير من الباحثين إلى اليهود في صحار ومنهم برترام توماس TOMAS BERTRAM وباولو م. كوستا COSTA .M PAOLO وغيرهما من الباحثين([59])، وقد استخدم هذا الطوب

المحروق في الكثير من المباني القديمة في صحار وغيرها من مناطق عمان الأخرى مثل بعض المساجد والحصون والمقابر، ومن هذه المباني مقبرة يهودية في صحار تضم تقريباً 200 قبر، وقد استخدمت أحجار المباني السابقة في مبانٍ أخرى في قرون لاحقة([60]).

كان للمرأة اليهودية دور مهم وأساسي في مشاركة الرجل اليهودي اقتصادياً، فكانت عنصراً فاعلاً ومؤثراً في الأسرة اليهودية منذ القدم، فقد عملت المرأة اليهودية في نسج الأقمشة وبيعها في فترة مبكرة من استقرارهم في الجزيرة العربية([61])، كما عملت في قرون لاحقة كقابلة ووصيفة ومستشارة لنساء الطبقات العليا والثرية كما يذكر والتر ج.

فيشيل FISCHEL .J WALTER في «إعطاء وصفات ونصائح في الحب وأعمال السحر»([62]).

الفصل الأول: استقرار الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي

أولاً: عوامل هجرة الأقلية اليهودية إلى منطقة الخليج العربي

منذ القرون التي سبقت تاريخ الدراسة كان هناك أعداد كبيرة من الأقلية اليهودية تقيم في بلاد فارس والهند والعراق، ولكن لعبت ظروف داخلية دوراً مهماً في هجرة أفرادٍ من هذه الأقلية إلى مناطق أخرى منها منطقة الخليج العربي وبلدان الشرق الأقصى، بالإضافة إلى ظروف خاصة بالأقلية اليهودية وببعض أفرادها، لكن ذلك لا يعني عدم وجود أقلية يهودية استقرت في بعض مناطق الخليج العربي منذ القدم.

ويمكن تحديد العوامل والظروف التي دعت الأقلية اليهودية للهجرة إلى منطقة الخليج العربي كالتالي:

1 - تعرض الأقلية اليهودية لاضطهاد سياسي أو ديني

في مناطق استقرارهم

يتواجد في مدينة بغداد بالعراق أقلية كبيرة من اليهود كان لها وضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتميز حتى منتصف القرن العشرين رغم هجرة جماعات منها إلى بلاد فارس والهند وبلدان الشرق الأقصى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر([63])، وتمت هذه الهجرة دون وجود سبب ملحٍّ يدعوهم إلى الهجرة، أما أشهر هجرة ليهود العراق في تلك الفترة فقد كانت الهجرة التي تمت في عهد والي بغداد داوود باشا الكرجي (1816-1831).

واجهت داوود باشا عند توليه ولاية بغداد مشكلة عدم وجود أموال كافية تحت يده يرسلها للباب العالي، فطلب من اليهود أن يمدّوه بالأموال بإيصالات تستحق الدفع في مواعيد محددة لاحقاً، لكن أثرياء اليهود امتنعوا عن ذلك، فقبض على عدد منهم وطالبهم بتقديم الأموال بسرعة، كما صادر أموال بعض اليهود حتى اضطرت جماعة منهم إلى ترك بغداد والهجرة([64])، وكانت هذه الهجرة هي الهجرة الأولى لليهود من العراق في عهد داوود باشا في عام 1822، وقد هاجر بعضهم إلى الهند وأثروا ثراءً كبيراً، ومنهم أسرة ساسون التي عرفت فيما بعد باسم أسرة روتشيلد الشرق([65])، كما هاجرت عام 1828 جماعة ثانية من يهود العراق بسبب استمرار تضييق داوود باشا على اليهود في بغداد، فذهب بعضهم إلى الهند([66])، والبعض الآخر قرر البقاء في عمان عند توقف السفينة التي تقلهم في مسقط.

إذا كانت الأقلية اليهودية المهاجرة من بغداد في عهد داوود باشا قد تعرضت لاضطهاد سياسي من قبل داوود باشا نفسه، فإن بعض الأسر اليهودية هاجرت من صنعاء تقريباً في الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلى عمان بسبب تعرضها لاضطهاد ديني من قبل السلطات هناك، فقد كان يعيش عدد من اليهود في صنعاء لكنهم كانوا يعامَلون باحتقار ولا يسمح لهم بالعيش خارج قرية خاصة بهم تسمى قاع اليهود، وقد تم هدم 12 كنيساً يهودياً من أصل 14 كنيساً، كما مُنعوا من بناء منازل يتعدى ارتفاعها 14 ذراعاً، وهُدم ما يتجاوز ذلك الارتفاع([67]).

كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لليهود في بلاد فارس من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى متدهورة للغاية([68])، ففي نهاية القرن الثامن عشر وتحت حكم الأسرة القاجارية (1795-1925) تدهورت أوضاع اليهود الاقتصادية والاجتماعية وتم فرض الإسلام عليهم قسراً، فتحول بعضهم إلى يهود متخفين يُظهِرون الإسلام، وقد أدى ذلك إلى هجرة بعض أفراد الأقلية اليهودية إلى الكويت والبحرين.

2 - تعرض المناطق التي تستقر فيها أقلية يهودية

إلى كوارث طبيعية مختلفة

لعبت الكوارث الطبيعية التي عانت منها بغداد دورها في استمرار هجرة اليهود، حيث ظهر الطاعون في بغداد في سبتمبر 1830 وأودى بحياة الألوف من سكانها فغادرها عدد كبير هرباً من الوباء المتفشي، ومما زاد من مأساة أهل بغداد فيضان نهر دجلة في ابريل 1831 ودخول المياه محلة اليهود في بغداد وتهدم نحو 200 منزل، وقد أدت هذه الكوارث إلى انخفاض عدد سكان بغداد من 150 ألف نسمة إلى 50 ألفاً تقريباً([69]).

3 - جلب بعض اليهود للعمل

في بعض الدوائر الإدارية والمالية الحكومية

استقدمت الدولة العثمانية عندما نجحت في إعادة ضم الأحساء عام 1871 بعض اليهود للعمل في بعض الدوائر الإدارية والمالية والعسكرية في الأحساء([70]) وإن كانت أعدادهم قليلة([71])، وقد تولى أفراد من اليهود وظائف مهمة في اللواء منها أمين صندوق اللواء وأمين صندوق الدائرة السنية والتزام الاحتساب.

4 - البحث عن فرص تجارية أفضل وتحقيق الثراء

يعتبر البحث عن فرص تجارية أفضل وتحقيق الثراء أكثر العوامل التي دعت الأقلية اليهودية للهجرة إلى منطقة الخليج العربي، فقد هاجرت مجموعة من يهود العراق إلى الأحساء في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بحثاً عن فرص تجارية متاحة في منطقة ضمت من جديد للدولة العثمانية، كما أن غالبية اليهود الذين استقروا في الكويت والبحرين جاءوا بحثاً عن فرص تجارية أفضل وازدادت أعدادهم بزيادة توفر الفرص التجارية والنشاط الاقتصادي، وأحياناً بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في مناطق استقرارهم قبل مجيئهم إلى منطقة الخليج العربي، فقد ازداد عدد اليهود في الكويت والبحرين منذ عام 1914 بشكل ملحوظ بسبب مجيء عدد من اليهود بحثاً عن الثراء([72]).

5 - تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية

في المناطق التي تستقر فيها أقلية يهودية

ساءت الأوضاع الأمنية والسياسية في الأحساء منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر حتى نجاح عبدالعزيز آل سعود في ضمها عام 1913 بسبب الخلافات بين المسؤولين العثمانيين الذين عجزوا عن الحفاظ على الاستقرار والأمن في الأحساء، التي تعرضت كذلك لهجمات من قبائل المنطقة مما أدى إلى تهديد طرق المواصلات والتجارة وتعرض السكان ومنهم اليهود إلى عمليات النهب والسلب([73]).

6 - العمل في بعض الشركات الأجنبية أو الشركات

التي أسسها يهود بمفردهم أو بمشاركة

بعض التجار المحليين

جاء بعض اليهود إلى منطقة الخليج العربي للعمل في بعض الشركات الأجنبية وخاصة شركات النفط مثل شركة نفط الكويت أو شركة

بابكو BAPCO في البحرين، أو العمل في بعض الشركات التي أسسها يهود بمفردهم في منطقة الخليج العربي كشركة داوود منشي وموشي حزقيل التي أعطاها الشيخ أحمد الجابر امتياز تزويد مدينة الكويت بالكهرباء عام 1931 رغم إلغاء هذا الامتياز لاحقاً([74])، أو بمشاركة بعض التجار المحليين.

7 - الهروب من الخدمة العسكرية الإلزامية

في بغداد والبصرة

جاءت مجموعة من اليهود من العراق إلى الكويت والبحرين هرباً من الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش العثماني في بغداد والبصرة في العقد الثاني من القرن العشرين وهو ما لاحظته وأكدته الإرسالية العربية (الأمريكية) في البحرين والوثائق البريطانية، وإن بيّنت أن هذه الأعداد قليلة([75])، وكانت الحكومة العثمانية حتى بداية القرن العشرين تفرض سنوياً مبلغاً معيناً يعرف ببدل العسكرية تدفعه الطائفة اليهودية كمجموعة وتعين لجنة لتقدير حصة كل فرد من هذا المبلغ([76]).

من خلال ما سبق نجد أن غالبية اليهود الذين جاءوا إلى منطقة الخليج العربي كانوا من العراق، وتتعدد دوافعهم للهجرة، فقد كانوا إما مرغمين عليها بسبب اضطهاد سياسي وتدهور الأوضاع السياسية في مناطق استقرارهم أو كوارث طبيعية تعرضوا لها، أو للعمل في بعض الوظائف الحكومية، أو جاءت بمبادرات منهم للبحث عن فرص تجارية أفضل أو للعمل في بعض الشركات دون وجود أسباب ملحّة لذلك، كما أن هذه الهجرات فردية حيث ظلت جماعات يهودية مقيمة في أماكن استقرارها السابقة ولم تهاجر، كما أن ذلك لا يعني أن هجرة اليهود إلى منطقة الخليج العربي كانت مقصورة على العراق، فقد جاءت مجموعة من يهود بلاد فارس وإن كانت أعدادها أقل من الأعداد التي جاءت من العراق، بسبب سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في الفترة الممتدة من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى في بلاد فارس([77])، كما جاءت جماعات أصغر عدداً من الهند، وبذلك يتبيّن لنا أن غالبية اليهود في مناطق الخليج العربي كانت من العراق ثم بلاد فارس والجزء الأقل كان من الهند واليمن مع عدد قليل من مناطق أخرى مثل كردستان وأرمينيا وأفغانستان.

ثانياً: تاريخ استقرار الأقلية اليهودية وتطور أعدادها في منطقة الخليج العربي

يختلف تاريخ استقرار الأقلية اليهودية في الخليج العربي في العصر الحديث بين إمارة وأخرى، فإذا كان استقرار تواجد الأقلية اليهودية في عمان مستمراً منذ قرون سابقة للقرنين التاسع عشر والعشرين فإنه يعتبر استقراراً لجالية جديدة في الإمارات الأخرى مثل الكويت، البحرين والأحساء جاء في فترات مختلفة، كما تختلف أيضاً المناطق التي هاجروا منها وإن كانت في غالبيتها من العراق.

أ ـ عُمان

يُرجع الكثير من المؤلفين تاريخ استقرار الأقلية اليهودية في عُمان إلى العام 1828 وأنهم هاجروا من بغداد في عهد الوالي داوود باشا معتمدين على ما ذكره الرحالة الإنجليزي جيمس ولستد WELLSTED .R JAMES الذي زار عمان في عام 1835، والذي أورد الكثير من المعلومات المهمة عن الأقلية اليهودية في مسقط وصحار ومطرح، يهمنا منها الآن ما ذكره من أن إمام عمان في تلك الفترة سعيد بن سلطان استقبل بكثير من الترحيب جماعة من اليهود الذين لجأوا في عام 1828 إلى مسقط فراراً من تعدي داوود باشا والي بغداد وطغيانه، وكانت هذه المجموعة من اليهود قد خرجت من بغداد وذهب بعضهم إلى بلاد فارس والبعض الآخر قرر الذهاب إلى الهند، لكنهم عندما بلغوا مسقط آثروا البقاء فيها ولم يواصلوا طريقهم([78]).

إن اعتماد الكثيرين على قول جيمس ولستد WELLSTED .R JAMES يبين عدم تتبعهم وتحريهم التاريخ الصحيح لاستقرار الأقلية اليهودية في عمان ومقدمهم من بغداد، فما كتبه جيمس ولستد WELLSTED .R JAMES يخص جماعة من جماعات أخرى من الأقلية اليهودية في عمان، فقد ذكر أغلب اليهود ولم يقل جميعهم، كما أنه ذكر أن من بين سكان صحار التسعة آلاف هناك حوالي 20 عائلة يهودية من عنصر يهود اليمن ولهم معبد صغير، ويشير إليهم العرب باسم «أبناء سارة»([79])، مما يوحي بأن بعض يهود صحار جاءوا من اليمن وليس من بغداد، ووجود معبد لهم يشير إلى أنهم مستقرون هناك منذ فترة طويلة سبقت الفترة التي تحدث عنها جيمس ولستد WELLSTED .R JAMES، كما أن أحد الباحثين أشار إلى أن الأقلية اليهودية في صحار كانت خليطاً من يهود الهند واليمن([80]).

إن تتبع ما ذكره الرحالة الذين زاروا عمان في القرون السابقة للقرن التاسع عشر والذين كما بينا في الفصل الأول قد ذكروا وجود أقلية يهودية في عمان يثبت لنا بما لا يدع مجالاً للشك التواجد المستمر للأقلية اليهودية في عمان فترة ما قبل القرن التاسع عشر، كما أن وجود آثار لليهود في المنطقة يثبت ذلك، فبرج المويلح أو بيت اليهودي في صحار، وهو مبنى ضخم من الحجارة ويعود إلى القرن الثامن عشر يبيّن تاريخ تواجد الأقلية اليهودية في صحار([81])، كما أن الطبيب الإيطالي فينزنزو VINZONZO الذي عمل في قصر السلطان سعيد بن سلطان عام 1810 ذكر أنه يوجد عدد قليل من اليهود في مسقط([82])، وهو ما ذكره أيضاً فرانسيس لوش FRANCES LOACH وهو قبطان بريطاني زار مسقط عام 1818 من وجود جالية صغيرة من اليهود([83])، وجميع ما ذكره هؤلاء الرحالة هو فترة سابقة لما ذكره جيمس ولستد WELLSTED .R JAMES.

إن المعلومات التي ذكرها الرحالة الذين زاروا عمان قبل عام 1828 وما ذكره جيمس ولستد WELLSTED .R JAMES يبين لنا خطأ الاعتقاد بأن تواجد الأقلية اليهودية في عمان (مسقط، صحار، مطرح) كان من هجرتهم من بغداد في عهد الوالي داوود باشا، والصحيح أنه كانت تتواجد باستمرار أقلية يهودية صغيرة في مسقط وصحار ومطرح قبل عام 1828 جاء بعضها من الهند ومجموعة من اليمن هاجرت بحثاً عن فرص تجارية أفضل وتسامح ديني، وخاصة في عهد السلطان سعيد بن سلطان، ثم ازداد عددها بهجرة مجموعة جديدة من بغداد في عهد داوود باشا، مما جعل عدد اليهود في مسقط وحدها يصل في عام 1822 إلى ألف نسمة كما ذكر جيمس فريزر FRAZER JAMES في كتابه مذكرات رحلة إلى خراسان([84]).

إن هجرة يهود بغداد فراراً من قسوة داوود باشا سبقته هجرة مجموعة من يهود العراق وخاصة بغداد في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر إلى بلاد فارس والهند وبلدان الشرق الأقصى([85])، كما هاجرت مجموعة من يهود بغداد في عام 1822 بسبب تضييق والي بغداد داوود باشا على جماعة من تجار اليهود فذهبت إلى الهند، ثم تبعتها هجرة عام 1828، وهي التي ذكرها جيمس ولستد WELLSTED .R JAMES ثم الهجرات التالية في عامي 1830 و1831 بسبب الطاعون وفيضان نهر دجلة.

ويعتبر العقد الثالث من القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن فترة ازدهار لتواجد الأقلية اليهودية في عمان التي تركزت في مناطق مسقط وصحار ومطرح، أي منذ استقرار الأوضاع في عمان للسلطان سعيد بن سلطان حتى وفاته حيث وصل عددهم إلى 350 أسرة (تقريباً 1400 فرد)

عام 1835([86])، ثم بدأ وجودهم بالأفول بعد ذلك حتى وصل عددهم في العقد الأول من القرن العشرين إلى 6 فقط في مسقط([87]).

ب - الكويت

إذا كانت الأقلية اليهودية متواجدة في عمان منذ قرون طويلة قبل القرن التاسع عشر فإن تاريخ تواجدها في الكويت يكتنفه الغموض ويصعب تحديده، فالكتابات اليهودية وترجع فترة تواجد الأقلية اليهودية في الكويت إلى فترة الاحتلال الفارسي للبصرة عام 1776، حيث رحل معظم المقيمين في البصرة ومن بينهم اليهود الذين انتقلوا إلى الكويت([88])، وبذلك تكون أول مجموعة يهودية استقرت بالكويت جاءت من العراق رغم أن هذه الفترة قد تكون مبكرة جداً، فالكويت في تلك الفترة ليست بديلاً مناسباً للبصرة من الناحية الاقتصادية وخصوصاً أن اليهود كان لهم نشاطهم الاقتصادي المزدهر في العراق ككل، كما أن المصادر الأخرى لم تؤكد هذا الأمر، أما المصادر المحلية فلم تحدد الفترة التي استقرت فيها الأقلية اليهودية بالكويت، بل ذكرت معلومات مبهمة لا تفيدنا في تحديد التاريخ الصحيح لهذا الاستقرار، رغم أن الكثير منها قد حدد

الربع الأخير من القرن التاسع عشر أو أواخره كبداية لاستقرار الأقلية اليهودية في الكويت والتي جاءت من العراق وبلاد فارس([89]).

وترجع بداية تطلع الأقلية اليهودية إلى الكويت كخيار لهجرتها عند حدوث ما يستوجب هجرتهم إلى عام 1791 عندما حدث الخلاف بين متسلم البصرة والمقيم السياسي البريطاني في البصرة صامويل مانستي بسبب تقدم الجالية اليهودية في البصرة بشكوى إلى المتسلم بخصوص اغتيال أحد اليهود على يد أحد المسيحيين، فتطور الخلاف إلى مطالبة المقيم البريطاني مانستي والي بغداد سليمان باشا بمعاقبة الجالية اليهودية وفرض غرامات جماعية عليها ومطاردة زعمائها، لكن الوالي سليمان باشا لم يتحرك لتحقيق ذلك، فقام مانستي MANESTY في 30 أبريل 1792 بإنزال علمه من مركز المقيمية وانسحب إلى الكويت، وفي سبتمبر 1795 عاد إلى البصرة بعد موافقة والي بغداد على شروطه للعودة([90])، وقد لفتت هذه الحادثة أنظار اليهود إلى كون الكويت من الممكن أن تكون بديلاً مناسباً للهجرة.

يرجع أقدم ذكر للأقلية اليهودية في الكويت إلى ما جاء في تقرير لويس بيلي PELLY LEWIS المقيم السياسي البريطاني في الخليج الذي زار الكويت عام 1865 وذكر أن سكان الكويت بمن فيهم اليهود يتمتعون بحرية العبادة والشعائر([91])، وبذلك تكون الأقلية اليهودية قد استقرت في الكويت

قبل هذا التاريخ عندما جاءت إلى الكويت بعض العائلات اليهودية في أوائل حكم الشيخ عبدالله الصباح حوالي عام 1860([92]).

كانت الأقلية اليهودية في الكويت متحركة ومتنقلة بين الكويت والمناطق التي هاجرت منها فكانت تعود إلى موطنها فور انتفاء الظروف التي دعتها إلى الهجرة وربما هذا هو سبب الغموض الذي يكتنف تحديد بداية استقرار الأقلية اليهودية في الكويت، وإذا كانت الأقلية اليهودية الأولى المهاجرة إلى الكويت في عام 1860 قد جاءت من العراق، فيبدو أن هذه المجموعة قد انضمت لها مجموعة جديدة مهاجرة من منطقة بوشهر ببلاد فارس في فترة مقاربة لهذا التاريخ وفق ما ذكره الجغرافي الفرنسي فيتال كينيه CAINET VITAL بسبب سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وتعرضهم لاضطهاد ديني لكن أعدادهم لم تكن تتجاوز الخمسين فرداً([93]).

وربما لكون الأقلية اليهودية التي استقرت في الكويت في تلك الفترة متنقلة ومتحركة بين الكويت والمناطق التي هاجرت منها وأعدادها قليلة وراء ما جاء بالتقرير الذي كتبه مدحت باشا والي بغداد الذي زار الكويت عام 1871 ذكر فيه أنه لا يوجد يهود أو مسيحيون أو شيعة أو وهابيون في الكويت([94])، لكن ذلك يتناقض مع ما ذكره لويس بيلي PELLY LEWIS عند زيارته للكويت عام 1865 وما ذكره الجغرافي الفرنسي فيتال كينيه CAINET VITAL.

تقلص عدد اليهود في الكويت في العقد الأخير من القرن التاسع عشر حيث كان استقرارهم في الكويت يعتمد على الظروف التي أجبرتهم على الهجرة، فقد كانوا يعودون إلى موطنهم عند انتفاء هذه الظروف، فلم يكن عددهم عام 1895 كما يذكر صامويل زويمر ZWEMER .S الذي زار الكويت في يناير 1895 وأقام فيها لمدة 3 أيام يتجاوز عشرة أفراد([95])، ثم وصل عددهم عام 1904 إلى 60 فرداً([96])، ثم بدأت أعدادهم في الازدياد بصورة أكبر نتيجة لهجرة مجموعات جديدة جاءت من البصرة وبوشهر منذ نهاية القرن التاسع عشر، حيث هاجرت 50 عائلة يهودية إلى الكويت فبلغ عددهم مائتي فرد([97]).

بلغ أوج ازدهار تواجد الأقلية اليهودية في الكويت أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) حتى بداية العقد الثالث من القرن العشرين، حيث بلغ عدد أفرادها 200 عائلة أي تقريباً 800 فرد([98])، وكان لهذه الزيادة عدة أسباب:

1 - وجود أقلية يهودية كانت قد استقرت سابقاً في الكويت مما شجع غيرهم على الهجرة إلى الكويت.

2 - سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى (1914-1918) في العراق وكانت أقل سوءاً في الكويت.

3 - عدم تبعية الكويت للدولة العثمانية، وبالتالي شكلت ملاذاً للفارين من الخدمة العسكرية أو دفع بدل العسكرية أو الملاحقات القضائية أو الجنائية.

عاد تواجد الأقلية اليهودية في الكويت إلى التناقص مرة أخرى منذ بداية العقد الثالث من القرن العشرين نتيجة لتطورات سياسية حدثت في العراق، حيث هاجر عدد كبير من اليهود في الكويت إلى العراق وقليل منهم إلى البحرين ومناطق أخرى، ووصل عدد اليهود في الكويت كما يذكر عبدالعزيز الرشيد إلى 150 فرداً([99])، أما عبدالله النوري فقد ذكر أن عدد منازل اليهود في الكويت حتى عام 1927 يبلغ مئة منزل أي مئة أسرة([100]) (400 فرد تقريباً)، وسواء كان عدد اليهود في الكويت 150 فرداً أو 100 أسرة فإن ذلك يشير إلى تناقص أعدادهم إلى النصف أو أكثر وإن كنت أرجح رواية عبدالعزيز الرشيد لتوافقها مع ما ذكره المعتمد السياسي في الكويت هارولد ديكسون Dickson .H من أن عدد اليهود في الكويت 161 نسمة([101])، والجدول التالي يبين تطور أعداد اليهود في الكويت في الفترة من عام 1860 إلى عام 1933 وفق البيانات الدقيقة التي تم الحصول عليها:

جدول رقم (1) يبين تطور أعداد أفراد الأقلية اليهودية في الكويت

من عام 1860 إلى 1933 ([102]):

الفترة	1860 - 1890	1895	1900 - 1914	1915 - 1920	1921 - 1933
عدد اليهود	50	10	200	200 عائلة أي تقريباً 800 فرد	161

استمرت أعداد اليهود في الكويت بالتناقص في الأربعينات من القرن العشرين نتيجة للتوتر الذي شاب العلاقة بين العرب واليهود بسبب الأحداث في فلسطين، لكن ذلك لم يمنع قدوم بعض العائلات اليهودية إلى الكويت في فترات متقطعة، حيث استقر في الكويت في العامين 1948 و1949 من 10 إلى 15 عائلة يهودية قدمت من العراق للعمل في شركة مقاولات أسسها يهودي اسمه يوسف الكويتي بمشاركة أحد كبار التجار في الكويت، مع يهودي أفغاني كان يزور الكويت باستمرار وله منزل قريب من السوق الداخلي([103]).

ومن أشهر الأسر والشخصيات اليهودية التي استقرت في الكويت أسرة صالح ساسون محلب، الذي هاجر من العراق واستقر في الكويت بدايةً من القرن العشرين، وكان من اليهود الأثرياء والمعروفين في الكويت، وأسرة يعقوب بن عزرا وهو والد كل من صالح وداوود الكويتي اللذين لعبا دوراً مهماً في الحياة الفنية في الكويت والعراق، وكان يعقوب بن عزرا قد استقر في الكويت قادماً من العراق عام 1905 وهو في الأصل من بلاد فارس([104])، ومن الأسر اليهودية التي استقرت في الكويت أسرة يوسف الكويتي الذي كان شريكاً لأحد تجار الكويت في مجال المقاولات وعائلة ساسون الكويتي وعائلة عزرا سيما وهي من بلاد فارس وكان يعمل في شركة النفط بالأحمدي، وعائلة يحيى الأفغاني تاجر الجلود والعائلات الثلاث الأخيرة كانت من أواخر العائلات اليهودية التي غادرت الكويت([105])، كذلك من العائلات اليهودية الأخرى في الكويت عائلة الخواجة وصموئيل وشاؤول وحزقيل ويعقوب وإلياهو وجماعة صالح([106]).

ت - الأحساء

ارتبطت بداية تواجد الأقلية اليهودية في الأحساء والبحرين في القرنين التاسع عشر والعشرين بالحملة العثمانية على منطقة الأحساء 1871([107])، فقد جلب العثمانيون عند استيلائهم على منطقة الأحساء عدداً من اليهود من العراق لتولي بعض الوظائف الإدارية والمالية هناك، وقد اتفقت المصادر الأجنبية والمحلية على ذلك، وجاء استقرارهم في الأحساء في مناطق معينة من الإقليم حيث استقروا في منطقة الهفوف التي تعتبر أكبر مدن الأحساء وأكثرها أهمية ونشاطاً اقتصادياً، كما كانت المركز الإداري والعسكري للسلطات العثمانية في اللواء، في الوقت الذي لم يتواجد فيه يهود في منطقة القطيف ثاني أكبر مدن الأحساء بشكل مستمر([108]).

وقد جاء عدد آخر من يهود العراق إلى الأحساء بحثاً عن فرص تجارية متاحة في إقليم انضم حديثاً إلى الدولة العثمانية، ولكن لم تتوافر إحصائية دقيقة لأعداد الأقلية اليهودية التي استقرت

في الأحساء، رغم أن الكثير منهم قد تولى وظائف مهمة في الجهاز الإداري والمالي هناك منها وظيفة أمين صندوق اللواء وأمين صندوق الدائرة السنية وملتزم الجمارك([109])، ويعتبر داوود بن شنطوب أشهر الشخصيات اليهودية التي استقرت في الأحساء، حيث هاجر من بغداد إلى البصرة التي مكث فيها فترة من الزمن بجوار شقيقه السمسار بنيامين، ثم جاء إلى الأحساء عام 1294ه/1877م([110])، وقد تولى داوود بن شنطوب عدداً من الوظائف الرسمية المهمة منها أمين صندوق اللواء وأمين صندوق الإدارة السنية وملتزم الاحتساب، وبعد أن أصبح شخصية بارزة في اللواء استقدم من 30 إلى 40 يهودياً من بغداد للعمل معه([111]).

ورغم عدم توفر معلومات دقيقة عن عدد اليهود في الأحساء فإن عددهم التقريبي يتراوح بين مائة إلى مائتي يهودي جاءوا من العراق، ولم تتزايد أعدادهم، بل أخذت بالتناقص نتيجة للأوضاع الداخلية السيئة في الإقليم والعثور على مناطق تتوافر فيها الفرص التجارية والاستقرار السياسي والأمني بشكل أفضل مثل البحرين، حيث ذكر صامويل زويمر ZWEMER .S الذي زار الأحساء عام 1893 أن عدد اليهود في الهفوف 6 أفراد([112])، ومن أشهر الشخصيات اليهودية التي استقرت في الأحساء وتولت مناصب رسمية مهمة في الجهاز الإداري والمالي للإقليم يعقوب أفندي وداوود بن شنطوب وهارون أفندي، وقد تولوا جميعاً وظيفة أمانة صندوق اللواء متعاقبين([113])، بالإضافة إلى وظائف أخرى مثل باشكاتب في مجلس تمييز اللواء وملتزم احتساب اللواء ومدير جمرك ميناء العقير.

ث - البحرين

تتعدد الروايات التي تناولت بداية استقرار الأقلية اليهودية في البحرين لكنها جميعها متقاربة حيث تدور في محيط الفترة من منتصف القرن التاسع عشر والثلاث عقود اللاحقة له، فالمصادر اليهودية أرجعت بداية استقرار الأقلية اليهودية في البحرين إلى منتصف القرن التاسع عشر([114])، أما الرواية اليهودية المحلية في البحرين فذكرت أن استقرار الأقلية اليهودية في البحرين كان في عام 1862، كما يذكر إبراهيم النونو أحد كبار الجالية اليهودية في البحرين([115]).

وجاء في الوثائق البريطانية في وثيقة تعود إلى العام 1872 كتبها الحاج عبدالنبي صفر الوكيل المحلي البريطاني في البحرين أن أحد اليهود ويدعى نسيم اليهودي قد افتتح دكاناً أو محلاً في المنامة([116])، أما علي إبراهيم عبده وخيرية قاسميه فقد ذكرا أن استقرار الطائفة اليهودية في البحرين كان في نهاية الثمانينات من القرن التاسع عشر([117])، وهناك الكثير من الباحثين

من ربط بين وجود الأقلية اليهودية في البحرين ونزوحهم من الأحساء أثناء الحكم العثماني (1871-1913)([118]).

ورغم تقارب الروايات السابقة، فإن الرواية التي جاءت في الوثيقة البريطانية تبين لنا أن استقرار الأقلية اليهودية في البحرين قد جاء في تلك الفترة، فلو لم يكن هذا الحدث مهماً لما تناوله الوكيل المحلي في البحرين في رسالته إلى المقيم السياسي في الخليج العربي، وبالتالي نرى أنها الرواية الأرجح، كما أن من المرجح أن الأقلية اليهودية في البحرين قد انتقلت إليها من الأحساء من خلال ملاحظة تقارب الفترة الزمنية بين استقرار الأقلية اليهودية في البحرين كما جاء في الوثيقة السابقة التي كتبها الوكيل المحلي البريطاني في البحرين، وقدوم الحملة العثمانية إلى الأحساء والاستيلاء عليها عام 1871، والارتباط الاقتصادي والاجتماعي بين المنطقتين، إضافة إلى القرب الجغرافي، حيث تعرف بعض اليهود في الأحساء على البحرين عن قرب وهاجر بعضهم إليها.

استقبلت البحرين المجموعة الأولى من اليهود القادمين إليها من الأحساء عام 1872 لكن أعدادهم كانت ضئيلة ووجودهم متقطعاً، حيث زار صامويل زويمر ZWEMER .M .S البحرين في 7 ديسمبر 1892 وظل بها إلى مطلع يناير 1893 ولم يذكر أي وجود يهودي في البحرين في تلك الفترة رغم أنه ذكر معلومات عن تعداد السكان وأصولهم والتنوع العرقي بينهم([119]).

يعود الحديث ثانية عن الأقلية اليهودية في البحرين مرة أخرى عام 1894 حيث هاجر بعض اليهود من الأحساء إلى البحرين، من خلال ما ذكره المبشرون في البحرين من أنهم قاموا ببيع عدد من الكتب الدينية المسيحية باللغة العبرية لبعض اليهود المقيمين في البحرين([120])، وقد ارتبطت هذه الهجرة، التي شملت سكان منطقة الأحساء، بعجز السلطات العثمانية عن فرض النظام وإيقاف هجمات القبائل على الطرق والقوافل التجارية فعمت الفوضى البلاد وانقطعت السبل وكثر السلب والقتل([121]).

استمر وجود الأقلية اليهودية ضئيلاً في البحرين حتى نهاية القرن التاسع عشر رغم ازدياد عددهم، ونستطيع أن نلاحظ ذلك من خلال الإحصائيات التي وضعتها الإرسالية العربية (الأمريكية) في نشرتها الدورية ARABIA NEGLECTED لعدد الكتب الدينية المسيحية التي تم بيعها في مراكزها التنصيرية في منطقة الخليج العربي باللغات المختلفة، ففي عامي 1892 و1893 لم يتم بيع أي كتاب ديني مسيحي باللغة العبرية في البحرين، بينما نجد أنه في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 1894 تم بيع 4 كتب دينية مسيحية باللغة العبرية، وفي الفترة من يناير إلى مارس 1895 تم بيع 6 كتب حتى وصل عدد اليهود الذين قاموا بشراء كتب مسيحية باللغة العبرية من الإرسالية العربية

(الأمريكية) في البحرين عام 1900 إلى 27 يهودياً، كما قام ساميول زويمر ZWEMER .S بعلاج بعضهم([122]).

وخلال العقد الأول من القرن العشرين كان يتواجد في البحرين 50 يهودياً من العراق بالإضافة إلى 5 من الرعايا البريطانيين من اليهود ربما كانوا من الهنود([123])، وفي عام 1914 بدأت أعداد الأقلية اليهودية في

البحرين تزداد بصورة واضحة وهو ما لاحظته الإرسالية العربية (الأمريكية) والوثائق البريطانية وإن اختلفوا في أسباب هذه الزيادة، فالإرسالية العربية (الأمريكية) ذكرت أن أعداد الأقلية اليهودية في البحرين تزداد تدريجياً، وبينت أن أسباب هذه الزيادة هي الهروب من الخدمة العسكرية الإلزامية في البصرة وبغداد، والسبب الثاني وهو الغالب تحقيق الثراء([124])، أما الوثائق البريطانية فقد ذكرت أن أعداد الأقلية اليهودية في البحرين تزداد وخصوصاً من الجماعات غير المرغوب بها في بغداد دون أن تبين ماهية هذه الجماعات وأسباب هجرتها([125]).

ويمكن أن نجمل أسباب تزايد أعداد أفراد الأقلية اليهودية في البحرين عام 1914 كالتالي:

1 - هجرة عدد من يهود العراق إلى البحرين هرباً من الخدمة العسكرية الإلزامية في البصرة وبغداد أو دفع بدل الخدمة العسكرية الإلزامية.

2 - الرغبة في تحقيق الثراء والبحث عن فرص تجارية أفضل وخصوصاً ممن تعرضت أعمالهم التجارية للكساد والخسارة في العراق بعد قيام الحرب العالمية الأولى (1914-1918) وكانت هذه الفئة اليهودية هي الأكثر من بين اليهود المهاجرين إلى منطقة الخليج العربي خلال هذه الفترة.

3 - هجرة بعض أفراد الأقلية اليهودية من الأحساء إلى البحرين عام 1914 بعد سقوط الأحساء بيد عبدالعزيز آل سعود حيث عاد بعضهم إلى العراق والبعض الآخر ذهب إلى البحرين.

4 - تزايد هجرة بعض اليهود من بغداد عام 1914 كما بينت الوثائق البريطانية لكنها جعلت الأسباب مبهمة وغير واضحة وذكرت فقط أنهم من الجماعات غير المرغوب فيها في بغداد.

5 - سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى في العراق.

وهذه الزيادة في أعداد اليهود خلال العقدين الأولين من القرن العشرين نتيجة للعوامل السابقة جعلت الكثير من الباحثين يرون أنها الفترة الحقيقة لاستقرار الأقلية اليهودية في

البحرين([126]).

استمرت أعداد الأقلية اليهودية في البحرين بالازدياد في الثلاثينات من القرن العشرين مما جعل بعض المواطنين البحرينيين يكتبون مقالات احتجاج في بعض الصحف العربية في ذلك الوقت على السماح لليهود بالهجرة إلى البحرين([127])، وخاصة بعد صدور قانون الجنسية البحريني عام 1937، واستمرت الهجرة رغم ذلك حتى ديسمبر 1947 عندما أصدر حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة أمراً بمنع دخول اليهود إلى البحرين([128])، رغم أن هذا المنع لم يكن شاملاً لجميع اليهود القادمين إلى البحرين.

ويعتبر عام 1947 هو العام الذي وصلت فيه أعداد الأقلية اليهودية في البحرين إلى أكبر عدد لها حيث بلغ عددهم ما يقارب 600 فرداً، رغم أن بعض الباحثين قد ذكر أن عددهم قد بلغ 1300 و3000 فرداً([129])، ثم أخذت في التناقص بعد عام 1947 نتيجة لأحداث فلسطين وتعرض الأقلية اليهودية لبعض الاعتداءات في ديسمبر 1947 بعد إعلان تقسيم فلسطين، وهو ما سوف يتم التطرق له في فصول لاحقة، فانخفضت أعدادهم إلى 422 فرد في عام 1947 و293 في بداية عام 1950، غادر منهم 100 يهودي في مايو من السنة نفسها([130])، وفي عام 1959 كان عدد أفراد الأقلية اليهودية في البحرين 149 الذكور منهم 60 والإناث 89([131])، والجدول التالي يوضح تطور أعداد أفراد الأقلية اليهودية في البحرين:

جدول رقم (2) يبين تطور أعداد الأقلية اليهودية في البحرين

في الفترة من عام 1872 إلى 1959 ([132]):

الفترة	1872-1900	1901-1910	1911-1947	1948	1950	1959
عدد اليهود	27	55	600	422	393	149

من أشهر الأسر والشخصيات اليهودية التي استقرت في البحرين عائلة صالح إلياهو يادكار، الذي يعتبر من أوائل اليهود الذين استوطنوا البحرين قادماً من البصرة في نهاية الثمانينات من القرن

التاسع عشر([133])، وعائلة سويري التي هاجرت من بغداد في العقد الأول من القرن العشرين، وكان إسحاق سويري من الشخصيات اليهودية البارزة في البحرين حتى وفاته عام 1938 وكان عضواً في بلدية المنامة.

ومن أبرز الأسر اليهودية في البحرين حتى الآن عائلة النونو ذات الأصول العراقية التي برز منها إبراهيم النونو عضو مجلس الشورى في مملكة البحرين وهدى النونو سفيرة مملكة البحرين في الولايات المتحدة الأمريكية الآن، وعائلة روبين وكلاء أشهر شركات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية في البحرين، وعائلة خضوري، ومنها يوسف خضوري الذي يعد من الشخصيات اليهودية البارزة في البحرين حيث كان عضواً كذلك في بلدية المنامة وعرف بين اليهود بلقب «ريّس» (رئيس) اليهود بعد وفاة إسحاق سويري نتيجة لعلاقاته الوثيقة بحكام البحرين والمعتمدين السياسيين ومستشار حكومة البحرين تشارلز بلجريف CHARLES BELGRAVE([134]).

وهناك العديد من الأسر اليهودية المختلفة التي حملت لقب عائلة الكويتي بسبب انتقالها من الكويت إلى البحرين مثل عائلة يوسف الكويتي وعائلة ساسون الكويتي وعائلة ناجي صالح الكويتي وشقيقه خضوري([135])، وهناك العديد من الأسر اليهودية التي استقرت في البحرين وبعضها ما زال يقيم هناك وبعضها هاجر إلى مناطق مختلفة من العالم.

ثالثاً: العوامل التي شجعت الأقلية اليهودية على الاستقرار في منطقة الخليج العربي

رأينا من خلال تحديد بداية استقرار الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي أنهم استقروا في مناطق معينة دون مناطق أخرى، وجاء استقرارهم في هذه المناطق بناءً على عوامل شجعتهم على اختيارها بعينها دون أخرى، فالجماعات المهاجرة دائماً ما تبحث عن مناطق صالحة لاستقرارهم تفتقدها في المناطق التي هاجرت منها، ومن خلال دراسة أسباب هجرة الأقلية اليهودية إلى مناطق الخليج العربي ودراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق نستطيع أن نتبين هذه العوامل التي جعلتهم يختارون هذه المناطق دون أن نغفل أن هذه العوامل تتشابه مع العوامل التي تشجع أي جماعة مهاجرة للاستقرار في منطقة معينة.

جاء استقرار الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي في عمان (مسقط، صحار، مطرح)، الكويت، الأحساء (الهفوف) والبحرين رغم وجود مناطق أخرى لم تستقر فيها أي أقلية يهودية

بشكل مستمر أو لفترة طويلة، أما العوامل التي شجعت الأقلية اليهودية في الاستقرار بالمناطق السابقة فهي كالتالي:

1 - الموقع الجغرافي والمكاني

جاء استقرار الأقلية اليهودية في مناطق الخليج العربي بعد هجرتها من العراق والهند وبلاد فارس واليمن رغم وجود بعض اليهود المهاجرين من مناطق أخرى، وغالبية الأقلية اليهودية المهاجرة إلى الخليج العربي جاءت من العراق وبعدها إيران، لذلك نجد أن يهود العراق قد هاجروا إلى جميع المناطق التي استقرت بها أقلية يهودية في الخليج العربي وهي عمان، الكويت، الأحساء والبحرين، أما اليهود المهاجرون من بلاد فارس فقد استقروا في الكويت والبحرين، بينما نجد أن اليهود المهاجرين من الهند، وهم أقلية، فقد استقروا في عمان والبحرين، واليهود المهاجرون من اليمن استقروا في عمان، ولا يخفى أن المناطق التي هاجرت منها الأقلية اليهودية تعتبر من الناحية الجغرافية المكانية قريبة من الخليج العربي وتربطها طرق مواصلات برية وبحرية سالكة تجعل من السهولة الهجرة إليها.

2 - الاستقرار السياسي والأمني

كانت الإمارات التي هاجرت إليها الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي تتمتع باستقرار سياسي وأمني بالمقارنة بالمناطق التي هاجرت منها أو الإمارات الأخرى من الخليج العربي، وقد بينا ذلك في حديثنا عن الأسباب التي دعت بعض الأقلية اليهودية للهجرة من مواطن استقرارها إلى منطقة الخليج العربي.

عاشت في عمان، كما بيَّنا سابقاً، جالية يهودية قبل القرن التاسع عشر، ثم هاجرت مجموعات أخرى إلى عمان في العقدين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر من العراق نتيجة لاضطهاد والي بغداد داوود باشا لهم، حيث استقبلهم سلطان عمان سعيد بن سلطان بكثير من الترحاب، فقرروا البقاء في مسقط وبعضهم انتقل إلى مطرح وصحار.

وكان هناك نزاع بين سلطان عمان سعيد بن سلطان ووالي بغداد داوود باشا اشتد منذ عام 1825، وليس هنا المجال لبيان أسباب هذا الخلاف الذي تطور إلى مشاركة أسطول مسقط في محاصرة البصرة إلى جانب قبيلتي المنتفق وبني كعب عام 1826([136])، ومنذ العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، وخلال فترة حكم السلطان سعيد بن سلطان، كان هناك في عمان حكومة قوية قادرة على حفظ الأمن والنظام، وسلطة وفرت الحماية للجميع وخاصة التجار والأقليات دون أن يتعرضوا لمهانة أو قيود([137]).

وكانت الكويت والأحساء والبحرين تتمتع باستقرار سياسي وأمني في فترة هجرة الأقلية اليهودية إليها في منتصف القرن التاسع عشر بالنسبة للكويت والعقد الثامن من القرن التاسع عشر بالنسبة للأحساء والبحرين، فالكويت ومنذ أواخر القرن الثامن عشر مروراً بمنتصف القرن التاسع عشر كانت تعيش ازدهاراً اقتصادياً واستقراراً سياسياً وأمنياً ويتضح ذلك من خلال انتقال الوكالة التجارية الإنجليزية في البصرة إلى الكويت عندما تواجهها مشاكل مع السلطات هناك، كما حدث في عامي 1792 و1821([138]).

وصف الكثير من الرحالة الأجانب الذين زاروا الكويت في القرن التاسع عشر مدى الاستقرار السياسي والأمني والازدهار الاقتصادي الذي تعيشه الكويت، فكانت بعيدةً عن أي نزاع سياسي داخلي يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي والأمني فيها كما يحدث في كثير من إمارات الخليج الأخرى، ما عدا الفترة التي تولى فيها الشيخ مبارك الصباح الحكم عام 1896 والسنوات الأولى من حكمه، كما أن السلطة في الكويت لم تكن

تتدخل بصورة عامة في أمور الناس، كما ذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج لويس بيلي PELLY LEWIS([139])، ومما يدلل على مقدار الحرص على الاستقرار السياسي والأمني في الكويت ملاحقة الشيخ مبارك لبعض قطاع الطرق الذين استولوا على أقمشة تعود ملكيتها لبعض اليهود المقيمين في الكويت واستعادتها([140]).

استقرت الأقلية اليهودية في الأحساء مباشرة بعد ضم الدولة العثمانية لها عام 1871، حيث جلبت السلطات العثمانية بعض الموظفين من يهود العراق إلى الأحساء للعمل في بعض الوظائف الإدارية والمالية في اللواء، وقد استقرت الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة لفترة قصيرة بعد النزاع العائلي بين عبدالله وسعود أبناء فيصل بن تركي

آل سعود، قبل أن تعود الأوضاع للتدهور في الأحساء مرة أخرى.

أما البحرين فجاء استقرار الأقلية اليهودية بها في السبعينات من القرن التاسع عشر متزامناً مع تخلصها للمرة الأولى من صراعاتها العائلية، وأمنت نفسها ضد أي عدوان خارجي([141])، حيث وقعت معاهدات مع بريطانيا في السنوات 1861 و1881، وتوجت باتفاقية الحماية عام 1892. وقد وفرت هذه المعاهدات والاتفاقيات المختلفة الاستقرار السياسي والأمني لإمارة البحرين.

3 ـ الاستقلال السياسي عن الدولة العثمانية

تتشابه جميع الإمارات التي استقرت فيها أقلية يهودية في منطقة الخليج العربي، ما عدا الأحساء، في أنها مستقلة أو بعيدة عن السيطرة العثمانية زمن استقرار الأقلية اليهودية فيها، فغالبية اليهود في منطقة الخليج العربي كانوا قد أتوا من العراق الذي يعتبر ضمن أراضي الدولة العثمانية فهاجروا إلى مناطق غير تابعة لها، فعمان لم تقع يوماً ضمن دائرة النفوذ العثماني، كما أن الكويت لم تكن تابعة للدولة العثمانية رغم محاولات الدولة العثمانية ضمها، ومما يدلل على ذلك انتقال الوكالة التجارية الإنجليزية في البصرة إلى الكويت، ولجوء بعض الشخصيات السياسية والقبلية في العراق إلى الكويت هرباً من السلطات العثمانية، أما البحرين فهي كالكويت، لم تكن واقعة ضمن أراضي الدولة العثمانية، فقد وقعت اتفاقيات متعددة مع بريطانيا كما أنها كانت ملجأً لليهود الهاربين من العراق بسبب الخدمة العسكرية الإلزامية أو المعاملة السيئة([142]).

4 - التسامح الديني ونبذ التعصب

تميزت المناطق التي هاجرت إليها الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي بالتسامح الديني، ونبذ التعصب وتقبل الآخر المتمايز عنهم دينياً، لذلك فقد استقرت هناك أقليات دينية غير اليهود، وقد ذكر الكثير من الرحالة الأجانب الذين زاروا تلك المناطق بأنها يقيم فيها الكثير من الأجانب وغير المسلمين فلم يتعرضوا لأية مضايقات ولا اضطهاد، فيذكر كارستن نيبور C. NIEBUHR أثناء زيارته لمسقط عام 1765 أنه يُسمح لليهود هناك بارتداء زي العرب، إذ لا يجبَرون على ارتداء أزياء تميّزهم([143])، وهو ما يؤكده الرحالة الآخرون الذين زاروا عمان فيما بعد، حيث ذكر فرانسيس لوش LOACH FRANCES وهو قبطان بريطاني زار مسقط عام 1818 أن مسقط أكثر موانئ الخليج العربي تنوعاً بالبشر من مختلف الجنسيات، فهناك الكثير من الهنود والفرس والعرب والبلوش وجالية يهودية، يعيش كل هؤلاء ويتاجرون مع بعضهم البعض في انسجام، حيث يتصف سكان مسقط بالتسامح والصداقة للغرباء من مختلف الأديان، فالإباضيون متسامحون بشكل عام مع غير المسلمين وبالأخص تجاه المسيحيين واليهود([144])، وهو ما أكده كذلك الكابتن جورج كييل KIEL GEORGE الذي زار مسقط عام 1824.

وقد اتصفت كذلك الكويت والبحرين بالتسامح الديني ونبذ التعصب، حيث يذكر لويس بيلي PELLY LEWIS المقيم السياسي البريطاني في الخليج، عند زيارته للكويت أن أهلها يمتازون بعدم التزمُّت والتسامح الكامل، ويتمتع سكانها، بمن فيهم اليهود، بحرية العبادة والشعائر حيث «لم يكن هناك تدخل من الحكومة وليس هناك حاجة لذلك»([145])، كما أن البحرين كان يقيم فيها العرب والفرس والأفارقة واليهود والهندوس([146]).

5 ـ النشاط التجاري والاقتصادي المزدهر

تمتعت جميع المناطق التي هاجرت إليها الأقلية اليهودية في الخليج العربي بازدهار نشاطها التجاري، فقد استقرت الأقلية اليهودية في العواصم والمدن الكبرى في المناطق التي استقروا بها من الخليج العربي حيث تتجه دائماً هجرة الأقلية اليهودية حيثما توجد فرص أكبر لممارسة نشاطهم التجاري([147]).

ففي عمان استقروا في مسقط عاصمة عمان وفي مطرح وصحار، وقد تميّزت عمان وخاصة في عهد سعيد بن سلطان بالحركة التجارية النشطة ورعاية السلطة لها مما جعل الكثير من الأقليات تقيم هناك، كما تميزت عمان كذلك بانخفاض الرسوم الجمركية بالمقارنة بغيرها من المناطق القريبة منها.

وبالإضافة إلى كون مسقط عاصمة عمان، فإن ميناءها هو الميناء التجاري الوحيد في عمان، وقد اكتسبت أهمية تجارية كبيرة منذ استيلاء البرتغاليين عليها أواخر القرن السادس عشر، حيث ساهم موقعها على مفترق طرق التجارة بين الخليج العربي والبحر الأحمر إلى الهند وأفريقيا، وتحوُّل النشاط التجاري البريطاني من بندر عباس إليها منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر إثر الفوضى السياسية التي اجتاحت بلاد فارس، إلى ارتفاع مستوى نشاطها التجاري بشكل ملحوظ وخاصة في مطلع القرن التاسع عشر([148]).

تعتبر مطرح من أكبر مدن عمان وأهمها من الناحية التجارية بعد ازدياد أهمية مسقط نتيجة لقربها منها حيث تبعد عنها ميلين فقط غرباً، وفيها تتركز معظم تجارة الجزء الداخلي من عمان([149])، كما أنها نقطة انطلاق ومحطة للقوافل والمسافرين والقبائل من وإلى المناطق الداخلية من عمان، لذلك تتسم الحركة التجارية في مطرح بنشاط تجاري مزدهر، مما شجع الأقلية اليهودية على الاستقرار بها، كما تأتي صحار من حيث الأهمية التجارية في القرن التاسع عشر بعد مسقط ومطرح، وكانت هي العاصمة السابقة للبلاد، ولها تجارة مع الموانئ الفارسية والهندية([150]).

منذ أواخر القرن الثامن عشر أصبحت الكويت مركزاً لتجارة العبور (الترانزيت) في الخليج العربي وامتلكت أسطولاً تجارياً ضخماً جعل تجارتها تمتد إلى الهند وأفريقيا واليمن، وقد أخذت هذه التجارة في الازدهار نتيجة لنظُمها التجارية الحرة وانخفاض ضرائبها الجمركية وتسامحها تجاه الوافدين إليها، ففضلتها السفن التجارية على غيرها من موانئ الخليج العربي الأخرى([151]).

وفي عهد الشيخ مبارك الصباح (1896-1915) اتسعت تجارة الكويت اتساعاً عظيماً، فقد اتفق الشيخ مبارك الصباح عام 1913 مع الشركة البريطانية الهندية للملاحة التجارية BRITISH COMPANY NAVIGATION STEAM INDIA لتقوم برحلات أسبوعية من بومباي إلى الكويت بعد أن كانت نصف شهرية منذ يوليو 1903([152])، وقد ضم كتاب لوريمر دليل الخليج إحصائيات مهمة عن حجم التجارة في الكويت في العقد الأول من القرن العشرين. ففي عام 1905/1906 دخل ميناء الكويت ما لا يقل عن 50 باخرة بريطانية مجموع حمولتها 51,893 طن، وقيمة البضائع المستوردة عن طريق البحر لنفس العام بلغت 4,818,929 روبية، أما سفن الغوص على اللؤلؤ فقد كان عددها 461 مركباً عام 1904 تحمل 9200 رجل([153]).

رغم أن استقرار الأقلية اليهودية في الأحساء كان بترتيب من قبل السلطات العثمانية عام 1871، إلا أن الأحساء تعتبر من المناطق ذات الأهمية الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، فقد كانت تنتج من التمور في بدايات القرن العشرين تقريباً 51 ألف طن([154])، كما تقوم فيها العديد من الصناعات، منها صناعة العباءات والأواني النحاسية، كما أنها مستودع لتجارة نجد الخارجية عبر ميناءيها العقير والقطيف، فقد كان يغادر ميناء العقير 200 إلى 300 جمل أسبوعياً إلى داخل نجد([155]).

عاشت البحرين نشاطاً تجاريا مزدهراً خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين مما شكل عنصر جذب لاستقرار الكثير من الأقليات على أرضها، فكانت تمارس نشاطاً تجارياً كبيراً كونها مركزاً تجارياً هاماً مع شبه الجزيرة العربية وأهم أسواق اللؤلؤ في الخليج العربي في بداية القرن العشرين([156]).

وقد بلغت قيمة الواردات إلى البحرين لسنة 1905 234 لك روبية([157])، أي 23 مليون و400 ألف روبية، أما الصادرات فقد بلغت لنفس العام 204 لك روبية، أي 20 مليون و400 ألف روبية، كما دخل ميناءها 65 مركباً محملاً بالبضائع البريطانية([158]). وساهم انخفاض الرسوم الجمركية في البحرين منذ فرضها عام 1860 في ازدهار نشاطها التجاري، فكانت تتفاوت من حين إلى آخر لكنها لم تتجاوز 4% حتى عام 1898 عندما ارتفعت إلى 5%، لكنها في كلا الحالتين تعتبر من الرسوم الجمركية المنخفضة مقارنةً بالمناطق الأخرى من الخليج العربي.

6 - وجود سلطة استعمارية أوروبية توفر الحماية للأقليات

عملت السلطات الاستعمارية الأوروبية في المناطق التي هاجرت إليها الأقلية اليهودية في الخليج العربي على حمايتها كما تفعل عادةً مع الأقليات، وكانت بريطانيا، وهي المعنية بذلك، قد ربطت هذه المناطق بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات دفاعاً عن مصالحها، مما جعلها القوة المسيطرة وذات النفوذ القوي في الخليج العربي، كما قامت بتعيين معتمدين سياسيين ووكلاء محليين في هذه المناطق، والذين كانوا في بعض الأحيان من الأقليات الموجودة في المنطقة ومنهم اليهود كما في عمان، وهو ما سوف تتم مناقشته في فصول أخرى، كما وفرت الحماية لتلك الأقليات واعتبرتهم من رعاياها، فلا يحاكمون في المحاكم المحلية إلا بحضور المعتمد السياسي أو من يمثله، وأحياناً تكون لهم محاكمهم الخاصة، وقد شجع ذلك الأقلية اليهودية على الهجرة إلى عمان والكويت والبحرين، أما الأحساء فقد حمت السلطات العثمانية فيها الأقلية اليهودية لاسيما أنها هي من استقدمتهم.

ومن الملاحظات الجديرة بالاهتمام عند دراسة المناطق التي استقرت فيها الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، أنها هي المناطق نفسها التي تم افتتاح مراكز تنصيرية فيها، فقد تم افتتاح مركزي مسقط والبحرين في عام 1893، ومركز الكويت عام 1910، ما عدا الأحساء كونها كانت تقع تحت سيطرة الدولة العثمانية ثم ضمّها الأمير عبدالعزيز

آل سعود عام 1913، مما يؤكد أهمية تلك المناطق ومدى ما تتمتع به من استقرار سياسي وأمني وتسامح ديني وحماية توفرها السلطات المحلية والأجنبية.

ولكن ماذا عن المناطق الأخرى في الخليج العربي مشيخات ساحل عمان وقطر؟ بمقارنة الظروف السابقة التي ساعدت الأقلية اليهودية على الاستقرار في عمان والكويت والبحرين والأحساء، نجد أنه على الرغم من توافر بعض الظروف التي تساعد الأقلية اليهودية على الاستقرار فيها، لم تكن كافية رغم معرفتهم بها ويقومون بزيارتها أحياناً.

فقد عانت قطر ومشيخات ساحل عمان من انعدام الأمن والاستقرار السياسي في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين على الرغم من توقيع حكام مشيخات ساحل عمان اتفاقيات للحفاظ على السلم والأمن في مياه الخليج العربي منذ العقد الثالث من القرن التاسع عشر، لكن هذه الاتفاقيات لم تمنع وقوع الكثير من الخروقات لها([159])، وكانت هذه المشيخات في

صراعات مستمرة فيما بينها إما بسبب الحدود أو المراعي أو أي خلاف آخر بالإضافة إلى الصراعات الداخلية في كل إمارة.

كما افتقدت هذه المناطق للتسامح الديني، فلم تكن تتقبل وجود غير المسلمين، ويدلل على ذلك عدم افتتاح أي مركز تنصيري هناك، فقد حاول جيمس موردیك MOERDYK .E JAMES، الطبيب في الإرسالية العربية (الأمريكية) عام 1901، استئجار محل في سوق الشارقة لبيع الكتب المسيحية لكن أهل الشارقة رفضوا ذلك لأن شيخ الشارقة حظر تأجير أي محل لهم، وهو ما حدث في دبي أيضاً([160]). ويقول ستانلي ماليري MYLREA STANLEY، الطبيب في الإرسالية نفسها في البحرين والكويت، والذي زار الشارقة ودبي في مارس وأبريل 1908: «في دبي خبرت لأول مرة حقيقة معنى العداء الإسلامي»([161]).

وفي قطر لم يكن الشيخ قاسم بن ثاني (1876-1913) يسمح لليهود بدخول إمارته، فقد جاء إلى قطر يهود ومسلمون من بغداد لبيع سفينتين محملتين بالتمر عام 1905، فقرر يهوديَّين إخفاء هويتهما ودخول مدينة البدع لبيع حمولة السفينتين، فلما علم الأهالي بهما قُتل أحدهم فهرب البقية إلى القطيف وكتبوا بذلك إلى المسؤولين العثمانيين هناك الذين أعلموا الشيخ أحمد بن ثاني (1893-1905)([162]) بهذا العمل، فاعتذر عن ذلك وعرض دفع الدية، لكن شقيق القتيل رفض ذلك([163]).

ونتيجة للظروف السابقة وظروف أخرى، لم يكن النشاط التجاري في مشيخات ساحل عمان وقطر مزدهراً كما هو في الإمارات الأخرى من الخليج العربي التي جاء اليهود للاستقرار بها، فكانت تعتمد على الغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك والتبادل التجاري البسيط، كما أن بعض حكام هذه المشيخات عملوا في التجارة وعلى إبعاد المنافسين التجاريين لهم، بل حاول بعضهم احتكارها، فقد عمل شيوخ آل ثاني في تجارة اللؤلؤ مما أدى إلى ارتحال جميع الهنود المقيمين في الدوحة([164])، وكان قاسم آل ثاني يرغب بهجرة التجار الهنود من الدوحة ليحقق مشروعه بوضع تجارة قطر في يده، وكان يهدد التجار الهنود بهذا الإجراء منذ فترة طويلة([165]).

كما أن مشيخات ساحل عمان لم يكن للدول الاستعمارية الأوروبية أي نفوذ فيها بعيداً عن الساحل، رغم توقيع اتفاقيات ومعاهدات بين بريطانيا وتلك المشيخات، فقد كان اهتمام بريطانيا منصباً على مياه الخليج العربي ومناطق الساحل، أما قطر فقد كانت تقع ضمن دائرة نفوذ الدولة العثمانية.

من خلال ما سبق يتبين أن استقرار الأقلية اليهودية في مناطق معينة في الخليج العربي دون مناطق أخرى لم يكن محض صدفة، بل كان مبنياً على أسباب وجيهة نتيجة لتوفر ظروف بهذا الاستقرار في تلك المناطق دون مشاكل تذكر، حيث مارسوا فيها أنشطتهم المختلفة وطقوسهم الدينية دون معارضة من قبل الأهالي أو من قبل السلطات الحاكمة المحلية أو الاستعمارية.

الفصل الثاني: الأوضاع الاقتصادية للأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي والتجار اليهود الأجانب

اعتمدت المناطق التي استقرت بها أقلية يهودية في الخليج العربي على النشاط التجاري في اقتصادياتها بالإضافة إلى أنشطة اقتصادية أخرى، وكان ذلك من العوامل التي شجعت هذه الأقلية على الاستقرار بتلك المناطق، فقد تمتعت الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، وتحت ظل حكوماتها المحلية، بحرية تامة في جميع المجالات الاقتصادية، كما ساهم تزايد حجم تدخل القوى الأجنبية الاستعمارية وخاصة بريطانيا، في اتساع حجم أنشطتهم الاقتصادية، وبالتالي تحسن أوضاعهم الاقتصادية([166])، وذلك نتيجة للحماية التي وفرتها تلك القوى للأقليات المختلفة ومنها اليهودية، وهو ما ناقشناه في الفصل السابق، ورغم ذلك فلم يلعب اليهود في منطقة الخليج العربي دوراً اقتصادياً مميزاً، ولم يقوموا بوظائف مقصورة عليهم دون غيرهم، باستثناء التجار اليهود الأجانب الذين ساعدتهم الظروف السابقة في البدء بزيارة منطقة الخليج العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر لممارسة أنشطة تجارية مختلفة دون أن يستقروا هناك. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى عنوانين رئيسين: الأول يناقش الأوضاع الاقتصادية للأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، والآخر يتناول التجار اليهود الأجانب.

أولاً: الأوضاع الاقتصادية

عمل غالبية أفراد الأقلية اليهودية المقيمة في منطقة الخليج العربي في التجارة سواءً كانت تجارة ضخمة أو محدودة، أو في حرف مهنية ويدوية مارسها غيرهم من السكان المحليين أو الأقليات الأخرى، وإن كانوا اشتهروا ببعضها مثل صناعة المشروبات الكحولية والمعاملات المالية وتجارة الأقمشة، كما أن هناك أنشطة اقتصادية مهمة وحيوية لم تشارك بها الأقلية المقيمة في المنطقة وما يرتبط بها من مهن، مثل الغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك والنقل التجاري البحري.

تشابهت غالبية الأنشطة الاقتصادية التي مارستها الأقلية اليهودية في المناطق المختلفة من الخليج العربي رغم وجود بعض الاختلافات الناتجة عن اختلاف طبيعة المنطقة التي أقاموا بها وظروفها الاقتصادية والسياسية والجغرافية، وظهر هذا الاختلاف بصورةٍ جلية في منطقة الأحساء، كما أن وجود أقليات أخرى نافست الأقلية اليهودية في الأنشطة الاقتصادية وتفوقت عليها أحياناً أثر على الأنشطة الاقتصادية اليهودية سلباً كما هو الحال في عمان، التي لم تبرز فيها طبقة يهودية ثرية كما هو الحال بالنسبة للهنود البانيان الذين سيطروا على النشاط التجاري في عمان وكان لهم نفوذٌ قويٌ لدى السلطات المحلية والأجنبية، مما جعل الأقلية اليهودية تجد صعوبة في منافستهم([167]).

وكان تفوق الهنود البانيان في النشاط الاقتصادي والتجاري في عمان على الأقلية اليهودية، وقصر مدة استقرار الأقلية اليهودية في الأحساء، وقلة أعدادها وهجرتها المبكرة نسبياً مقارنةً بالكويت والبحرين، وراء قلة المعلومات المتوفرة عن أنشطتها الاقتصادية في عمان والأحساء.

عمل جميع أفراد الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي في النشاط التجاري بشكل واسع، ولكن الغالبية كانوا من الطبقة الوسطى([168])، ومارسوا نشاطاً تجارياً محدوداً أو يدوياً وحرفياً بسيطاً وخاصة في عمان، وقد برز من بين هذه الأقلية بعض كبار التجار وطبقة ثرية مارست العمل التجاري واستثمرت فيه مبالغ كبيرة، حيث كان في الكويت في العقد الثاني من القرن العشرين تاجران يهوديان ثريان يستثمر كل منهما ما بين 4000 و50 ألف روبية في التجارة المحلية([169])، وهي مبالغ كبيرة نسبياً في تلك الفترة يتم استثمارها في التجارة المحلية.

كان من أوائل أثرياء الأقلية اليهودية في الكويت صالح ساسون محلب، كما برز فيها بعد ذلك عدد من كبار الأثرياء اليهود منهم جورجي ساسون ومناشي إلياهو([170])، وهو ما أكده المعتمد البريطاني في الكويت هاورد ديكسون DICKSON .H في تقرير كتبه عام 1933 من أن

القليل من اليهود في الكويت تجار أثرياء والأغلبية بائعو ملابس وأقمشة وصائغو ذهب([171])، وقد تركز نشاط كبار التجار اليهود في الكويت على الاستيراد

والتصدير واستبدال العملات والتجارة في الذهب، وكان آخر هؤلاء أنور منشي كوهين في أواخر أربعينات وبداية خمسينات القرن العشرين.

اختلفت بعض الأنشطة التي مارستها الأقلية اليهودية في الأحساء والتي ارتبطت بالسلطة المحلية التي هي نفسها السلطة الأجنبية، وخاصة في ما يتعلق بالتزام جمارك الأحساء، ما أدى إلى ظهور بعض الأثرياء اليهود، وفُتح لهم المجال لممارسة أنشطة تجارية أخرى، وكان أشهرهم داوود بن صالح بن شنطوب، أما الغالبية العظمى منهم فقد كانوا من الطبقة الوسطى والتي مارست أنشطة تجارية محدودة شابهت الأنشطة التي عملت بها الأقلية اليهودية في المناطق الأخرى من الخليج العربي، ما عدا حرفة صياغة الذهب والفضة نتيجة لانتشار ممارسة هذه المهنة بين السكان المحليين([172]).

ظهر في البحرين عدد من الأثرياء اليهود ممن مارسوا أعمالاً تجارية واسعة اختلفت ما بين التجارة في الذهب والمعاملات المالية من صرافة وتحويلات مالية، كما كان بعضهم وكيلاً لبعض المنتجات الأجنبية وشريكاً في بعض المشاريع التجارية، وقد تطورت أعمالهم التجارية وازدهرت منذ بداية العقد الثالث من القرن العشرين بعد حالات الإفلاس التي تعرضوا لها بسبب إفلاس ثلاثة بنوك فارسية عام 1914، والتي كان يتعامل معها التجار اليهود في البحرين([173])، وكان من أوائل الأثرياء اليهود في البحرين، رغم عدم توفر الكثير من المعلومات عنهم، يوسف صدقه ويوسف شمعون الذي تعرض للسرقة والقتل على يد أربعة أشخاص عام 1915، تمت إدانتهم، فنفي أحدهم خارج البحرين طوال حياته، واثنان تم نفيهما 14 سنة خارج البحرين دون تحديد الجهة التي نُفويا إليها، واليهودي الذي سرب المعلومات التي أدت إلى السرقة وأخذ الحلي المسروقة لبيعها حكم عليه بالسجن 7 سنوات([174]).

منذ منتصف القرن العشرين ازداد عدد الأثرياء اليهود في البحرين إلى عشر أسر ذات ثروة كبيرة نسبياً([175])، وخاصة بعد استفادتهم من الأوضاع الاقتصادية السيئة في الحرب العالمية الثانية وتحقيقهم أرباحاً كبيرة زمن الحرب مما جعلهم يتحسرون عليها([176])، وقد هيأهم ذلك وأعطاهم الفرصة والحق ليكون بعضهم أعضاء في مجلس التجارة في البحرين في منتصف القرن العشرين([177]).

مارس غالبية أفراد الأقلية اليهودية في البحرين أنشطة تجارية محدودة حيث كانوا من الطبقة الوسطى، كما مارس بعضهم أعمالاً بسيطة وحرفاً يدوية، وبعضهم وخاصة ممن قدموا من بلاد فارس، عاشوا حياة بائسة وعلى الكفاف والمساعدات وخاصة بعد إفلاس البنوك الفارسية الثلاث عام 1914.

من خلال رصد الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي عملت بها الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي وطبقاتهم الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تُصنف كما يلي:

أ ـ الأنشطة المالية

تنوعت الأنشطة المالية التي عملت بها الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي ما بين القروض المالية بفائدة والصرافة والحوالات أو التحويلات المالية بين مناطق الخليج العربي والعراق وبلاد فارس، وتعتبر الأنشطة المالية أبرز الأنشطة الاقتصادية التي عملت بها الأقلية اليهودية واشتهرت بها، وقد انقسم العاملون بهذه الأنشطة من اليهود إلى رجال أعمال أثرياء مارسوا الإقراض بفوائد والصرافة وتحويل الأموال وخاصةً في الكويت والبحرين، ورجال أعمال من الطبقة المتوسطة التي مارست الأعمال السابقة بمحدودية وخاصة في عمان والأحساء، ولا يعني ذلك أن جميع أفراد الأقلية اليهودية مارسوا تلك الأعمال أو أنها مقصورة عليهم لوحدهم.

عمل أفراد من الأقلية اليهودية في جميع المناطق التي استقروا بها في منطقة الخليج العربي بإقراض المال مقابل فوائد كبيرة، وقد نافسهم في ذلك الهنود البانيان في عمان([178])، كما عمل بعض الأثرياء اليهود في الكويت بالقروض المالية وإن كان بشكل محدود ومنهم أنور منشي كوهين وسليم عبيد التاجر اليهودي العراقي الذي استقر في الكويت عام 1941([179]). وفي الأحساء كان هناك بعض العاملين في إقراض الأموال، وكما هو الحال في عمان، فقد نافس الأقلية اليهودية في هذا النوع من المعاملات المالية، وإن كان بشكل أقل، بعض المسيحيين والهنود البانيان ومنهم داوود بن صالح شنطوب([180])، كذلك عمل بعض أفراد الأقلية اليهودية في البحرين في القروض المالية، وكان بعضهم يتجاوز حدود البحرين في الإقراض إلى المناطق الأخرى مثل الكويت والأحساء، بشرط أن يكون المقترض من الشخصيات المعروفة حتى يسهل عليه استعادة المال إذا ما تأخر المقترض في الدفع([181]).

وعلى الرغم من عمل بعض أفراد الأقلية اليهودية في الإقراض المالي بفوائد، إلا أنه يمكن القول إن نسبة هذه المعاملات والعاملين بها كانت قليلة لكونها مرفوضة من غالبية السكان المحليين

لاعتبارها معاملات ربوية تتعارض مع الدين الإسلامي، ولم تكن الأقلية اليهودية في حاجة إلى إثارتهم وكسب عدائهم.

اشتهرت الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي في العمل بمجال الصرافة واستبدال العملات منذ فترة مبكرة من تواجدها في المنطقة، بل كانت هذه المهنة أحياناً حكراً عليها، حيث عملت بها الطبقة الثرية والمتوسطة، وكانت تقوم باستبدال العملات المختلفة من روبية هندية، وقران فارسي، وريال ماريا تريزا النمساوي، والعملات العثمانية المختلفة، والجنيه الإسترليني، والدولار الأمريكي.

وكان سوق العملات والصرافة في الكويت أكثر أسواق منطقة الخليج العربي نشاطاً وحركة، مما شجع عدداً من اليهود على الاستقرار في الكويت قادمين حتى من مناطق أخرى من الخليج العربي([182])، وقد عمل بعض أفراد الأقلية اليهودية في هذا المجال منذ فترة مبكرة، بل إنهم احتكروا هذه التجارة في العقد الأول من القرن العشرين فلم تكن بغير أيديهم([183]). وكان من الشخصيات اليهودية التي عملت في مجال الصرافة في الكويت جورجي ساسون ومناشي إلياهو وكورجي روفائيل يعقوب، وآخرهم أنور منشي كوهين الذي افتتح محلاً للصرافة في السوق الداخلي عام 1947 كفرع لمحلهم في البحرين أعطاه إياه أحد التجار الكويتيين الذي كان شريكاً له في تجارة الذهب([184]).

مارس بعض أفراد الأقلية اليهودية في الأحساء والبحرين الصرافة، وخاصة في البحرين التي استحوذوا على سوق الصرافة فيها وأسسوا شركات تعاملت في العملات المختلفة تجاوزت حدود البحرين إلى الكويت والعراق، فقد ذكرنا سابقاً قيام أنور منشي كوهين التاجر اليهودي في الكويت بافتتاح محل للصرافة كفرع لمحلهم في البحرين الذي كان يديره والده وشقيقه داوود، كما كان يُرسل من العراق إلى البحرين مبالغ كبيرة لاستبدالها بعملات أخرى لازدهار سوق الصرافة في البحرين([185])، ومن أشهر الشخصيات اليهودية التي عملت في مجال الصرافة في البحرين إسحاق قحطان وعزرا حسقيل وإبراهيم نونو([186]).

ارتبطت تجارة العملات والصرافة والذهب في منطقة الخليج العربي بنشاط الحوالات المالية، وهي طريقة بدائية لإرسال الأموال من مكان إلى آخر، لكنها لا تتم عن طريق البنوك التجارية أو شركات الصرافة كما هو الحال الآن، فإذا أراد شخص إرسال مبلغ مالي إلى شخص آخر في مكان آخر أو أنه يريد السفر دون أن يحمل معه مبالغ كبيرة، فإنه يذهب إلى أشخاص معروفين أو محلات معينة ويدفع المبلغ الذي يريد إرساله مضافاً إليه عمولة، ويأخذ مقابله ورقة إلى شخص يتعامل مع كاتب الورقة وموجود في المكان الذي يريد السفر إليه، أو يتم إرسال تلغراف من

قبل من تم دفع المال إليه إلى وكيله في البلد الآخر يخبره فيها أن الشخص مرسل المال سوف يأتي لاستلام المبلغ منه أو يخبره باسم شخص يتم دفع المال إليه، وأحياناً يلجأ إلى هذه الطريقة من كانوا يتعاملون بتجارة التهريب للبضائع المختلفة لكي لا ينكشف أمرهم.

وقد مارس أفراد من الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين عملية الحوالات المالية من وإلى الكويت والبحرين والعراق وبلاد فارس، ويذكر أحد الكويتيين ممن كانوا يتعاملون بتهريب الشاي والقهوة والأقمشة إلى العراق والسعودية أنه كان يذهب إلى أحد الأثرياء اليهود في العراق وهو شفيق عدس، ويأخذ منه إيصالاً بالمبلغ إلى شخص في الكويت يقال له ربيعة ويستلم أمواله منه مقابل عمولة([187]). كما كان أنور منشي كوهين في الكويت يعمل في مجال الحوالات المالية بين الكويت والبحرين حيث يستلم هو المبلغ في الكويت ويرسل تلغرافاً إلى شقيقه في البحرين بالمبلغ والعكس كذلك([188])، كما عمل إبراهيم نونو من يهود البحرين في الحوالات المالية ما بين البحرين وإيران([189]).

ونتيجة لتميز الأقلية اليهودية في البحرين في المعاملات المالية بسبب مستوى تعليمهم المرتفع ومعرفتهم للغة الإنجليزية، فقد عمل الكثير منهم في البنك الشرقي BANK EASTERN في البحرين والذي تحول إلى بنك ستاندارد شارتر BANK CHARTERED STANDARD ومنهم سلمان إسحاق سويري وداوود روبين وسليم صوفير وغيرهم([190]).

ب - التجارة في الذهب والمعادن الثمينة

انقسم النشاط التجاري المتعلق بالذهب والمعادن الثمينة إلى قسمين: التجارة في المصوغات الذهبية والفضية عن طريق بيعها وشرائها وإصلاحها ، وهي تجارة محلية لا تتجاوز السوق المحلي وعملت بها الطبقة الوسطى من الأقلية اليهودية، والقسم الآخر هو التجارة في السبائك الذهبية عن طريق استيرادها أو تهريبها إلى منطقة الخليج العربي حتى بيعها في الهند، وكذلك جمعها وصبّها على شكل سبائك ذهبية وتصديرها، وقد عملت في هذا المجال الطبقة الثرية من الأقلية اليهودية وبمشاركة تجار وأثرياء محليين لحاجتها إلى رؤوس مال كبيرة ونفوذ لدي السلطة المحلية والأجنبية.

برع اليهود بشكل عام بالعمل في بيع وشراء وإصلاح المعادن الثمينة، ولم تكن الأقلية اليهودية المستقرة في منطقة الخليج العربي استثناءً من ذلك، ما عدا الأقلية اليهودية المستقرة بالأحساء لكثرة الصاغة هناك من السكان المحليين([191])، أما في عمان التي سيطر فيها الهنود

البانيان على كافة الأنشطة الاقتصادية والتجارية، فقد انحصر نشاط الأقلية اليهودية في مجال تجارة المعادن الثمينة بصناعة الفضة([192])، وقد أدى ذلك إلى اعتقاد بعض الباحثين في أن اليهود هم الذين أنشأوا الصناعات الفضية في عمان، ودللوا على ذلك بكون بعض الخواتم المستعملة في صور نوع لا يختلف عن خواتم الخطوبة عند اليهود([193]).

مارست الطبقة الوسطى من الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين العمل في بيع وشراء المعادن الثمينة وإصلاحها (الصاغة) وخاصةً الذهب، وكان لهم محلات في سوق الصاغة القديم بحي الوسط في الكويت وفي سوق المنامة في البحرين، كما برعوا في استخراج الذهب والفضة من الزري العتيق، وهو خيط رفيع من الحرير المكسو بطبقة رقيقة جداً من الفضة المطلية بطبقة رقيقة أخرى من الذهب ويستخدم في تزيين بعض الملابس النسائية والعباءات الرجالية، وافتتح بعضهم بمشاركة بعض السكان المحليين في ثلاثينات القرن العشرين في الكويت معملاً لذلك([194])، كما عمل إبراهيم نونو، الذي أصبح أحد أثرياء اليهود في البحرين، في بداية حياته بشراء الزري العتيق، فكان يدور في الأسواق وهو ينادي «زري عتيق»، أي يشتري الزري العتيق ويستخرج منه الذهب والفضة([195])، أما صالح ساسون محلب، التاجر اليهودي في الكويت، فقد شارك أحد التجار المحليين بثلاثينات القرن العشرين في شراء

المصاغات الذهبية القديمة (المشخول) وصهرها وإعادة صبها على شكل سبائك لبيعها أو تصديرها([196]).

عمل بعض الأثرياء من الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين ببيع وشراء السبائك الذهبية وتصديرها أو تهريبها في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين وخاصة إلى الهند مباشرة أو عبر مناطق أخرى، حيث إن أسعار الذهب هناك تزيد عن أسعارها في الكويت والبحرين بنسبة تصل إلى 20%([197]). وقد شارك بعض التجار اليهود تجاراً محليين في هذا النشاط فكان التاجر المحلي يبعثها مع إحدى السفن المسافرة إلى الهند سراً لبيعها هناك.

نتيجة لازدهار تجارة تهريب الذهب إلى الهند في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، فقد حاولت السلطات البريطانية بالتعاون مع السلطات المحلية منع ذلك عن طريق اتخاذ عدة إجراءات منها منع تصدير الذهب من منطقة إلى أخرى بدون تصريح يتضمن الكمية والمرسِل والمرسَل إليه، مما جعل الناشطين في هذا المجال يبحثون عن وسائل يستطيعون من خلالها الالتفاف على هذه الإجراءات، ومن هذه الوسائل أن العاملين في تهريب الذهب كانوا يعملون أيضاً في الحوالات المالية التي شكلت غطاءً لنشاطهم([198])، ثم بعد انكشاف هذه الطريقة أصبح العاملون في تهريب الذهب يشترون بقيمته بضائع مختلفة أو يأتون بالمبالغ معهم نقداً، لذلك فعندما قُبض على

صائغ ذهب يهودي في البصرة عام 1942 كان عائداً من البحرين ويحمل نقوداً وأطواقاً ذهبية تم اعتقاله من قبل الشرطة العراقية، أما مصير شريكه في البحرين فلم يُتّخذ قرار بشأنه في حينه حتى تم الانتهاء من التحقيق معه لمعرفة طرائقه في تهريب الذهب([199]).

من أشهر أفراد الأقلية اليهودية الذي عملوا في تجارة الذهب وتصديره، وارتبط عملهم في فترة من الفترات ببعضهم البعض، أنور منشي كوهين في الكويت وإبراهيم نونو في البحرين، وكان إبراهيم نونو يصدر الذهب إلى وكيله في الكويت وهو تاجر كويتي، ففي فبراير 1942 ذُكر اسم إبراهيم نونو في قائمة المصرح لهم بتصدير الذهب إلى الكويت، حيث حمل التصريح رقم 225 بتاريخ 16/2/1942 وقيمة الذهب عشرة آلاف روبية مرسلة إلى أحمد الشواف، وكذلك بتاريخ 19/2/1942 وقيمة الذهب خمسة آلاف روبية([200]).

بعد استقرار التاجر اليهودي أنور منشي كوهين في الكويت عام 1947، والذي كان شريكاً لأحد التجار المحليين المعروفين في الكويت وكان يتعامل كذلك مع عدد آخر من التجار، أخذ إبراهيم نونو يرسل الذهب من البحرين إليه في الكويت، حيث كان سوق تهريب الذهب فيها مزدهراً إلى درجة أنه في عامي 1948 و1949 باع أنور منشي كوهين لوحده ما بين 5 آلاف إلى عشرة آلاف تولة ذهب، أي ما يعادل تقريباً ما بين 400 إلى 800 ألف روبية([201]). وكان أنور منشي كوهين يأتي بالذهب من سويسرا عبر لبنان عن طريق شريكيه محي الدين قزاز وعارف الصباغ، وهما مسلمان سوريان مقيمان في لبنان([202]).

ت ـ المشاريع والشركات التجارية

انحصر العمل بالمشاريع والشركات التجارية بالطبقة الثرية من الأقلية اليهودية لحاجتها إلى رؤوس أموال كبيرة ودعم وحماية من السلطات المحلية والأجنبية، لذلك نجد أن كثيراً من هذه المشاريع، كما هو الحال في تجارة تصدير وتهريب الذهب، قامت بالشراكة بين أثرياء يهود ومحليين، وخاصةً أن الأثرياء اليهود كانوا مرغوبين كشركاء في التجارة([203]).

من أوائل المشاريع التجارية التي أسسها أفراد من الأقلية اليهودية في الكويت مشروع معمل لطحن الحبوب ومصنع للثلج اللذاين أقامهما التاجر اليهودي صالح ساسون محلب، وقد اختُلف في تاريخ إقامته لهذين المشروعين، فالمصادر والمراجع المحلية الكويتية ذكرت أن صالح ساسون محلب أقام معمل طحن الحبوب في عام 1907، ومصنع الثلج في عام 1914، بناءً على روايات محلية([204])، أما المعتمد البريطاني في الكويت فقد ذكر أن شركة يهودية بدأت العمل في معملٍ لطحن الحبوب ومصنعٍ للثلج في يوليو 1914([205]). وكان المعتمد البريطاني يكتب تقارير

نصف شهرية وشهرية يرسلها للمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، لذلك فإني أرجح التاريخ الذي ذكره المعتمد لافتتاح المعملين وهو 1914، إذا لم يكن هناك شركة أو شخص يهودي آخر افتتح معملاً لطحن الحبوب ومصنعاً للثلج في الكويت.

أنشأ صالح ساسون محلب مصنعه للثلج وبدأ ببيعه بواسطة باعة متجولين، ونجح مشروعه في البداية حتى ظهرت بعض الدعوات من قبل بعض الشيعة بتحريم الشراء منه لوجود نظرة خاصة لديهم تتعلق بطهارة اليهود، وبدأوا في وضع العراقيل أمامه حتى اضطر إلى إغلاقه فترة من الزمن ثم باعه إلى أحد التجار الشيعة في الكويت([206])، وبذلك فشل مشروعه في إنتاج الثلج كما فشل مشروعه الآخر في طحن الحبوب.

من المشاريع التجارية التي أقامها يهود في الكويت، مشروع تاجرين يهوديين هما صالح وعزرا في شراء الجلود وقطع النحاس والصفائح المعدنية والرصاص وتعبئتها في أكياس وتصديرها إلى أوروبا([207])، أما تجارة جلود الأغنام وخاصةً الخراف الصغيرة فقد كانت من الأنشطة التجارية الرائجة في الكويت والتي جعلت عدداً من التجار الأجانب يأتون إلى الكويت من مناطق بعيدة لشرائها وتصديرها إلى أوروبا وخاصةً روسيا عبر بغداد([208]). وكان من أشهر تجار جلود الخراف والذين كانوا يأتون إلى الكويت منذ أواخر القرن التاسع عشر تاجران روسيان هما أرتين أوفانيسوف وعباس علييف أو علوف، وكان لهما حظوة عند الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت([209]).

كانت جلود الأغنام والخراف الصغيرة في الكويت مرغوبةً لجودتها ونعومتها مقارنةً بها في المناطق الأخرى، ونتيجة لازدياد الطلب عليها وخاصةً منذ ثلاثينات القرن العشرين، فقد كان يأتي بعض التجار إلى الكويت لشراء هذه الجلود، ومنهم بعض التجار اليهود، بالإضافة إلى ممارسة بعض التجار اليهود المقيمين في الكويت لهذه التجارة، لذلك فقد قامت السلطات العراقية في محاولة منها لتحسين الإنتاج العراقي من الأغنام والاستفادة من تصدير الجلود بشراء 350 من الأغنام في الكويت([210])، وأدى رواج هذه التجارة وتزايد الطلب على الجلود إلى بدء البعض في ذبح الخراف الصغيرة لمجرد الحصول على جلودها، وقد تنبّهت حكومة الكويت إلى خطورة هذا الأمر المؤدي إلى القضاء على هذه الثروة الحيوانية، فأصدرت أمرها بمنع ذبح الخراف الصغيرة للحصول على جلودها حفاظاً عليها([211]).

اشتهر تاجر يهودي في الكويت بشراء جلود الخراف الصغيرة، ويدعى يحيى الأفغاني، وكان يتعامل مع عدد من الوسطاء لشراء الجلود بمبلغ يختلف باختلاف اللون والجودة والنعومة، وكان يدفع من 5 إلى 15 روبية ثمناً لجلد الخروف الواحد ويجمعها في معمله، حيث يقوم بعض

الأشخاص بدبغ تلك الجلود وتنظيفها وتغليفها مقابل 25 روبية لكل 100 قطعة مع تزويدهم بالمواد اللازمة لذلك، واستمر بهذا العمل وتصدير الجلود إلى أوروبا وخاصة روسيا حتى عام 1948([212]).

من آخر المشاريع التجارية التي عملت بها الأقلية اليهودية في الكويت مشروع شركة مقاولات لتمهيد الطرق والشوارع في الكويت ومسحها بالقار عام 1946، بالشراكة بين يهودي يدعى يوسف يعقوب الكويتي وأحد كبار التجار المحليين في الكويت، وقد استقدما للعمل في الشركة بعض اليهود من العراق، لكن الشركة لم تستمر في مشروعها طويلاً حيث أغلقت عام 1947 وعاد اليهود إلى العراق([213]).

انحصرت المشاريع التجارية للأقلية اليهودية في منطقة الأحساء، والتي مارستها الطبقة الثرية منها، بأنشطة ارتبطت بظروف المنطقة السياسية والاقتصادية والجغرافية المختلفة عن المناطق الأخرى من الخليج العربي التي استقرت بها أقلية يهودية، وكان من أهم هذه المشاريع التزام رسوم جمارك الأحساء وموانئها، كما أن غالبية هذه المشاريع ارتبطت باليهودي داوود بن صالح شنطوب.

حرص أثرياء الأقلية اليهودية في منطقة الأحساء على الحصول على التزام رسوم جمارك الأحساء وموانئها بمساندة من السلطات العثمانية هناك وبعض المتنفذين من التجار المحليين، مما سبب توتراً أحياناً في علاقتهم ببعض أطراف السلطة والتجار المحليين الذي رغبوا أيضاً في الحصول على الالتزام، ومن الأثرياء اليهود الذين حصلوا على الالتزام يوسف بن يعقوب وداوود بن صالح شنطوب، وكان الالتزام يقوم على أساس مناقصة أو منافسة عامة لها شروط معينة يقدم فيها طالب الحصول على الالتزام مبلغاً مالياً للسلطات العثمانية مقابل أن يتولى هو جمع الرسوم والجمارك، وكان الالتزام مشروع تجاري مربح مما أدى إلى تنافس في الحصول على الالتزام بين تجار يهود ومحليين وكذلك تجار من خارج الأحساء([214]).

من المشاريع اليهودية الأخرى في الأحساء مشروع مصنع لإنتاج بعض لوازم الجنود العثمانيين عام 1878، أسسه اليهودي داوود بن صالح شنطوب في بناية لمسيحي يدعى ألتون توفي دون وريث، وتقع البناية في حي الكوت في الهفوف، وقد اتَّهم داوود بن صالح شنطوب بأنه استولى على البناية دون وجه حق وأسس المصنع بعد إعادة ترميم البناية رغم ورود أوامر بإدخالها ضمن أملاك الدولة([215])، كما أن أحد اليهود في الأحساء قام ببناء مخزنٍ تجاريٍ كبير قبل سقوط الأحساء بيد الأمير عبدالعزيز آل سعود عام 1913 بفترة قصيرة، وربما يكون هذا المخزن قد قام على عدد من الدكاكين يبلغ عددها عشرين دكاناً متلاصقة قرب قيصرية الهفوف اشتراها داوود بن

صالح شنطوب بشراكة مع عبدالله جلبي إبراهيم في عام 1317ه/1899([216])، ونتيجة لاشتهار منطقة الأحساء بالتمور والتي تعتبر من أهم السلع التي تنتجها الأحساء وتصدرها إلى شبه الجزيرة العربية، فقد امتلك بعض أثرياء اليهود في الأحساء بساتين نخيل في الهفوف أشهرها بستان نخيل يقع في منطقة القارة القريبة من الهفوف عرف باسم بستان اليهودي([217]).

مارس بعض أثرياء الأقلية اليهودية في البحرين بالاشتراك مع عدد من التجار المحليين مشروع استئجار دور السينما بعد افتتاح أول دار عرض أو سينما في البحرين عام 1937، كما أسس بعضهم بمشاركة تجار محليين داراً للسينما تعرض الأفلام المصرية غالباً([218])، ومن الأثرياء اليهود الذين عملوا في استئجار دور السينما واستثمارها في عرض الأفلام السينمائية فيها ناجي هارون كوهين ويوسف خضوري وأحد أبناء أسرة نونو([219])، كما افتتح إبراهيم إسحاق سويري وشقيقه جورجي شركة لتسجيل الأغاني على اسطوانات تحت اسم شركة إبراهيم فون، حيث سجلت عدد من الأغنيات لبعض الفنانين المشهورين في ذلك الوقت مثل محمد زويد وعبدالله فضالة، وكان يتم تسجيل الأغاني في الهند([220]). كما امتلك أحد أبناء أسرة يادكار اليهودية متجراً لبيع الأسطوانات الغنائية في البحرين.

ث ـ الوكالات والاحتكارات التجارية

انحصرت ممارسة الاحتكار والحصول على الوكالات التجارية بالطبقة الثرية في المجتمعات ومنهم الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي ما عدا عمان والأحساء، وفي الكويت تعتبر الاتفاقية الاحتكارية التي منحها الشيخ مبارك الصباح لأحد الأشخاص مقابل شراء أمعاء الأغنام في بداية العقد الثاني من القرن الماضي أول اتفاقية احتكارية تجارية في الكويت، حيث كان باعة اللحوم يقومون بتزويد المحتكر بالأمعاء فيقوم بتنظيفها وتمليحها وتقسيمها إلى خمسة أقسام ثم تصدر إلى الخارج([221]).

في العشرينات من القرن الماضي عقد تاجر يهودي يدعى عزرا علفي اتفاقاً مع سكرتير الشيخ أحمد الجابر الصباح لاحتكار شراء أمعاء الأغنام مقابل خمسة آلاف روبية سنوياً، لكن الحظ لم يحالفه فأصيب بخسائر كبيرة([222])، ثم حصل على نفس الاحتكار يهودي آخر يدعى داوود ولم يكن حظه بأفضل من حظ سابقه حيث وصلت الأمعاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية تالفة ومتعفنة مما أدى إلى رفضها وإعادتها إلى الكويت، فلما علم بذلك هرب من الكويت تاركاً معمله([223]).

تعتبر الكويت من أوائل المناطق الخليجية التي عرفت السيارات منذ عهد الشيخ مبارك الصباح، كما تأسست فيها عدة وكالات للسيارات منذ الثلاثينات من القرن الماضي كانت فروعاً لوكالات السيارات في العراق أو بمشاركة بعض أصحابها، وكان أثرياء يهود العراق وكلاء لغالبية شركات السيارات المعروفة مثل جنرال موتورز MOTORS GENERAL وفورد FORD، وقد افتتح علي الكليب الخالد وكالة لبيع سيارات شيفروليه CHEVROLET في الكويت كفرع للشركة في العراق التي كان وكلاؤها أفراداً من عائلة لاوي اليهودية([224])، كما افتتح حامد النقيب وكالة لبيع سيارات فورد FORD في الكويت كفرع لوكالة العراق والتي كان شريكاً فيها مع أسرة عدس اليهودية عام 1934، ويتولى منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة([225]).

وكان وكلاء سيارات شيفروليه CHEVROLET وفورد FORD في العراق من اليهود يزورون الكويت برفقة وكلائها المحليين، فقد زار شفيق عدس اليهودي الكويت برفقة شريكه والوكيل في الكويت حامد النقيب في مايو 1934 وغادرها في اليوم نفسه، وكذلك في يونيو 1936 حيث زار الكويت إبراهيم عدس برفقة حامد النقيب ووكيل فورد FORD في مصر لمتابعة بناء صالة عرض جديدة وكراج للسيارات([226])، كما أن ضعف مبيعات سيارات جنرال موتورز GENERAL MOTORS وشيفروليه CHEVROLET جعل وكيلها في العراق مير لاوي يزور الكويت في يوليو 1936 ليرى مدى إمكانية تنشيط مبيعات سيارات شيفروليه CHEVROLET مقابل مبيعات سيارات فورد FORD التي يوجد منها في الكويت 75 سيارة مقابل 10 سيارات شيفروليه CHEVROLET([227]).

من وكالات السيارات التي افتتحت في الكويت عام 1947 وكالة سيارات انترناشيونال INTERNATIONAL والتي عرفت في الكويت بسيارات «ناش»، وأصحابها عائلة مشعل اليهودية في العراق وكندا، ووكلاؤها في الكويت يوسف وحمد الحميضي بالإضافة إلى سيارات لينكولن LINCOLN، إمبريال IMPERIAL وميركوري MERCURY، وكان مدير الشركة في الكويت يهودي اسمه سليم حوا بين عامي 1948 و1950([228]).

كان من أواخر التجار اليهود الذين مارسوا الاحتكار التجاري في الكويت عام 1950 حسو إخوان الذين عملوا في تجارة التجزئة والخردوات والكماليات وبعض السلع الأخرى، وقد تناولت مجلة البعثة الكويتية التي تصدر عن بيت الكويت في مصر ممارسات حسو إخوان في الاحتكار التجاري وطرقهم المخادعة في الحصول على الوكالات التجارية وتحقيق الأرباح عن طريق احتكار السلع لفترة زمنية ثم رفع أسعارها([229])، وقد ذكرت مجلة البعثة أن تجار الخردوات والكماليات المحليين رفعوا عريضة إلى حاكم الكويت لوضع حد لممارساتهم، فبدأ الحاكم في سحب

الوكالات منهم عن طريق مراسلة الشركات الأجنبية والتي هو وكيل بعض منتجاتها في بلاد أخرى ويطلب منهم تحويل وكالة منتجاتهم إلى شركته التي افتتحت فرعاً لها في الكويت([230]).

انحصرت الاحتكارات والوكالات التجارية التي مارستها الأقلية اليهودية في البحرين بوكالة العديد من الأجهزة الكهربائية والساعات حتى منتصف القرن الماضي، وبعضهم ما زالوا يملكون وكالاتها حتى الآن، ومن الأجهزة الكهربائية التي وكلاؤها أثرياء يهود في البحرين هيتاشي HITACHI وكراون CROWN وكان يملك وكالتها جورجي وحسقيل إسحاق سويري([231])، كما أن فيكتور ويوسف مراد وكلاء لأجهزة أكاي AKAI وبيونير PIONEER، وعائلة روبين وكلاء شارب SHARP، وأيضاً يمتلك بعض أفراد الأقلية اليهودية في البحرين وكالة العديد من الماركات المعروفة مثل ساعات روليكس ROLEX وسايكو SEIKO ولونغوينيس LONGUINES وأجهزة راديو ويستنغهاوس WESTINGHOUSE([232]).

ج ـ تجارة الأقمشة

تعتبر التجارة في استيراد وبيع الأقمشة من أقدم وأكثر الأنشطة التجارية التي عملت بها الأقلية اليهودية في الكويت والأحساء والبحرين منذ بداية استقرارها هناك، وقد انحصرت ممارسة هذا النشاط بالطبقة الوسطى، وكانت الأقمشة تستورد من قبل بعض التجار المحليين واليهود من الهند وبعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك.

عمل عدد كبير من الأقلية اليهودية في الكويت بتجارة وبيع الأقمشة منذ فترة مبكرة من تاريخ استقرارهم حيث كان التجار المحليون يستوردون الأقمشة من الهند التي يأتي منها أربعة أخماس الأقمشة والخمس الباقي يأتي من المكسيك وتتجه نصف الكمية من الكويت إلى البصرة وبعضها إلى المحمرة([233])، وكان للأقمشة سوق نشط في الكويت أطلق عليه اسم سوق اليهود بسبب وجود عدد كبير من محلات ودكاكين اليهود هناك وصلت إلى 40 دكاناً([234]).

يخطئ بعض الباحثين في الاعتقاد أن سوق اليهود مكان واحد اجتمعت فيه دكاكين عدد كبير من اليهود لبيع الأقمشة والصحيح أن سوق اليهود أطلق على مكانين مختلفين في فترتين زمنيتين مختلفتين، فقد أطلق على قيصرية أو مسقوف يقع بالقرب من مسجد السوق ومطحنة السمسم (الكاركه أو سوق الصفافير الآن) اسم سوق اليهود([235])، وقد استمر هذا السوق حتى أواخر العشرينات من القرن العشرين عندما تم بناء سوق أو قيصرية ابن رشدان.

انتقل اسم سوق اليهود إلى سوق أو قيصرية جديدة قام ببنائها راشد بن رشدان العازمي بالقرب من السوق الداخلي والأسواق الأخرى، وقد شجع الموقع المتميز لهذا السوق أو القيصرية

وانخفاض قيمة الإيجار الشهري للدكاكين -روبية واحدة وإعفاء المستأجرين من الإيجار الشهري لمدة سنة- باعة الأقمشة للانتقال من سوق اليهود القديم إلى هذا السوق ومنهم عدد كبير من تجار الأقمشة اليهود فانتقلت كذلك التسمية معهم([236]). وكان من أشهر تجار الأقمشة اليهود في الكويت ساسون يعقوب المعروف بالكويتي بعد هجرته إلى البحرين، ويعقوب زلوف الذي كان تاجر أقمشة بالجملة ويبيع نقداً وبالأجل لعدد من باعة الأقمشة الآخرين من اليهود والتجار والباعة المحليين([237])، ونتيجة للحرية الدينية التي كانت تتمتع بها الأقلية اليهودية في الكويت فقد كان سوق اليهود يغلق يوم السبت وكذلك جميع محلات ودكاكين اليهود الأخرى مما يؤثر سلباً على حركة التجارة في سوق الكويت، بعكس يوم الجمعة الذي تنشط فيه الحركة التجارية في أسواق الكويت تحسباً للركود يوم السبت([238]).

عمل بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت كباعة متجولين في الأحياء والأسواق مما يجعلهم يتعرضون أحياناً لأذى من قبل الأولاد في الأحياء السكنية حيث يطاردونهم ويرمونهم بالحجارة ويبعثرون أقمشتهم([239])، كما تولت نساء اليهود عملية زيارة البيوت لبيع الأقمشة وبعض البضائع الأخرى على النساء اللاتي لا يذهبن إلى السوق، فكان جميع أفراد الأسرة اليهودية يتكسبون، رجالهم ونساؤهم وأولادهم([240]).

تركز نشاط تجار الأقمشة اليهود في الأحساء على استيراد وبيع الأقمشة التي تصنع منها العباءات الرجالية (المشالح والبشوت) والتي اشتهرت بحياكتها منطقة الأحساء، ومن تجار الأقمشة اليهود في الأحساء والذين هاجروا إلى البحرين صالح اليهودي والذي عاش في الأحساء لمدة أربعين عاماً واحتفظ بعلاقات تجارية مع تجار الأقمشة وحاكة العباءات الرجالية في الأحساء بعد هجرته([241]).

يكاد يكون نشاط تجارة الأقمشة في البحرين النشاط الذي عملت به غالبية أفراد الأقلية اليهودية منذ استقرارها في البحرين حتى أصبح بعضهم من كبار الأثرياء، بالإضافة إلى عمل بعض أفراد الطبقتين المتوسطة والفقيرة في هذا النشاط، وقد تعددت صور هذا النشاط من استيراد وبيع الأقمشة والملابس والأقمشة المستخدمة في صنع الستائر والمفارش والعباءات النسائية والرجالية، وقد حفل كتاب نانسي خضوري KHEDOURI NANCY بأسماء الكثير من اليهود الذين عملوا في تجارة الأقمشة المختلفة والملابس في البحرين، ومنهم صالح إلياهو يادكار الذي يعتبر من أوائل اليهود الذين استقروا في البحرين حيث بدأ حياته بممارسة أنشطة تجارية صغيرة ومنها بيع

الملابس المستعملة وبعدها تجارة الأقمشة وخاصة أقمشة العباءات النسائية واستمر ابنه يعقوب بممارسة هذا النشاط من بعده([242]).

من الأسر اليهودية والأفراد الذين عملوا في تجارة الأقمشة في البحرين أسرة يعقوب كوهين، خضوري حوقي، صهيون رحاميم، إبراهيم

إسحاق سويري، مئير داوود روبين، ناجي هارون كوهين، عبود زلوف، وأسرة ساسون الكويتي التي هاجرت من الكويت إلى البحرين وكانت تعمل في نفس النشاط، كما عملت أسرة يوسف خضوري في استيراد وبيع أقمشة الستائر والمفارش([243]).

تقع غالبية محلات ودكاكين اليهود في البحرين، وخاصة محلات ودكاكين بيع الأقمشة، في سوق المنامة الداخلي بالقرب من باب البحرين وفي شارع المتنبي، وقد عرف سوق البحرين باسم سوق اليهود في فترة من الفترات كما عرف شارع المتنبي في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين بشارع اليهود لوجود أغلب محلات ودكاكين اليهود في هذا الشارع، وكانت تغلق يوم السبت تأكيداً ودليلاً على الحرية والتسامح الديني التي تمتعوا بها في البحرين([244]).

مارس بعض أفراد الأقلية اليهودية في البحرين من الرجال والنساء العمل كباعة متجولين يحملون البضائع وخاصة الأقمشة والملابس في الأحياء والشوارع، ومنهم يهودي يقال له باروق كان يحمل سلة تحتوي على ملابس وأقمشة ويزور المنازل لبيع بضاعته([245])، كما كانت النساء اليهوديات يأخذن البضائع وخاصة الأقمشة إلى البيوت لبيع بضاعتهم للنساء اللاتي لا يذهبن إلى السوق، ومنهن تفاحة التي ذكرها تشارلز بلجريف BELGRAVE CHARLES في مذكراته التي كانت تزوره لإصلاح ملابسه([246]).

ح - بيع المشروبات الكحولية وتصنيعها

يعتبر بيع وتصنيع المشروبات الكحولية من الأنشطة التي عمل بها اليهود منذ القدم واشتهروا بها، كما كانت في أحيانٍ كثيرةٍ سبباً في توتر علاقتهم بالسكان والسلطات المحلية، وقد مارست الأقلية اليهودية، وخاصة الطبقتان الوسطى والفقيرة في منطقة الخليج العربي، تصنيع وبيع المشروبات الكحولية في المناطق التي استقروا بها بصورة متفاوتة بسبب مشاركة هذه المهنة مع بعض الأقليات الأخرى، وتستثنى الأقلية اليهودية في الأحساء من ممارسة هذا النشاط.

عمل قلة من اليهود في بيع وتصنيع المشروبات الكحولية في عمان والبحرين نتيجة لعمل الأقليات الأخرى في هذا النشاط فلم يعد اليهود يحتكرون هذه التجارة([247])، ومن أفراد الأقلية

اليهودية في البحرين الذين عملوا في بيع المشروبات الكحولية عزرا صالح البقال، كما افتتح أحد اليهود حانةً لبيع المشروبات الكحولية في نادي البحرين الرياضي عام 1953 وهو نادٍ للأقلية الهندية في البحرين([248]).

كان نشاط الأقلية اليهودية في بيع وتصنيع المشروبات الكحولية في الكويت بارزاً، ويكاد يكون محتكراً من قبلهم وخاصةً في العقد الثاني من القرن العشرين في بداية حكم الشيخ سالم المبارك الصباح عام 1917، وقد أدى عملهم في هذا النشاط إلى سوء سمعتهم لدى السكان المحليين، كما أدى إلى توتر علاقتهم بالسلطة المحلية والأجنبية، حيث رأى المعتمد البريطاني أن كميتها وأعداد من يشربونها أصبحت مخزية([249]).

أدى ازدياد كمية المشروبات الكحولية في الكويت إلى اتخاذ الشيخ سالم المبارك الصباح، الذي عرف بتديّنه، إجراءات للحد من ذلك، فقام في فبراير من عام 1918 باستدعاء اليهود الذين يصنعون المشروبات الكحولية وحذرهم من الاستمرار في ذلك، كما قام بتقسيم الكويت إلى أحياء، وجعل لكل حي مسؤولاً أو مختاراً وظيفته مراقبة الحي ورصد المخالفين([250])، وقد أدى عدم التزام البعض من الأقلية اليهودية بهذا الحظر إلى طردهم في نهاية عشرينات وبداية ثلاثينات القرن العشرين على يد الشيخ عبدالله الجابر الصباح الذي كان مسؤولاً عن الأمن في تلك الفترة([251]).

خ ـ الحرف اليدوية والمهنية وبعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى

عمل بعض أفراد الأقلية اليهودية من الطبقتين الوسطى والفقيرة في بعض الحرف اليدوية البسيطة والصناعات الحرفية في عمان([252])، كما مارس بعضهم حرفاً يدوية بسيطة جداً مثل إصلاح الأحذية وتنظيفها في الأسواق والمقاهي مثل يهوديَّينِ في الكويت أحدهما يدعى عزوري والآخر خوجه([253])، وهناك حرف ومهن بسيطة تأثر أفراد من الأقلية اليهودية فيها بالسكان المحليين وتعلموها منهم ومارسوها مثل صناعة بعض أنواع الحلوى المحلية التي تعلموها في عمان والأحساء([254]).

ومن الحرف والأعمال اليدوية والمهنية التي مارسها بعض أفراد الأقلية اليهودية من الرجال والنساء في البحرين مهنة الخياطة وتطريز الملابس والعباءات النسائية، ربما لعمل كثير منهم في البحرين في استيراد وبيع الأقمشة باختلاف أنواعها، وقد ورد ذكر امرأة يهودية في تقرير للإرسالية العربية الأمريكية في عام 1923 اشتهرت في عمل العباءات النسائية المطرزة بالفضة، ونتيجة لمهارتها فقد ازداد الطلب على عملها مما أثر على نظرها فزارت مستشفى الإرسالية للعلاج([255])، وربما اسمها مسعودة شاؤول أو أم نجم التي ذكرتها نانسي خضوري NANCY

KHEDOURI لتوافق المهنة والفترة الزمنية([256])، كما كان هناك امرأة يهودية أخرى عملت في خياطة الملابس النسائية واسمها حبابة ومنزلها قريب من الكنيس اليهودي، وكان هناك عدد من الرجال اليهود الذين عملوا في الخياطة والتطريز وامتلكوا محلات خاصة بهم ومنهم جورجي كوهين وصالح الزري([257]).

مارس أفراد الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي بعض الأنشطة التجارية المختلفة مثل بيع واستيراد الأخشاب ومستلزمات البناء والتبغ والعطور مثل إبراهيم يونا وصالح إلياهو يادكار وإسحاق سويري([258])، وبعضهم مثل سليم يوسف طقو ويوسف خضوري عملوا في استيراد السجاد والستائر والأثاث، وقد انحصرت ممارسة الأنشطة السابقة بالطبقة الثرية من الأقلية اليهودية في البحرين.

امتلك بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين مشاريعهم الصغيرة المختلفة مثل البيع بالتجزئة لبعض السلع والبضائع، وإنشاء المقاهي مثل مقهى اليهود في سوق الكويت الداخلي حتى أواخر الثلاثينات من القرن الماضي، ومقهيان في البحرين هما مقهى موشي الأقرع ومقهى حاييم، كما كان في البحرين فندق صغير افتتحه أحد اليهود في الأربعينات من القرن العشرين يسمى خان اليهودي([259])، لم يعد المقهيان والخان موجودين في بداية الخمسينات من القرن العشرين.

ثانياً: التجار اليهود الأجانب

يقصد بالتجار اليهود الأجانب هم التجار الذين كانوا يزورون منطقة الخليج العربي لممارسة أنشطة اقتصادية مختلفة وفي فترات زمنية مختلفة دون أن يكونوا مستقرين هناك، وكان هؤلاء التجار يأتون من مناطق مختلفة منها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والعراق والهند، وغالبية هؤلاء التجار كان وجودهم بهدف شراء بعض السلع والمواد الخام التي تنتجها منطقة الخليج العربي، أو تقوم باستيرادها ومن ثم تصديرها إلى المناطق المختلفة حيث تشتريها بعض الشركات والتجار الأجانب، فيكون شراؤها من مصدرها أكثر فائدة لهم. وسوف نقوم بتقسيم هؤلاء التجار الأجانب إلى تجار اللؤلؤ وتجار السلع والمنتجات الأخرى.

أ ـ تجار اللؤلؤ اليهود

اشتهرت منطقة الخليج العربي منذ القدم بكونها مركزاً للغوص واستخراج اللؤلؤ وتجارته حتى منتصف القرن العشرين، ويكاد يكون النشاط الاقتصادي الرئيس في المنطقة، وكان اللؤلؤ يستخرج من مياه الخليج العربي فيشتريه تجار اللؤلؤ المحليين (الطواويش) ويحاولون بيعه محلياً لتجار الهند وأوروبا، أو يذهبون به إلى الهند للحصول على أسعار أفضل هناك حيث يجتمع في الهند الكثير من التجار الأجانب، وفي كل الأحوال يذهب اللؤلؤ إلى بومباي في الهند سواء بيع للتجار الأجانب في الخليج العربي أو بيع في الهند، حيث يصقل ويشذب ثم يؤخذ إلى باريس ولندن لبيعه هناك ومنهما إلى الولايات المتحدة الأمريكية([260]).

وتعتبر البحرين من أهم مراكز وأسواق تجارة اللؤلؤ منذ بداية القرن العشرين، وكان من أسباب ازدياد هذه الأهمية أن البحرين أصبحت محطة لتجار اللؤلؤ الأجانب من الهنود والأوروبيين والفرس الذين بدأوا في القدوم إلى البحرين لشراء اللؤلؤ قبل وصوله إلى الهند حيث ترتفع الأسعار وتزداد المنافسة، وقد أخذ تجار اللؤلؤ المحليين في المناطق الأخرى من الخليج العربي يذهبون إلى البحرين لبيع حصيلتهم من اللؤلؤ هناك، وبلغت قيمة الواردات من اللؤلؤ إلى البحرين عام 1927/1928 تقريباً 14.170 جنيه إسترليني([261])، أما صادراتها فتظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (3): قيمة اللؤلؤ المصدر من البحرين بالجنيه الإسترليني

من عام 1900 إلى 1909([262]):

العام	القيمة
1900	267,114
1901	475,341
1902	556,374
1903	658,020
1904	699,200
1905	1,079,600
1906	1,129,266
1907	826,616
1908	868,666
1909	782,666

اتجهت غالبية صادرات البحرين من اللؤلؤ إلى الهند لفترة طويلة قبل أن تدخل المنافسة فرنسا نتيجة لمقدم عدد من تجار اللؤلؤ الفرنسيين إلى البحرين لشراء اللؤلؤ منذ منتصف العقد الأول من القرن العشرين بدلاً من الاتجاه إلى الهند، للحصول على اللؤلؤ بأسعار أقل، وهذا ما نراه في الجدول السابق حيث ارتفعت صادرات البحرين من اللؤلؤ بشكل كبير منذ عام 1905. وفي الجدول التالي نجد أن قيمة صادرات البحرين من اللؤلؤ أخذت اتجاهين: الهند وفرنسا، حيث أصبحت قيمة اللؤلؤ المصدر إلى فرنسا في ازدياد وخاصة بين عامي 1909 و1910.

جدول رقم (4): قيمة صادرات البحرين من اللؤلؤ بالروبية الهندية

من عام 1907 إلى عام 1910([263]):

الدولة السنة	الهند	فرنسا
1907 – 1908	12,050,000	3,05,000
1908 – 0909	42,30,000	13,00,000
1909 – 1910	69,90,000	40,00,000

يعود الفضل في ارتفاع قيمة اللؤلؤ المصدر لفرنسا إلى عدد من التجار اليهود الفرنسيين الذين بدأوا في القدوم إلى البحرين وعقد صفقات شراء اللؤلؤ من التجار المحليين وتجار المناطق الأخرى في الخليج العربي الذين يبيعون لؤلؤهم في البحرين، وأشهر هؤلاء التاجر اليهودي الفرنسي فيكتور روزينتال ROSENTHAL VICTOR وشركته الفرنسية الإخوة روزينتال BROTHERS ROSENTHAL ومقرها في باريس، وعدد من العاملين في الشركة الذين تولوا عقد صفقات

شراء اللؤلؤ لصالح الشركة وجميعهم من اليهود الفرنسيين وإن كانت أصولهم مختلفة، وأشهرهم ألبرت حبيب HABIB ALBERT قريب فيكتور روزينتال ROSENTHAL .V، وويليام روزينتال ROSENTHAL WILLIAM شقيقه، وهناك أيضاً سولومون باك PACK SOLOMON الموظف في الشركة، وقد استمر ممثلو الشركة في القدوم إلى منطقة الخليج العربي وخاصة البحرين حتى ثلاثينات القرن العشرين.

بدأ فيكتور روزينتال ROSENTHAL .V مشروعه في تجارة شراء اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي منذ عام 1906 حيث قدم برفقة مترجم وموظف إيطالي في الشركة من الهند وزار البحرين وبوشهر ولنجة ودبي قبل أن يعود إلى الهند([264])، وقد رأى فيكتور روزينتال ROSENTHAL .V أن شراء اللؤلؤ من مصادره الأصلية في الخليج العربي يحقق له أرباحاً أكثر من الشراء في الهند حيث ترتفع الأسعار هناك نتيجة لتواجد عدد كبير من تجار اللؤلؤ العرب والهنود

والفرس والأوروبيين، ففي عام 1907 عقد فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL صفقات شراء لؤلؤ بقيمة 600 ألف روبية، وهو مبلغ كبير في ذلك الوقت، قبل أن يعود مرة أخرى إلى البحرين لعقد صفقات جديدة([265])، واستمر في زيارة منطقة الخليج العربي سنوياً، وخاصة البحرين، حتى عام 1930، حيث كان يأتي في بداية موسم الغوص الكبير في شهر مايو من الهند ويغادر في شهر أكتوبر بعد انتهاء الموسم، ويتجول خلال هذه الفترة في أسواق اللؤلؤ في البحرين ولنجة وبوشهر ودبي والكويت.

زار ألبرت حبيب A. HABIB أشهر ممثلي شركة الإخوة روزينتال ROSENTHAL BROTHERS في شراء اللؤلؤ، منطقة الخليج العربي، لأول مرة عام 1910 بديلاً عن V. ROSENTHAL، الذي سبقه في القدوم إلى منطقة الخليج العربي وزار دبي في يونيو برفقة وسيطين تجاريين من الهندوس وقام بشراء ما قيمته 45 ألف روبية من اللؤلؤ والموسم في بدايته([266])، أما ألبرت حبيب A. HABIB فقد جاء إلى منطقة الخليج العربي في سبتمبر من نفس العام وقام بشراء اللؤلؤ في أبو ظبي ودبي والشارقة، ثم أرسل إلى شركته في باريس يطلب إرسال المزيد من الأموال إليه لانخفاض أسعار اللؤلؤ وقام بشراء ما قيمته 1,7 مليون روبية([267]).

أدى نجاح فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL وألبرت حبيب A. HABIB في مشروع شراء اللؤلؤ من الخليج العربي مباشرة وتحقيقه الأرباح الكبيرة إلى قلق السلطات البريطانية من هذا النجاح، الذي قد يؤدي إلى مجيء المزيد من الشركات الأوروبية غير البريطانية ومحاولتها الحصول على امتيازات جديدة إما من السلطات البريطانية أو المحلية، كما أن منع هذه الشركات من ممارسة هذا النشاط صعب عملياً، لذلك رأت حكومة الهند البريطانية أنه من الأفضل لها إيجاد شركات بريطانية ذات خبرة ودعمها لتصبح منافسة لهذه الشركات الأوروبية في تجارة اللؤلؤ، لذلك تم تكليف هيئة التجارة البريطانية بدراسة أوضاع الشركات البريطانية المهتمة بالتجارة مع الخليج العربي ومعرفة وجهة نظرهم في ممارسة نشاط تجارة اللؤلؤ([268])، لكن فشلت السلطات البريطانية في إيجاد شركات بريطانية قادرة على منافسة شركة الإخوة روزينتال ROSENTHAL BROTHERS في تجارة اللؤلؤ في الخليج العربي.

استمر فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL وألبرت حبيب A. HABIB في عقد صفقات شراء اللؤلؤ الكبيرة، وسيطرا على تجارة اللؤلؤ وتصديره في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، فعقد فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL صفقات بقيمة 6 مليون روبية في عام 1911، وبقيمة 20 مليون روبية في عام 1913، مما أدى إلى انتعاش سوق اللؤلؤ في البحرين، وشجع

ألبرت حبيب A. HABIB على بناء مكتب للشركة واستئجار منزل في البحرين لإقامة ممثلي الشركة عندما يزورونها([269]).

منذ عام 1917 أصبح سولومون باك PACK SOLOMON، وهو يهودي فرنسي من أصول فارسية وأحد موظفي شركة الإخوة روزينتال BROTHERS ROSENTHAL من المترددين على منطقة الخليج العربي سنوياً لشراء اللؤلؤ حتى الثلاثينات من القرن العشرين، وأحيانا ما كان يأتي برفقة فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL أو ألبرت حبيب A. HABIB، خاصةً عندما تورط ألبرت حبيب A. HABIB بصفقات شراء لؤلؤ جعلته مديناً في عام 1930 بما يقارب 8 مليون روبية، منها 1,7 مليون لعبدالعزيز القصيبي التاجر السعودي المقيم في البحرين، وقد تعهد ألبرت حبيب A. HABIB بدفعها إذا أعطوه مهلة لمدة 3 سنوات، وقد وافق القصيبي رغم قلقه، أما الدائنون الفرس فلم يوافقوا على المهلة([270])، وقد يكون هذا المبلغ الكبير المتورط به ألبرت حبيب A. HABIB إما قيمة لؤلؤ اشتراه ولم يدفع كامل قيمته خصوصاً أنه جرت العادة أن قيمة اللؤلؤ المباع لا تدفع كاملة أحياناً كثيرة بل يدفع النصف والباقي بعد 3 أو 4 شهور([271])، أو أن يكون هذا المبلغ قد تمت استدانته من هؤلاء التجار لتمويل صفقات شراء اللؤلؤ ولم تتحقق الأرباح المرجوة نتيجة لظهور اللؤلؤ الصناعي في أواخر عشرينات القرن العشرين.

عمل فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL وألبرت حبيب A. HABIB وسولومون باك S. PACK على إقامة علاقات وثيقة بالسلطات المحلية في منطقة الخليج العربي والعديد من الشخصيات وتجار اللؤلؤ لخدمة مصالحهم التجارية في شراء اللؤلؤ، فنجد أن ألبرت حبيب A. HABIB يقيم مأدبة في دبي رمضان عام 1910 يدعو فيها حاكم دبي وكبار الشخصيات من عرب وفرس، في حين أن فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL يهدي شيخ البحرين وأبناءه في العام نفسه شالات وثياب مطرزة بالذهب([272]). كما كان فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL يختلط اجتماعياً بالمجتمع والتجار المحليين ويتعامل معهم بتلقائية ويدعوهم لزيارته ويزورهم ويوثق علاقته بهم، مثل مقبل الذكير التاجر النجدي، ويوسف كانو، وعبدالعزيز القصيبي، وجميعهم في البحرين، بالإضافة إلى هلال المطيري وإبراهيم المضف وحسين وشملان بن علي آل سيف([273])، كما كان علي بن إبراهيم الزياني تاجر اللؤلؤ البحريني وسيطاً في تجارة اللؤلؤ لشركة الإخوة روزينتال BROTHERS ROSENTHAL في جميع أسواق اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي مقابل عمولة([274]).

برع فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL وألبرت حبيب A. HABIB في اتباع طرق ملتوية وذكية في تحقيق الأرباح الكبيرة في تجارة اللؤلؤ وعقد صفقات الشراء بأسعار أقل من الأسعار

الاعتيادية، ومن هذه الطرق مجيء أحدهما إلى منطقة الخليج العربي وعقد صفقات شراء بمبالغ قليلة وحذرة حتى يعطي انطباعاً لدى التجار المحليين والتجار القادمين من الهند وبلاد فارس أن هناك ركوداً في سوق اللؤلؤ، فتبدأ الأسعار بالانخفاض، فيأتي الآخر في فترة متأخرة نوعاً ما فيشتري بأسعار منخفضة كمية كبيرة من اللؤلؤ نتيجة لرغبة التجار المحليين في بيع ما لديهم قبل انتهاء الموسم، ومن الأمثلة على ذلك أنه في يونيو من عام 1910 جاء إلى دبي فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL وقام بشراء ما قيمته 45 ألف روبية، فكسد سوق اللؤلؤ في دبي وأبو ظبي والشارقة حتى قدم ألبرت حبيب A. HABIB في سبتمبر وقام بشراء جميع اللؤلؤ هناك بقيمة 1,7 مليون روبية([275]).

ومن الوسائل التي اتبعها فيكتور روزنتال V. ROSENTHAL وألبرت حبيب A. HABIB عرض مبالغ صغيرة لشراء اللؤلؤ، مما يوحي بركود موسم تجارة اللؤلؤ هذه السنة، وقد رصد المعتمد البريطاني في البحرين ذلك وذكر أن ذلك إما أن يكون استراتيجية أو مجرد حذر، وهذه الاستراتيجية كرراها عدة مرات في سنوات مختلفة مما يؤكد أنها ليست مجرد حذر وحرص، ما عدا عام 1912 نتيجة لتعرض فيكتور روزينتال

V. ROSENTHAL لخسارة ثقيلة في صفقات شراء اللؤلؤ عام 1911 عندما اشترى لؤلؤاً بقيمة 6 مليون روبية([276]).

عمد فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL وألبرت حبيب A. HABIB أحياناً إلى بث الإشاعات للتأثير على أسعار اللؤلؤ سلباً مثل إشاعة صدور تعليمات من الشركة في باريس إلى ممثلها في الخليج العربي بالعودة وعدم شراء المزيد من اللؤلؤ، وإشاعة حدوث حرب كبرى في المغرب عام 1911، مما أثار الذعر والقلق لدي تجار اللؤلؤ فأرادوا بيع لؤلؤهم بأسرع وقت ممكن، فجاءوا إلى فيكتور روزينتال V. ROSENTHAL ليشتري منهم، فأبدى عدم اهتمامه بشراء المزيد من اللؤلؤ، فازداد قلقهم وارتباكهم، وبعد يومين أرسل إليهم وقام بشراء ما لديهم بأقل من أسعار السوق([277]).

كان بعض تجار اللؤلؤ المحليين في الخليج العربي، إذا لم يقوموا ببيع لؤلؤهم بأسعار جيدة في أسواق الخليج، يتجهون إلى الهند مما يكلفهم المزيد من الأموال التي يذهب بعضها كتكاليف للسفر والإقامة وبعضها يذهب للوسطاء الهنود، لذلك فالخيار الأول والمفضل لهم هو البيع في أسواقهم المحلية، كما أن ذهاب التجار الأجانب إلى الهند لشراء اللؤلؤ يدخلهم في منافسة مع التجار الأجانب والهنود وبالتالي ترتفع الأسعار.

وفي موسم 1916 اقترح علي بن إبراهيم الزياني الوسيط التجاري لفيكتور روزينتال V. ROSENTHAL على تجار اللؤلؤ في دبي والشارقة وأبو ظبي والمناطق الأخرى القريبة أن يجتمعوا بعد موسم الغوص على اللؤلؤ في دبي، فيأتي ألبرت حبيب A. HABIB أو أحد ممثلي الشركة فيشتري اللؤلؤ منهم جميعاً بسعر مرتفع ويدفع نقداً([278])، وقد وافقوا على ذلك لعدة أسباب بينها المعتمد البريطاني في البحرين، منها أنهم يبيعون اللؤلؤ بأسعار جيدة بأنفسهم وفي مدينتهم بدلاً من الذهاب إلى بومباي، كما أنهم يبتعدون بذلك عن المخاطرة في إرسال اللؤلؤ إلى بومباي ولا يدفعون أي نسبة إلى وسطائهم هناك كما يوفرون نفقات السفر([279])، وقد غابت عن المعتمد البريطاني الفوائد العائدة على صاحب الاقتراح وعميله وهي أن أسعار اللؤلؤ في البحرين مرتفعة مقارنةً بأسواق الخليج العربي لوجود منافسة تجارية هناك، كما أن الاجتماع في مكان واحد يوفر كذلك على ممثلي شركة روزينتال ROSENTHAL نفقات الانتقال من مكان إلى آخر، ويتمكن كذلك من التحكم بالأسعار لكون الاجتماع بعد نهاية الموسم وليس أمام تجار اللؤلؤ سوى خيار واحد وهو البيع للشركة.

شجع النجاح الذي حققته شركة الإخوة روزينتال BROTHERS ROSENTHAL اليهودية الفرنسية في مجال شراء اللؤلؤ بمنطقة الخليج العربي عدداً آخر من تجار اللؤلؤ اليهود الأجانب للمجيء إلى منطقة الخليج العربي لشراء اللؤلؤ، ومن أوائل هؤلاء ريينبورن L. REINBORN التاجر اليهودي الفرنسي الذي قدم للبحرين عام 1913 واستأجر محلاً من مقبل الذكير التاجر النجدي المقيم هناك([280])، كما قدم إلى البحرين أيضاً تاجر آخر يدعى روبين RUBIN مع سكرتيرته الفرنسية عام 1922 لشراء اللؤلؤ وهو يهودي تعلم في انجلترا ومقيم في باريس، وعقد صفقات شراء لؤلؤ بقيمة 700 ألف روبية وقدم مرة أخرى عام 1924([281]).

ومن التجار اليهود المقيمين في الهند والذين عملوا في تجارة اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي تاجران، أحدهما استمر في هذا النشاط لعدة سنوات والآخر لفترات متقطعة، الأول هو يعقوب صوفير بمشاركة بعض إخوته وكان له مقر في البحرين([282])، والآخر من أسرة يهودية شهيرة مقيمة في الهند وأصولها من العراق وهو فيليب ساسون SASSOON PHILLIP ممثلاً لشركة ديفيد ساسون المحدودة SASSOON DAVID CO. LTD، ولكون هذين التاجرين مقيمين في الهند، فقد كانا يحصلان على دعم ومساعدة السلطات البريطانية، وقد ذكرنا سابقاً محاولة هيئة التجارة البريطانية إيجاد شركات بريطانية تنافس التجار الأجانب في هذا المجال، وكان فيليب ساسون PHILLIP SASSOON قد طلب من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في عام 1934 مساعدته في

شراء لؤلؤ طبيعي جيد من البحرين، فأرسل المقيم رسالة إلى المعتمد السياسي في البحرين يطلب منه ترتيب لقاء يجمع فيليب ساسون SASSOON PHILLIP بعدد من تجار اللؤلؤ الموثوق بهم، وانتهت زيارة فيليب ساسون SASSOON PHILLIP بشرائه لؤلؤاً بقيمة 15 ألف روبية من محمد المانع التاجر القطري([283]).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من أهم الدول المستوردة للؤلؤ عن طريق فرنسا والهند، حيث كان التجار الأوروبيون والهنود يأخذون اللؤلؤ لبيعه لمشترين أمريكيين، أو بيعه في السوق الأمريكي مباشرة، وقد بلغت قيمة اللؤلؤ المصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية من فرنسا والهند خلال السنوات من 1920 إلى 1930 عشرة ملايين دولار أمريكي تقريباً([284])، وعملت عدة شركات أمريكية في استيراد اللؤلؤ أشهرها FRERES BIENENFIELD, OSTERWALD & CO, DEMAREST FRANK ,BLOCH .M RENE ,PEARLS BIENENFIELD JACQUES([285])، وكانت أسعار اللؤلؤ في الولايات المتحدة الأمريكية مرتفعة لانتقالها من عدة أماكن وبيعها عدة مرات قبل أن تصل إلى السوق الأمريكية، مما جعل أحد تجار اللؤلؤ اليهود الأمريكيين يقرر التوجه مباشرة إلى منطقة الخليج العربي لشراء اللؤلؤ.

منذ منتصف العشرينات من القرن العشرين أخذ تاجر يهودي أمريكي يدعى الدكتور ديفيد بيينينفيلد BIENENFIELD DAVID يزور البحرين لشراء اللؤلؤ بالاشتراك مع تاجر حجازي يدعى محمد علي زينل رضا، الذي اشترى له منزلاً هناك، وربما يكون ممثلاً لشركة أمريكية تتعامل باللؤلؤ عن طريق شرائه من فرنسا، وخصوصاً أن هناك شركتين تحملان اسم بيينينفيلد BIENENFIELD في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ديفيد بيينينفيلد D. BIENENFIELD من أوائل تجار اللؤلؤ الذين استخدموا جهاز مقياس اللؤلؤ PEARLOMETER لتحديد ما إذا كان هذا اللؤلؤ طبيعياً أو صناعياً بعد أن كثرت عمليات الغش وبيع اللؤلؤ الصناعي على أنه طبيعي([286]).

أصبح بيينفيلد D. BIENENFIELD من أشهر تجار اللؤلؤ الأجانب في منطقة الخليج العربي، وفي السنوات التي لا يحضر فيها إلى المنطقة، وهي قليلة منذ منتصف العشرينات وحتى منتصف الثلاثينات من القرن العشرين كان يرسل سكرتيره جوزيف بن سيمون SIMON BEN JOSEPH، وهو يهودي من أصول جزائرية لعقد صفقات شراء اللؤلؤ بدلاً عنه([287]). وفي عام 1934 نتيجة لقلة الطلب على اللؤلؤ الطبيعي بسبب ظهور اللؤلؤ الصناعي قبل ذلك بسنوات، قام بيينينفيلد D. BIENENFIELD ببيع أثاث منزله بمزاد علني إيذاناً بتوقفه عن ممارسة تجارة شراء اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي نهائياً([288]).

في فترة متأخرة عن إنهاء بيينينفيلد BIENENFIELD .D مشروعه في تجارة اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي، قرر تاجر لؤلؤ يهودي أمريكي يدعى ليبرمان LIEBERMAN، يرتبط نشاط شركته مع شركة أمريكية تتعامل بشراء وبيع اللؤلؤ الطبيعي عن طريق وسطاء في تجارة اللؤلؤ في انجلترا وفرنسا اسمها لآلئ جاكويز بيينينفيلد PEARLS BIENENFIELD JACQUES، قرر أن يزور البحرين في أكتوبر 1949 لدراسة سوق اللؤلؤ في البحرين ودبي، حيث تتوافر كمية كبيرة من اللؤلؤ الطبيعي الجيد بانتظار انتعاش سوق تجارة اللؤلؤ مرة أخرى([289])، وقد قرر ليبرمان LIEBERMAN ذلك بسبب ازدياد الطلب على اللؤلؤ الطبيعي لأنه الضمانة بعد الألماس من انخفاض وارتفاع أسعار العملات، فأخذ التجار الإنجليز والفرنسيون يتوجهون إلى الولايات المتحدة الأمريكية لشراء اللؤلؤ كونه أرخص هناك، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك([290])، كما رأى ليبرمان LIEBERMAN أن كميات بيع اللؤلؤ الصناعي ربما تشجع على عودة الطلب على اللؤلؤ الطبيعي، وخاصة أن التجار الإنجليز والفرنسيين يستعدون للعودة مرة أخرى إلى منطقة الخليج العربي لشراء اللؤلؤ وهو بذلك يريد أن يسبقهم ليتعرف عن كثب على الأسواق في دبي والبحرين استعداداً للموسم التالي([291]).

لعب تجار اللؤلؤ الأجانب من اليهود دوراً كبيراً في التأثير على أسواق اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي ونقله إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، وكان مجرد سماع أخبار مقدمهم كفيلاً برفع أسعار اللؤلؤ وانتعاش أسواقه من 25 إلى 50% وبشرى بموسم ناجح في تجارة اللؤلؤ([292])، لذلك فقد كانت لهم شعبية كبيرة بين تجار اللؤلؤ والوسطاء المحليين، فكلما زادت قيمة الصفقات التي يجرونها في شراء اللؤلؤ زادت أرباح التجار المحليين ونسبة عمولة الوسطاء، مما يؤثر كذلك إيجابياً حتى على أوضاع أصحاب سفن الغوص والعاملين عليها، أما تأخر قدومهم أو إجراؤهم صفقات شراء قليلة فإنه يساهم في انتشار الشائعات وانخفاض أسعار اللؤلؤ، وينذر بموسم سيء وركود في أسواقه([293]).

ب ـ الأنشطة التجارية الأخرى

كانت منطقة الخليج العربي محط أنظار عدد من التجار اليهود الأجانب لممارسة أعمالهم التجارية وأنشطتهم الاقتصادية منذ بداية القرن العشرين، ومن هؤلاء بعض تجار السلاح والذخيرة، ولعل أشهر تجار السلاح في منطقة الخليج العربي، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى وفاته عام 1907، الفرنسي أنطوان جوجييه GOGUYER في مسقط([294])، وهو متزوج من يهودية جزائرية تدعى ياسمينه الباز رغم أنه هو نفسه غير يهودي، وبعد وفاته تولى أعماله التجارية قريب زوجته إبراهيم الباز الذي عرف باسم إبراهيم جوجييه، وهو يهودي تحول إلى الإسلام وتزوج من

فتاة مسلمة عمانية([295])، واستمر في ممارسة أعمال جوجييه GOGUYER في تجارة السلاح في عموم مناطق الخليج العربي حتى عام 1922 عندما باع أملاكه وقام مع أبناء جوجييه GOGUYER بتصفية أعمال الشركة في مسقط والمناطق الأخرى([296])، وبسبب تحول إبراهيم الباز إلى من اليهودية الإسلام، فلن نفصّل كثيراً في نشاطه التجاري وعلاقته التجارية بعموم مناطق الخليج العربي.

عمل تجار يهود آخرون في منطقة الخليج العربي في تجارة السلاح، والتي كانت رائجة حتى العقد الثاني من القرن العشرين، وكان هناك تاجر سلاح يهودي يأتي من البصرة إلى مسقط منذ عام 1907 لمتابعة شؤون تجارته هناك، مما جعل السلطات البريطانية تراقبه وتتابع تحركاته، وكان هذا التاجر اليهودي، الذي لم تذكر المصادر اسمه، يتعامل مع عدد من وكالات تجارة السلاح في مسقط وخاصةً وكالة يوسف الزواوي([297])، كما عمل تاجر يهودي فرنسي لديه شركة في باريس في مجال تجارة السلاح في الخليج العربي يدعى منشي MENASCHE كوكيل لشركة لويس ديبو DIEU LOUIS الفرنسية منذ عام 1912، حيث زار مسقط وكلف أحد التجار هناك بإدارة أعماله ثم قام بنقل بضاعته من السلاح والذخيرة عدة مرات من مسقط إلى مطرح ومن ثم إلى ساحل الباطنة([298])، وكان هذا الانتقال المتكرر من مكان لآخر لكون تجارة السلاح والذخيرة في منطقة الخليج العربي في ذلك الوقت من المحرمات البريطانية.

زار منشي MENASCHE الكويت في يناير 1913 لشراء مركب، وظل هناك حتى نهاية فبراير حيث غادر إلى البصرة، وربما كان يدعي ذلك كغطاء لنشاطه في تجارة السلاح المحظورة في الخليج العربي من قبل بريطانيا، وقد سبق أن ذكر في عام 1912 أنه ذاهب إلى مسقط للبقاء هناك لممارسة التجارة مع الهند، كما أنه زار البحرين في عام 1913 وأقام لدى التاجر البحريني يوسف عبدالرحمن فخرو في المحرق، وأخبر المعتمد البريطاني عزمه على إقامة فرع لشركته لممارسة التجارة في السكر والقهوة والتجزئة([299])، وقد بين المعتمد البريطاني في البحرين أن السبب الحقيقي لمقدم منشي MENASCHE جمعه مستحقاته الكبيرة على اثنين من مهربي السلاح في قطر([300])، ولم يستمر منشي MENASCHE في تجارته بالسلاح كثيراً في منطقة الخليج العربي، ففي مايو 1913 شحن إلى أوروبا كمية من السلاح والذخيرة إيذاناً بانتهاء نشاطه وأعماله هناك رغم استمرار تواجد شقيقه في مسقط، ربما لجمع مستحقاته لدي العاملين في مجال بيع السلاح وتهريبه حتى مارس 1914([301]).

لم تكن تجارة اللؤلؤ والسلاح النشاطين التجاريين الوحيدين اللذين جاء من أجلهما تجار يهود أجانب ومارسوهما في منطقة الخليج العربي، فهناك ساسون التاجر اليهودي الذي جاء إلى البحرين

في مارس 1913 من مدينة مانشستر بإنجلترا بصفته وكيلاً أو ممثلاً لشركة مارشال MARSHALL، والتي يملكها شقيقه وتعمل في تجارة التجزئة والبضائع المختلفة، وقد أحضر معه نماذج لبضاعته ونزل كضيف لدي موسى صدقة، التاجر اليهودي المقيم في البحرين، وقد نجح ساسون في فتح مجال للتعامل بين شركته وتجار محليين في البحرين وخاصةً مع محمد شريف ويوسف خنجي([302]).

في نوفمبر 1936 قدم يهودي يدعى بينحاس دافيدوف DAVIDOOFF PINHAS ويملك شركة في لندن، إلى الكويت لشراء جلود الأغنام والخراف الصغيرة بعد تزايد الطلب العالمي على الجلود الطبيعية، وخصوصاً أن الجلود الطبيعية في الكويت ذات جودة عالية مقارنة بالمناطق الأخرى، وذكر المعتمد السياسي في الكويت أن بينحاس دافيدوف DAVIDOOFF PINHAS قد ينفق 80 ألف روبية في شراء الجلود([303]).

افتتحت في الكويت منذ بداية ثلاثينات القرن الماضي عدة وكالات لبيع السيارات، وكانت هذه الوكالات يملكها تجار كويتيون وأحيانا بالاشتراك مع بعض التجار اليهود العراقيين لكون هذه الوكالات فروعاً للوكالات الموجودة في العراق والتي يملكها يهود غالباً، وقد تطرقنا إلى هذه الشركات وأسماء مالكيها من كويتيين بالاشتراك مع بعض التجار اليهود العراقيين وزياراتهم المتكررة للكويت عند مناقشتنا للوضع الاقتصادي للأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي.

منح الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت (1921-1950)، شركة يهودية عراقية يملكها داوود موشي وموشي حزقيل عام 1931 امتياز تزويد مدينة الكويت بالكهرباء لمدة 35 عاماً مقابل 3000 روبية سنوياً ورسوم كهرباء تحصلها الشركة تبلغ 6 آنات لمصباح قوته 30 شمعة، وينتهي العمل في المشروع كاملاً خلال ستة أشهر([304])، وبعد عدة زيارات من قبل الشركة للكويت تعذر تنفيذ الاتفاق، وهو ما شكك فيه المعتمد البريطاني في الكويت منذ البداية.

هناك عدد من التجار اليهود العراقيين الذين يأتون إلى منطقة الخليج العربي لممارسة بعض الأنشطة التجارية وخصوصاً الكويت والبحرين، مثل تاجر الأخشاب إسحاق الذي يأتي إلى البحرين لشراء الأخشاب وتصديرها إلى العراق لزيادة الطلب عليها هناك([305])، وتاجر الذهب إبراهيم إسحاق من يهود البصرة وكان يعمل في تهريب النقود والأطواق الذهبية من البحرين إلى العراق بمساعدة شريكه في البحرين سعيد نعمان حتى تم اعتقاله من قبل الشرطة العراقية وجرى التحقيق مع شريكه من قبل السلطات البحرينية([306]).

الفصل الثالث: الأوضاع الاجتماعية للأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي

يعتبر القرن التاسع عشر الميلادي القرن الذي بدأت فيه الإمارات والمشيخات الخليجية بالتشكل والبروز على مسرح الأحداث الدولية سياسياً واقتصادياً، فقد بدأت هذه الإمارات والمشيخات في ممارسة تجارة بحرية منقولة ضخمة إلى مناطق مختلفة في آسيا وأفريقيا، كما مارست النقل التجاري إلى قلب الجزيرة العربية وبلاد الشام وغيرها من المناطق، وكان لبروز هذه الأهمية الاقتصادية بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية والسياسية أن أصبحت هذه المناطق محط أنظار وتنافس الدول الاستعمارية حتى انفردت بريطانيا بالمنافسة وقامت بتكبيل هذه الإمارات الناشئة باتفاقيات ومعاهدات مختلفة.

ولم تكن منطقة الخليج العربي محط أنظار الدول الاستعمارية فحسب، بل بدأت الكثير من الأقليات الدينية والعرقية بالهجرة إلى هذه المناطق، خاصةً أنها تمتعت بمميزات جاذبة لهذه الأقليات افتقدتها في مواطنها الأصلية، وأهمها النشاط التجاري النامي والمزدهر، والاستقرار السياسي والتسامح الديني وتقبل الآخر.

وفي هذا الفصل سوف يتم تسليط الضوء على الأوضاع الاجتماعية للأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، وأماكن سكنها وأحيائها، وأوضاعها التعليمية والثقافية والدينية، وعلاقتها بالسكان المحليين، وتأثرها بهم اجتماعياً، وما إذا كانت هناك حالات زواج واعتناق ديانة متبادل بينهم، حيث يعتبر هذا الفصل أهم فصول هذه الدراسة نتيجة لأهمية الدراسات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والتي بدأ الاهتمام بها حديثاً بعد كانت الجهود مركزة سنوات طويلة على التاريخ السياسي للمنطقة.

أولاً: أماكن سكن الأقلية اليهودية وأحياؤها

اعتاد أفراد الأقلية اليهودية إما برغبتها لأسباب خاصة تتعلق بديانتهم أو فرضاً عليهم، العيش في أحياء أو أجزاء من المدن التي استقروا بها وهو ما يسمى الجيتو([307])، وكان الجيتو يشكل حاجزاً أمام اندماج الجماعات اليهودية في المجتمعات التي تعيش بينها، وكانت النظرة لتلك الجيتوات نظرة ازدراء وتنم عن نوع من العداء الموجه ضدهم.

وإذا كانت الجيتوات قد عُرفت في المجتمعات الغربية وبعض المجتمعات العربية، فإنها لم يكن لها وجود في منطقة الخليج العربي التي تمتعت فيها الأقلية اليهودية بالحق في امتلاك المنازل والسكن دون تحديد ذلك بحي أو منطقة معينة، رغم تركز تواجد الأقلية اليهودية بجوار بعضهم البعض في مراكز المدن السياسية والتجارية في المناطق التي استقروا فيها، وهذا السلوك لا ينحصر بالأقلية اليهودية فقط، بل شامل كذلك للأقليات والجماعات الأخرى.

قارن كارستن نيبور NIEBUHR .C الذي زار اليمن ومسقط في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وجيمس ولستد WELLSTED .R JAMES الذي زار مسقط في النصف الأول من القرن التاسع عشر بين أوضاع اليهود في اليمن ومسقط، وكان مما ذكراه أن اليهود في اليمن يسكنون في مناطق معزولة أو قرى خاصة بهم في صنعاء أسماها كارستن نيبور NIEBUHR .C ب «قاع اليهود» بعكس اليهود في عمان([308])، حيث كانت الأقلية اليهودية تتركز حول المنطقة التجارية في مسقط ومطرح وصحار دون أن يجبروا على السكن في مناطق محددة مسبقاً، ولهم مطلق الحرية في الانتقال من مكان إلى آخر.

تركزت منازل الأقلية اليهودية في الكويت والأحساء والبحرين حول المنطقة التجارية، فسكنوا في الكويت في حي شرق([309])، وقد عرفت المنطقة التي سكنوها باسم فريج اليهود ويقع بالقرب من سوق البوالطو والصفافير ومحلاتهم في قيصرية خليل القطان، وبعد ذلك في قيصرية ابن رشدان، ومن خلال بعض وثائق البيع والشراء والأوقاف للعقارات المختلفة يلاحظ أن منازل اليهود ومحلاتهم في الكويت تحدها من الجهات المختلفة أملاك لبعض المواطنين، وفي الأحساء سكن بعض اليهود في أحياء مختلفة من منطقة الهفوف مثل حي الفوارس وحي الشمالي وحي الرفعة وحي الكوت كما جاء في بعض الوثائق الشرعية في الأحساء([310])، وفي البحرين سكنت الأسر اليهودية في أحياء مختلفة من المنامة لكنها جميعها كانت حول المركز التجاري أو السوق([311])، لذلك لم تتم تسمية منطقة معينة باسمهم كما في الكويت لتوزع منازلهم في أحياء

مختلفة منها الحوره والعوضية والفاضل والحطب و كانو، وكذلك في عمارة مقابل شارتر بنك يملكها التاجر الكويتي هلال المطيري وعرفت باسم «المطيري بلدنج» ALMOUTAIRI BUILDING([312]).

ثانياً: الوضع التعليمي والثقافي

اعتمدت الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي على الوالدين والأقرباء لتوفير قدر من التعليم لأبنائها في المنزل قبل إنشاء المدارس التابعة للإرسالية العربية (الأمريكية) بداية القرن العشرين، أو المدارس المحلية في العقد الثاني من القرن نفسه([313])، كما لعب الكنيس اليهودي دور المدرسة لأبناء الأقلية اليهودية رغم عدم وجوده في جميع المناطق التي استقرت فيها أقلية يهودية مثل الأحساء، أو إنشائه في فترة لاحقة لإنشاء مدارس الإرساليات أو المدارس المحلية الحكومية أو الأهلية كما في البحرين([314])، ففي عمان اعتمدت الأقلية اليهودية على ما توفره الأسر من تعليم لأبنائها، وربما أقامت بعض الدروس الدينية في الكنيس.

شكل تأسيس مدارس تابعة للإرساليات العربية الأمريكية في الكويت والبحرين خياراً مناسباً ومتاحاً لأبناء الأقلية اليهودية للحصول على التعليم في منطقة الخليج العربي، فقد افتتحت الإرسالية العربية (الأمريكية) في البحرين عام 1900 مدرسة للبنات في منزل آمي زويمر ZWEMER AMY زوجة صامويل زويمر ZWEMER .S ومدرسة للبنين عام 1902، وفي الكويت افتتحت الإرسالية العربية (الأمريكية) مدرسة للبنين عام 1912.

على الرغم من أن إنشاء المدرسة المباركية في الكويت عام 1912 والمدرسة الأحمدية عام 1921، بالإضافة إلى عدد من المدارس الأهلية الخاصة قد قلل من الاعتماد على التعليم المنزلي والكتاتيب، إلا أن أبناء الأقلية اليهودية في الكويت لم يدخلوا هذه المدارس، بل استمروا في الاعتماد على المنزل وبعض الدروس التي تقام في الكنيس اليهودي، بالإضافة إلى مدرسة الإرسالية العربية (الأمريكية).

افتتحت الإرسالية العربية (الأمريكية) في الكويت مدرسة للبنين عام 1912 أشرف عليها إدوين كالفيرلي CALVERLEY .E EDWIN، وكان من أوائل الطلاب فيها 9 إلى 10 طلاب مسلمين و3 يهود([315])، ارتفع عدد الطلاب اليهود فيها عام 1913 إلى ستة طلاب جمعتهم صورة أوردها يوسف الشهاب في كتابه «رجال في تاريخ الكويت - الجزء الثاني» وذكر أسماء الطلاب اليهود، وذكر منهم صالح ساسون محلب، والذي أستبعد أن يكون هو من في الصورة التي تظهر مجموعة من الطلاب لا تتجاوز أعمارهم الخامسة عشرة، أما صالح ساسون محلب فقد كان في ذلك الوقت من التجار اليهود المعروفين في الكويت، وربما يكون من في الصورة أحد أبنائه رغم أن عائلته لم تكن تقيم في الكويت حتى قيام الحرب العالمية الأولى (1914-1918) عندما نقل أسرته

إلى الكويت وهو ما ذكره ابنه نعيم([316])، وربما يكون أحد الطلاب اليهود الآخرين، وضمت الصورة كذلك ساسون يعقوب وتلميذاً يهودياً لم يذكر اسمه سوى أن والده اسمه شاؤول بالإضافة إلى بنحاس وشقيقه وهما ابناً تاجر يهودي، وطالب يهودي آخر([317]).

استمرت أعداد الطلاب اليهود في مدرسة الإرسالية دون زيادة، وربما السبب يعود إلى أن مدرسة الإرسالية أقيمت أساساً لتعليم اللغة الإنجليزية، وهو ما شكل عنصر جذب لبعض الطلاب وأولياء أمورهم في البداية، فكان عدد طلاب المدرسة عام 1916 أربعة وثلاثين طالباً، منهم 6 يهود و3 مسيحيين، ولكن إنشاء المدرسة الأحمدية عام 1921 التي أدخلت مادة اللغة الإنجليزية، أدى إلى انصراف الطلاب المسلمين إليها من مدرسة الإرسالية، التي أصبح عدد طلابها عام 1927 اثني عشر طالباً([318])، بالإضافة إلى أنه منذ نهاية العقد الثاني من القرن العشرين بدأت أعداد من الأقلية اليهودية في مغادرة الكويت لأسباب عدة يتم التطرق لها لاحقاً.

لم يمنع تناقص أعداد اليهود في الكويت منذ نهاية العقد الثاني من القرن العشرين الأقلية اليهودية من التفكير في إنشاء مدرسة لليهود تقريباً في عام 1927 وجلب معلم لتعليم أبنائها، ولم تذكر المصادر موقع المدرسة، وربما كانت في الكنيس الذي كانت تقام فيه بعض الدروس المتقطعة دون وجود معلم متفرغ للتعليم، وكان عدد طلاب المدرسة التي أقامتها الأقلية اليهودية في الكويت 15 تلميذاً يتعلمون القراءة والكتابة باللغة العبرية، ويدفع الطالب ثلاثين روبية في الشهر([319])، وقد أدى افتتاح المدرسة إلى تناقص عدد الطلاب اليهود في مدرسة الإرسالية إلى طالب واحد في العام ذاته الذي افتتحت فيه المدرسة.

لم تستمر المدرسة اليهودية فترة طويلة، فلم تذكر الوثائق البريطانية أو الإرسالية العربية (الأمريكية)، التي أوردت تقارير متعلقة بالتعليم في الكويت، أي معلومات عن استمرار المدرسة اليهودية، ويبدو أن المدرسة لم تستمر بسبب التناقص المستمر في أعداد اليهود في الكويت، كما أنها لم توفر ما يحتاجه الطلاب اليهود من تعليم، واقتصرت على تعليم القراءة والكتابة باللغة العبرية بالإضافة إلى بعض الدروس الدينية.

كان من أوائل الطالبات في مدرسة الإرسالية العربية (الأمريكية) للبنات في البحرين طالبة يهودية اسمها تفاحة وصفتها السيدة زويمر بأنها مجتهدة ومواظبة وذكية ولديها الاستعداد لتقبل التعاليم المسيحية، لذلك حاولت تدريبها للعمل في مستشفى الإرسالية([320])، بالإضافة إلى 3 طلاب يهود حتى عام 1905.

وقد رأت الإرسالية العربية (الأمريكية) في البحرين أن الطلاب اليهود ملائمين لمدرسة الإرسالية، حيث يحرص الآباء على حضور أبنائهم للمدرسة رغم أنهم لا يملكون السيطرة عليهم([321])، وربما السبب الآخر هو الاستعداد الذي يبديه أبناء اليهود في تقبل التعاليم المسيحية رغم حفاظهم على يهوديتهم، كما ذكرت السيدة آمي زويمر ZWEMER .A في حديثها عن الطالبة اليهودية تفاحة، التي حصلت على جائزة وهي عبارة عن حقيبة خياطة بمستلزماتها في حفلة الإرسالية بمناسبة رأس السنة الميلادية، وإلقاء أحد الطلاب اليهود ترنيمة دينية باللغة العبرية بهذه المناسبة عام 1905([322]).

تمثل تقارير الإرسالية العربية (الأمريكية) في الكويت والبحرين مصدراً مهماً لمعرفة أعداد الطلاب من أبناء الأقلية اليهودية، ففي إحدى الإحصائيات التي جاءت في تقرير عن مدرسة الإرسالية في البحرين نجد أنه في الوقت الذي يوجد فيه تاركون للدراسة في مدرسة الإرسالية من مسلمين ومسيحيين تصل إلى نصف أعدادهم، فإن أعداد الطلاب اليهود وإن كانت قليلة إلا أنها ثابتة تزداد فيما بعد، مما يبين حرص الأسرة اليهودية على تعليم أبنائها وإن كان في مدرسة دينية غير يهودية.

جدول رقم (5) يبين أعداد الطلاب اليهود من بنين وبنات

في مدرسة الإرسالية في البحرين عام 1905([323]):

السنة	عدد الطلاب المسلمين	عدد الطلاب المسيحيين	عدد الطلاب اليهود
1905	51	13	4

جدول رقم (6) يبين أعداد الطلاب المقبولين والتاركين للدراسة

في مدرسة الإرسالية بالبحرين عام 1908([324]):

	مسلمون	مسيحيون	يهود
مجموع المسجلين حتى ديسمبر 1907	17	8	

مجموع المسجلين حتى ديسمبر 1908	12	6	3
المقبولون الجدد عام 1908	6		3
التاركون للدراسة خلال العام 1908	11	3	

قلل إنشاء المدارس الحكومية في الكويت عام 1912 والبحرين عام 1919 من الاعتماد على الكتاتيب ومدارس الإرساليات في الحصول على التعليم، رغم أن أبناء الأقلية اليهودية لم ينتظموا فيها من البداية واستمروا في الاعتماد على البيت ومدارس الإرساليات وخاصة بالنسبة للبنات، وربما يكون السبب في ذلك أن إنشاء هذه المدارس جاء بمبادرات من الأهالي، وإن دعمت من قبل السلطة المحلية، كما أن هذه المدارس أُنشأت في الفترة التي بدأت تزداد فيه أعداد أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين.

بعد مرور عدة سنوات على افتتاح مدرسة الهداية الخليفية للبنين في البحرين عام 1919 بدأ عدد من الطلاب اليهود في دخولها، مما أثر على أعدادهم في مدرسة الإرسالية، فحدث لأول مرة أن فاق عدد الطالبات اليهوديات أعداد الطلاب اليهود على الرغم من إنشاء DAME ELIZABETH، زوجة أحد أعضاء الإرسالية، لمدرسة الرجاء عام 1922([325])، فقد ذكرت الإرسالية العربية (الأمريكية) في تقريرها الدوري لعام 1925 أن عدد الطلاب اليهود في مدرسة الإرسالية في البحرين 11 طالباً مقابل 12 طالبة يهودية([326])، واستمر بعد ذلك تفوق عدد الطالبات على عدد الطلاب اليهود في مدرسة الإرسالية في البحرين.

انخفضت أعداد الطالبات اليهوديات في مدرسة الإرسالية في البحرين إلى 6 طالبات عام 1929، والسبب في ذلك يعود إلى افتتاح مدرسة حكومية للبنات في المحرق عام 1928 والمنامة عام 1929 ودراسة بعض الطالبات اليهوديات فيهما([327])، لكن الأعداد ارتفعت في العام التالي 1930 إلى 26 طالبة يهودية، بسبب الخلافات التي حدثت بين إدارة التعليم في البحرين ومدراء المدارس([328]).

أثرت المشاكل التي حدثت بين إدارة التعليم في البحرين ومدراء المدارس (1929/1930) نتيجة لرغبة الحكومة البحرينية أن تتسلم المسؤولية الإدارية والمالية للتعليم وتعين مفتشاً للتعليم، وإضراب بعض مدراء المدارس والطلاب، في ازدياد عدد الطلاب والطالبات اليهود في مدرسة الإرسالية في البحرين، واستمر في الازدياد وخصوصاً بالنسبة للطلاب حتى عام 1934، فقد سُجل في مدرسة الإرسالية للبنين في البحرين عام 1933 مئة وواحد وخمسون طالباً منهم 33 طالباً يهودياً مقابل تسجيل 111 طالبة منهن 34 طالبة يهودية([329]).

جدول رقم (7) يبين عدد الطلاب من البنين والبنات

في مدرسة الإرسالية بالبحرين عام 1933([330]):

	البنون	البنات
المجموع	151	111
الطلاب اليهود	33	34

تأسست في البحرين نتيجة لرغبة الحكومة البحرينية السيطرة المباشرة على التعليم، مدرسة خاصة أسسها إبراهيم العريض عام 1930 وأسماها المدرسة الأهلية بعد ضم المدرسة الجعفرية التي كان يعمل بها مساعداً للمدير إلى إدارة التعليم الحكومي([331])، وقد عرفت هذه المدرسة عند البعض باسم المدرسة الجعفرية، وكان من طلاب المدرسة بعض اليهود، حيث يروي أنور منشي كوهين، أحد طلاب المدرسة، كيفية دخول الطلاب اليهود للمدرسة التي أحجموا عن الدراسة فيها في البداية لكونها أهلية وتخوفهم من ألا يُمنحوا السبت والأعياد اليهودية عطلة، حين ذهب إبراهيم العريض إلى إبراهيم نونو ومنشي كوهين، اللذين كانا من الشخصيات اليهودية المعروفة في البحرين في محلهما حيث كانا شريكين، وطلب منهما إرسال أبنائهم للمدرسة مقابل منح الطلاب عطلة يوم السبت والأعياد اليهودية، وقد ذكر أنور منشي كوهين عدداً من الطلاب اليهود في المدرسة، وأنهم كانوا تقريباً 15 طالباً يهودياً([332]).

وهنا نتساءل، لماذا اتجه بعض الطلاب اليهود إلى المدرسة الأهلية دون مدرسة الإرسالية بعد حدوث الإضرابات في المدارس الحكومية في البحرين عام 1930؟ ولماذا اتجه الطلاب اليهود إلى المدارس الحكومية عند افتتاحها رغم وجود مناهج إسلامية؟ قد يكون البعض اتجه إلى المدرسة

الأهلية مجاملة لإبراهيم العريض الذي زار بعض اليهود وطلب منهم إرسال أبنائهم إلى المدرسة، ولكن حتماً هناك أسباب أخرى، وربما رغبت الأقلية اليهودية في البحرين في الاندماج الكامل في المجتمع البحريني المسلم الذي يبدي نوعاً من التسامح تجاه الأقليات الدينية، فقد كان الطلاب اليهود معفيين من حضور حصة التربية الإسلامية، فكان يحضر أحد المعلمين للفصل الذي يوجد به بعض الطلاب اليهود والمسيحيين ويخبرهم بأن من يريد أن يخرج من الفصل يستطيع ذلك([333])، أو خوف الأقلية اليهودية من تأثير مدارس الإرساليات الديني على يهودية هؤلاء الطلاب الذين اتجهوا للدراسة فيها في البداية بسبب عدم وجود خيار تعليمي آخر متاح لهم.

نتيجة للأحداث المتعلقة بالتعليم في البحرين بداية الثلاثينات من القرن العشرين فكرت الأقلية اليهودية في إنشاء مدرسة يهودية، وخصوصاً بعد بناء الكنيس اليهودي، فاستقدمت معلماً يهودياً من العراق في عام 1934، وقد ذكر هاكن HAKKEN .Mr المعلم في مدرسة الإرسالية للبنين في البحرين أن عدد طلاب المدرسة انخفض عام 1934، حيث سجل 143 في المدرسة بعد أن كانوا في العام السابق 151 طالباً، بسبب مقدم معلم يهودي من العراق وافتتاحه لمدرسة جذبت غالبية الطلاب اليهود، بالإضافة إلى استمرار المدرسة الخاصة (الأهلية) وازدياد عدد طلابها([334]).

جاء استقدام المعلم اليهودي من العراق واسمه يوسف، وافتتاح المدرسة بطلب من مجموعة من اليهود كانت تجتمع بالكنيس، وكانت الدراسة عصر كل يوم ما عدا الجمعة والسبت في الكنيس اليهودي بالمنامة، وراتبه يجمع من أولياء أمور الطلاب، حيث يتعين على كل طالب دفع روبيتين في الشهر([335]). كما افتتح معلم يهودي آخر مدرسة في أحد المنازل في نفس الوقت تقريباً، واسمه إسحاق أبو عابد، والذي كان حاخاماً بعكس المعلم الآخر يوسف، وكان يقوم بالتدريس للأولاد والبنات معاً حيث كان عدد الطالبات اليهوديات 4([336]).

ولم تكن المدرستان اليهوديتان اللتان افتتحتا في البحرين ذات مناهج متنوعة، بل كانتا تعتمدان على تدريس الديانة اليهودية واللغة العبرية، وليستا بديلتين عن المدارس الحكومية أو مدرسة الإرسالية أو المدارس الأهلية، بل مكملتان لها، ومما يدلل على ذلك أن المدرستين كانتا في الفترة المسائية حيث كان الطلاب في الصباح في مدارسهم الأخرى.

تزايدت أعداد الطلبة اليهود في المدارس الحكومية من بنين وبنات نتيجة لافتتاح عدد من المدارس الحكومية مع استمرار وجود بعض الطلبة في مدرسة الإرسالية ومدرسة الرجاء وخاصةً بالنسبة للطالبات، حيث انخفضت أعداد الطلاب في مدرسة الإرسالية بشكل كبير، وقد أدى التزايد

الكبير في أعداد الطلاب في المدارس الحكومية إلى تقديم مقترح في سبتمبر 1939 لجلب معلم للعبرية في مدارس البحرين الحكومية.

جاء هذا المقترح في تقرير مقدم إلى حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة كتبه أدريان فالانس VALLANCE ADRIAN الذي استدعته الحكومة البحرينية لكتابة تقرير عن حالة التعليم ومستواه وتقديم اقتراحاته من أجل تقدم التعليم عام 1939 ثم عين مديراً للتعليم، وقد ذكر أدريان فالانس VALLANCE ADRIAN أنه يوجد في مدرسة المنامة تقريباً 40 طالباً يهودياً، ولا يتعلمون أي شيء بالعبرية، وجاءت مبرراته لهذا المقترح أن وجود معلم للعبرية مطلوب جداً من جهة العدالة ورفع المستوى الثقافي وجعل اليهود المقيمين في البحرين حسني التعليم، ويكون تعيين هذا المعلم إما بصورة دائمة أو مؤقتة([337])، لكن هذا المقترح لم ينفذ ربما بسبب عدم رغبة الحكومة البحرينية في فتح المجال لتعيين معلمين يقومون بالتدريس لطوائف وجاليات أخرى بلغاتهم التي من الممكن أن تطالب بمثل هذا الحق في حالة تعيين معلم للعبرية للطلاب اليهود في البحرين، ومن جهة أخرى خوفاً من إثارة المواطنين بفئاتهم المختلفة وخاصة أن المشاكل التي حدثت نتيجة لرغبة الحكومة البحرينية في السيطرة الكاملة على التعليم ليست ببعيدة.

من خلال الأرقام المتعلقة بأعداد الطلبة في مدرسة الإرسالية ومدرسة الرجاء والمدارس الحكومية في السنوات المختلفة نرى أن افتتاح المدارس الحكومية قد أثر على مدرستي الإرسالية للطلاب والطالبات، حيث تناقصت الأعداد ما عدا بعض السنوات المتقطعة لأسباب محددة وخاصة بالنسبة للطلاب، أما الطالبات اليهوديات فقد استمرين في دخول مدرسة الإرسالية ومدرسة الرجاء الخاصة حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، وإن كانت الأعداد قد قلت بشكل كبير، حيث رأى بعض أولياء أمور الطالبات أفضلية لمدرستي الإرسالية والرجاء الخاصة على المدارس الحكومية، وخوف البعض من سرعة تأثر الطالبات اليهوديات بالمحيط المسلم من الطالبات وبالتالي تركهن اليهودية.

جدول رقم (8) يبين عدد الطالبات اليهوديات في مدرستي

الإرسالية والرجاء الخاصة بالبحرين في الأعوام من 1957 إلى 1959([338]):

المدرسة	مدرسة الإرسالية العربية (الأمريكية)	مدرسة الرجاء

			الخاصة
السنة	1957	1958	1959
الأعداد	17	17	20

لجأت بعض الأسر اليهودية في الكويت والبحرين إلى إرسال أبنائها للدراسة في الخارج إما بسبب عدم رغبتهم في إدخالهم في مدارس الإرساليات أو المدارس الحكومية أو لاستكمال دراستهم وهم النسبة الأكبر، وكان هذا الخيار متاحاً لأبناء العائلات اليهودية الموسرة، فقد درس نعيم صالح ساسون محلب في الهند أوائل الأربعينات([339])، كما درس أنور منشي كوهين في مدرسة سيرجيكو ساسون اليهودية الخيرية التي أسستها أسرة داوود ساسون في بومباي بالهند في منطقة بايكلا لمدة سنة واحدة([340])، وذهب للدراسة في الهند أيضاً أولاد ناجي هارون من اليهود في البحرين، وإبراهيم نونو وإيلي يوسف خضوري ذهبا للدراسة في إنجلترا([341]).

لم يكن خيار الدراسة في الخارج بالنسبة للعائلات الغنية اليهودية مقصوراً على الطلاب، فقد أرسلت بعض العائلات اليهودية كذلك بناتها للدراسة في الخارج، ومنهن راشيل ونانسي يوسف خضوري من اليهود في البحرين، حيث ذهبتا للدراسة في إنجلترا أوائل الخمسينات من القرن العشرين، وقد حدثت حادثة مأساوية لهن بالإضافة إلى طالبة بحرينية مسلمة اسمها ليلى حسين يتيم بالإضافة إلى 8 بحرينيين في يناير 1954 عندما تحطمت الطائرة التي تقلهم وسقطت في البحر الأبيض المتوسط أثناء عودة الطالبات من إجازة رأس السنة الميلادية في البحرين([342]).

ساهم انخراط أبناء اليهود في المدارس وحرص أولياء أمورهم على تعليمهم في رفع مستواهم التعليمي والثقافي، كما هيأهم للعمل في التعليم في مدارس البحرين الحكومية ومدارس الإرساليات العربية الأمريكية، منهم مدرس للغة الإنجليزية في المدرسة الغربية في البحرين اسمه شاؤول حتى الأربعينات من القرن العشرين، وكذلك سلمان زلوف معلم الرياضيات الذي تم تعيينه عام 1941([343])، كما كان من المعلمات في مدرسة الإرسالية في البحرين العديد من المدرسات اليهوديات، نتيجة لكون الطالبات اليهوديات من أوائل الطالبات في مدرسة الإرسالية للبنات في البحرين وتعلمن فيها اللغة الإنجليزية، ففي عام 1945 كان هناك 6 مدرسات يهوديات يعملن في مدرسة الإرسالية للبنات في البحرين([344])، واستمرين في التدريس بالمدرسة حتى أوائل الخمسينات، ومن العائلات اليهودية في البحرين التي عملت بناتها كمدرسات في مدرسة الإرسالية

ابنتا صالح إلياهو يادكار إحداهما معلمة للغة الإنجليزية والأخرى معلمة للغة العربية، وإحدى بنات ناجي هارون كوهين، كما ذكرت أسماء معلمات يهوديات مثل سمحة وغزالة ومارسيل([345]).

كانت غالبية المعلمات اليهوديات في البحرين معلمات للغة الإنجليزية، ونتيجة لتميزهن فيها فقد عملن في الإرسالية العربية (الأمريكية) كمساعدات في مستشفى الإرسالية في البحرين، مثل تفاحة التي كانت من أوائل الطالبات في مدرسة الإرسالية([346])، وفي مساعدة زوجات الأمراء والشخصيات والمسؤولين الإنجليز في التواصل الاجتماعي عن طريق الترجمة من العربية إلى الإنجليزية وبالعكس فيما بينهم، فقبل أن تتعلم مارجوري MARJORIE زوجة مستشار حكومة البحرين تشارلز بلجريف BELGRAVE CHARLES اللغة العربية دأبت على اصطحاب امرأة يهودية معها لتعمل كمترجمة عند زيارتها للنساء البحرينيات، وهذه المرأة اليهودية هي نظيمة بنت سلمان الصراف وهي ابنة تفاحة التي سبق ذكرها([347]).

انضم بعض أفراد الأقلية اليهودية في البحرين لبعض الأندية الثقافية والرياضية والاجتماعية التي ظهرت منذ الثلاثينات، وكان من أعضاء نادي العروبة البحريني في الثلاثينات توماس يوسف سايمن وجميل عزيز روفائيل([348])، كما كان هناك عدد من اليهود أعضاء في نادي

الثقافة وهو نادٍ رياضي أعضاؤه خليط من العرب وغيرهم وبه عدد كبير من الأعضاء الأجانب مقارنة بغيره من أندية البحرين، لذلك كان بعيداً عن تعاطي الشأن السياسي، ومن الأندية التي كان بين أعضائها عدد من اليهود النادي الأهلي ومنهم يوسف خضوري([349]).

وكانت هذه الأندية التي كان بين أعضائها بعض اليهود تهتم بالجوانب الثقافية والرياضية والاجتماعية، وكانت بعيدة كل البعد عن الاهتمامات السياسية التي من الممكن أن تؤثر بعلاقاتهم بالسلطات المحلية والأجنبية، والتي كانت تنظر أحياناً بنوع من الشك والريبة تجاه هذه الأندية، كما كان من الممكن أن تؤثر على علاقاتهم بالسكان المحليين وخاصة أنهم أقلية مهاجرة.

وعلى الرغم من اهتمام الأقلية اليهودية بالتعليم وكونها أقلية مثقفة فإنها لم تحتل أي مكانة مركزية خاصة بها في الوجدان الأدبي والثقافي في منطقة الخليج العربي، بعكس المناطق الأخرى مثل العراق وبلاد الشام ومصر، وإن كانت أقل إسهاماً من الأقلية المسيحية التي كان لها إسهاماتها في الجوانب الفكرية والأدبية والثقافية، ولم تكن الأقلية اليهودية تختلف عن المحيط العام للمنطقة التي تعيش بها، فالنواحي الأدبية والثقافية في منطقة الخليج العربي كانت أقل من مثيلاتها في العراق والشام ومصر.

انحصرت إسهامات الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي في الجوانب الأدبية والثقافية في الأخوين صالح وداوود عزرا المعروفين بالكويتي في مجال الغناء والتلحين والعزف، والدهما هو عزرا بن يعقوب، رغم أن البعض ذكر أن والدهما هو يعقوب بن عزرا، وبالرجوع إلى إحدى الاسطوانات الفنية التي سجلها ابنه داوود الكويتي يتبين أن والدهما هو عزرا حيث كتب عليها داوود عزرا، وقد ولد عزرا يعقوب في فارس وجاء إلى بغداد واستوطنها ثم هاجر إلى الكويت تقريباً في عام 1905 وعمل في التجارة مع أحد أقاربه([350]).

ولد صالح وداوود عزرا في الكويت عامي 1905 و1910 وبدءا في تعلم الموسيقى على كمان وعود أحضرهما قريب والدهما وشريكه في التجارة من الهند([351])، ثم تم صقل موهبتهما على يد الفنان الكويتي خالد البكر الذي علم صالح العزف على الكمان وداوود العزف على العود([352])، رغم أن بعض المصادر اليهودية حاولت أن تنفي تتلمذهما على يد فنان كويتي وتؤكد أن تعلمهما العزف كان عن طريق السماع والتقليد، وأنهما نادراً ما اعتمدا على الغير في تعلم الموسيقى التي كانت تمثل لهما هواية متوارثة([353]).

بدأ صالح وداوود عزرا يشتهران بمهارتهما في العزف والتلحين في الكويت، وأخذا في العزف في المقاهي والحفلات الخاصة، لكنهما لم يستمرا في الكويت فترة طويلة فقد هاجرا إلى البصرة في عام 1922 من أجل العمل مع أحد الفنانين هناك وهو محمد القبنشي، ومنها انتقلا إلى العمارة للعمل في أحد النوادي الليلية، واستقرا في بغداد عام 1930([354])، وربما ارتبطت هجرتهما في ذلك الوقت ب:

1 - كساد الأعمال المرتبطة بالفن والغناء وخاصة في عهد الشيخ سالم المبارك الذي عرف عنه التدين.

2 - رغبتهما في الارتقاء بفنهما وموهبتهما التي رأيا أنها تتخطى مسألة الغناء في مقهى أو حفلة خاصة.

3 - هجرة مجموعة كبيرة من اليهود في الكويت إلى العراق في بداية عشرينات القرن العشرين.

ارتبط الأخوان صالح وداوود عزرا الكويتي بعلاقات قوية مع فناني الخليج العربي وخاصة الكويت، ومنهم أستاذهما خالد البكر والفنان عبداللطيف العبيد المعروف بالكويتي في تلك الفترة، وقام الأخوان بتقديم الألحان لهم، كما كانا ملاذ الفنانين القادمين من الكويت والبحرين لتسجيل أغنياتهم في بغداد في ثلاثينات القرن العشرين([355])، وقد ذكرهم العديد من الفنانين في أغنياتهم

وقصائدهم مما يدلل على قوة علاقاتهما بفناني الكويت والدور الكبير الذي لعباه في الحياة الفنية والأدبية في الكويت، ففي أغنية لعبداللطيف المعروف بالكويتي ذكر صالح الكويتي حيث يقول: «يوم شفت الخدود وحمر الشفايف، قلت يا صالح الكويتي ترى الموت جاني»([356])، كما أن هناك قصيدة اشتهرت في الكويت وقيل إنها للشيخ أحمد الجابر الصباح تقول في أحد أبياتها:

«افرح لي دق الوتر داوود لي شال فنه ما تملونه»

والمقصود بداوود هنا هو داوود عزرا الكويتي.

كوَّن صالح وداوود عزرا الكويتي فرقة غنائية في بغداد وشاركا في مؤتمر الموسيقيين العرب الأول والذي عقد في القاهرة عام 1932، واستمرا بتسجيل الأغاني وإقامة الحفلات الغنائية حتى هجرتهما إلى إسرائيل في نهاية الأربعينات من القرن العشرين حيث أسسا هناك فرقة غنائية في القسم العربي من الإذاعة الإسرائيلية.

اختلفت الآراء بشأن تسمية صالح وداوود عزرا بالكويتي رغم أن والدهما ولد في بلاد فارس واستقر في العراق حتى هجرته إلى الكويت في عام 1905، حيث ولد صالح وداوود هناك، لكنهما غادرا الكويت في عام 1922 فلم تتجاوز إقامتهما في الكويت أكثر من 17 سنة، ويذكر الدكتور صالح العجيري أن صالح وداوود عزرا سميا بالكويتي لعدم رغبتهما بذكر اسميهما الصحيح لأن الغناء في ذلك الوقت كان غير مرغوب فيه في المجتمع([357])، أما الدكتور يعقوب الغنيم فيرجع سبب التسمية إلى أن الفنان الكويتي عبداللطيف العبيد المعروف بالكويتي عندما ذهب إلى بغداد عام 1927 لتسجيل أول أغنية له على أسطوانة في شركة بيضا فون رافقه صالح عزرا ليسجل كذلك أغنية له، فلما علمت الشركة أن عبداللطيف العبيد يلقب بالكويتي أطلقت على صالح اللقب نفسه([358]).

وربما يكون السبب في تسمية صالح وداوود عزرا بالكويتي ما ذكره الأستاذان الفاضلان العجيري والغنيم، وإن كنت أرجح أن يكون السبب أن صالح وداوود عزرا ولدا في الكويت التي برزت فيها موهبتهما في الغناء والعزف والتلحين ومنها انتشرت إلى المناطق المجاورة في الخليج العربي والعراق، لذلك نسبا إلى المنطقة التي ظهرت فيها شهرتهما، وخاصة بعد مغادرتها الكويت إلى البصرة فالعمارة فبغداد، كما أن نسبة بعض الأشخاص إلى المناطق التي جاءوا منها كانت دارجة في ذلك الوقت فقد عرفت أسر يهودية أخرى بلقب الكويتي في البحرين كما بيّنّا في الفصل الثاني.

اشتهر صالح وداوود في عزف وغناء الألحان والأغاني الكويتية، فكان فنهما كويتياً خليجياً خالصاً، وليس يهودياً كما تذكر بعض الكتابات اليهودية، تشكل من خلال البيئة التي عاشا فيها وتواجدا بها ومنها تعلما مبادئ الغناء والعزف والتلحين على أيدي فنانين كويتيين، وكانت هجرتهما إلى إسرائيل سبباً في انحسار شهرتهما رغم الدور الذي يلعبه ALKVITY SHLOMO أي سليمان الكويتي ابن المطرب صالح الكويتي في إعادة نشر تراث والده وعمه عندما أصدر عام 2006 قرصاً مدمجاً CD يتضمن العديد من الأغاني الكويتية والعراقية التي كان يغنيها والده برفقة عمه، ومنها أغانٍ لعبداللطيف الكويتي وخضيري بو عزيز وعبدالله الفرج ومحمد بن فارس([359])، وقد أدت هذه الجهود إلى إطلاق اسمهما على أحد شوارع تل أبيب BROTHERS ALKUWAITI، ويقول العالم والمؤلف الأمريكي اليهودي هوجو ويزجال: «لا توجد أي مواصفات أو سمات محددة أو موضوعية تجعل قطعة موسيقية يهودية أو غير يهودية»([360]).

ثالثاً: علاقة الأقلية اليهودية بالسكان المحليين

يرى البعض أن اليهود لا يمكنهم الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها والمخالفة لهم بالعقيدة بسبب هويتهم أو شخصيتهم أو طبيعتهم أو تاريخهم أو جوهرهم اليهودي، وهو ما يسمى بالعزلة اليهودية، وهذا ما يطرحه المعادون لليهودية([361])، وأحياناً يكون هذا ما يطرحه اليهود أنفسهم تبريراً لحاجتهم لوطن خاص بهم، والاندماج هو تبني أعضاء الأقليات عادات الشعوب التي يعيشون في كنفها وكذلك تراثها الحضاري من مأكل وملبس وطرق تفكير ولغة بحيث لا يختلفون في كثير من الوجوه عن بقية أعضاء المجتمع([362]).

وإذا كان هذا الرأي حول عدم قدرة اليهود على الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها إما رغبة منهم أو فرضاً عليهم ينطبق على يهود الغرب في قرون سابقة، فإنه لا ينطبق على يهود الشرق، فيمكن القول إن يهود الشرق على خلاف يهود الغرب كانوا أكثر اندماجاً في مجتمعاتهم([363]).

ودراسة تاريخ الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي تؤكد الرأي السابق، فقد استطاعت الأقلية اليهودية بشكل عام أن تندمج بالأكثرية العربية والمسلمة في منطقة الخليج العربي، وأن تحتفظ بعلاقات طيبة معهم فلم يتعرضوا لمضايقات واضطهاد يهدد وجودهم ويدفعهم للهجرة ما عدا بعض الفترات التي نتجت عن الصراع العربي الإسرائيلي أو نتيجة لحوادث فردية غالباً ما يتم احتواؤها.

ساهمت الطبيعة المتسامحة في المناطق التي استقرت فيها الأقلية اليهودية في الخليج العربي، والسلوك العام للأقلية اليهودية، في الابتعاد

عن كل ما يوتر علاقتهم بالسكان وتكوين علاقة طيبة متبادلة بينهم وبين المجتمع الخليجي المسلم، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته مدارس الإرساليات العربية الأمريكية والمدارس الحكومية والأهلية في قبول طلاب وطالبات من ديانات مختلفة، وكانت الإرسالية العربية (الأمريكية) ترى في تواجد طلاب وطالبات من ديانات وعرقيات مختلفة في مدرسة واحدة حلاً لمشكلة التنوع والاختلاف في المجتمع، كما أن الأقليات دائماً تشعر بالخوف وتتميز بالحذر تسعى إلى تجنب المشكلات والسعي لإيجاد كيان وضمانة للأمن.

وصف الكثير من الرحالة الأجانب الذين زاروا منطقة الخليج العربي العلاقة الجيدة التي تجمع الأقلية اليهودية ببقية السكان من عرب ومسلمين، فقد ذكر الرحالة ورجل الدين اليهودي الراب ديفيد بيث الذي زار مسقط عام 1828 أن السكان يعاملون اليهود معاملة حسنة([364])، كذلك وصف هذه العلاقة الطيبة فرانسيس لوش LOACH FRANCES وجيمس ولستد R. JAMES. WELLSTED. وفي الكويت يدلل على ارتباطهم بعلاقة طيبة مع السكان ما ذكره لويس بيلي LEWIS PELLY الذي زار الكويت في ستينات القرن التاسع عشر من أن اليهود يتمتعون بحرية العبادة وممارسة الشعائر دون مضايقة([365]).

كذلك وصف بعض أفراد الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي وبعض المواطنين العلاقة والمعاملة بين اليهود والسكان من عرب ومسلمين بأنها جيدة، ويقول روبين، أحد أفراد الأقلية اليهودية في البحرين ومن تجارها المعروفين، أن جده مئير داوود روبين كان يضع اسمه في لوحة معلقة على دكانه منذ عام 1920، وتحول الدكان إلى شركة ولم يحدث أن تعرضوا لأي مشاكل أو تخريب متعمد طوال تلك السنين([366])، وتذكر الكاتبة اليهودية البحرينية نانسي خضوري KHEDOURI NANCY أن يهود البحرين لم يتعرضوا لأي نوع من سوء المعاملة، وتقول: «نحن نعتبر أنفسنا عرباً في سلام في بلد مسلم»([367])، وهو ما أكده لي أنور منشي كوهين عند مقابلتي له في الولايات المتحدة، والذي ولد في البحرين عام 1926 وتنقل بينها وبين الكويت حتى منتصف القرن العشرين([368]).

كان أفراد الأقلية اليهودية يختلطون بالسكان المحليين في السوق والمقاهي ويتبادلون معهم الزيارات، ولا يفرض عليهم وضع علامات تميزهم أو المرور بجهة معينة عند مرور أحد المسلمين، وكان التعايش الاجتماعي مألوفاً بينهم وبين السكان المحليين، وقد حدث أن صدم شاب يهودي طفلاً مسلماً في البحرين، فتدخلت بعض الشخصيات البحرينية المسلمة وطلبت من ولي الأمر التنازل عن القضية كون الحادث غير متعمد، ففعل ذلك تأكيداً للعلاقات والروابط التي تجمع بين فئات المجتمع المختلفة([369]).

وكان لأفراد الأقلية اليهودية الحق في امتلاك المنازل والبنايات والأراضي، وممارسة الأعمال التجارية دون قيود أو ضوابط خاصة بهم، كما كان لهم الحق في التقاضي أمام المحاكم المحلية عند حدوث نزاعات قضائية على بعض الأملاك، فكسب اليهود بعضها وخسروا البعض الآخر، ومنها الخلاف الذي حدث على ملكية قطعة أرض في المنطقة المحيطة بفندق الشيراتون الآن في الكويت، وكان من ضمن المطالبين بالأرض التي ادعى الكثير ملكيتها صالح ساسون محلب اليهودي، ويذكر الدكتور صالح العجيري أن صالح ساسون محلب قدم أوراقاً تثبت ملكيته

للأرض أمام المحكمة لكنها لم تكن كاملة([370])، أما أنور منشي كوهين اليهودي فيذكر رواية أخرى عاصرها وهي أن الأرض نصفها لصالح ساسون محلب والنصف الآخر لشقيقه داوود، وفي عامي 1949 و1950 جاء إلى الكويت إدوارد صالح ساسون محلب والتقى بأنور منشي كوهين وباع أرض والده بمبلغ مليون و 600 ألف روبية قسم بينه وبين أحد المواطنين الذي كان له نصيب فيها([371]).

وكانت شهادة اليهود في المحاكم معتمدة ولهم الحق في إعطاء التوكيلات القانونية، فقد شهد يهودي يدعى حزقيل عام 1931 أمام محكمة كويتية في موضوع توكيل لمصلحة فخر بن رجب الذي وكّل داوود بن سلطان، وكان من الشهود أيضاً عبدالرزاق الجسار وعبدالله محسن معرفي ويوسف بن عيسى القناعي([372])، وفي المقابل نجد اثنين من الأسر المسلمة المعروفة في البحرين وهما خليل المؤيد وخالد العوجان يشهدان عام 1940 أن أنور منشي كوهين مولود في البحرين لكي يتمكن من الحصول على جواز سفر بحريني، حيث كانت دائرة الجوازات في البحرين لا تستخرج جواز سفر لليهود إلا بشهادة اثنين يهود واثنين مسلمين بأن الشخص المعني مولود في البحرين([373])، وهاتان الشهادتان تبينان قوة العلاقات التي جمعت بين اليهود والسكان المحليين باختلاف فئاتهم، كما تبين المكانة التي يتمتع بها اليهود والتي تجعل المحاكم تطمئن لشهادتهم وتعتمد توكيلاتهم حيث حضرت إلى المحكمة في الكويت اليهودية سيرح بنت منشي عزيز ووكلت شقيقها عزرا عام 1932 في بيع دارها في البصرة([374]).

احتفظت الأقلية اليهودية بعلاقات سليمة مع كافة فئات المجتمع التي استقرت وسطها من أفراد الأسر الحاكمة إلى كبار التجار ورجال الدين والشخصيات وعامة الناس، وقد كان إسحاق سويري في البحرين صديقاً للقاضي ورجل الدين البحريني قاسم المهزع([375])، كما كان لأفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين علاقات جيدة بالإرسالية العربية (الأمريكية) والعاملين بها، فكانوا يرسلون لهم الهدايا والحلوى في المناسبات الدينية المسيحية، بالإضافة إلى عمل بعض النساء اليهوديات في الإرسالية كمساعدات في مستشفى ومدارس الإرسالية، مثل تفاحة التي عملت كمساعدة في مستشفى الإرسالية في البحرين بالإضافة إلى عدد من المدرسات اليهوديات في مدرسة الإرسالية([376]).

تعرضت الأقلية اليهودية كحال بقية السكان لكوارث وأوبئة، فقد كان من ضمن الموتى في الطاعون الذي تعرضت له البحرين في عامي 1907 و1915 عدد من اليهود([377])، كما أن بعضهم اتخذ موقفاً ايجابياً من القضايا التي آمن بها السكان ودافعوا عنها مثل القضية الفلسطينية، فقد شارك بعض أفراد الأقلية اليهودية في البحرين في حملة التبرعات التي أقامتها لجنة أيتام فلسطين

عام 1939 وبرزت أسماء مثل توماس سيموت وميناوس داوود ونصرة نموم العراقي وجميل عزيز روفائيل وغيرها من الأسماء([378])، كما رغب كورجي روفائيل أحد اليهود في الكويت بالتبرع دعماً للشعب الفلسطيني عام 1947، لكن البعض أرجع التبرع لكونه يهودياً ولا يجوز الأخذ منه([379])، كما أصدرت الأقلية اليهودية في البحرين بياناً باسم «الجالية الإسرائيلية في البحرين» بمناسبة إصدار الأمم المتحدة قرارها الشهير بتقسيم فلسطين عام 1947 رفضت فيه القرار وأكدت في بيانها على عروبة فلسطين ضد الصهيونية الجائرة، وأنهم مستعدون لبذل ما من شأنه محو خطر الصهيونية وإبقاء فلسطين عربية وجزءاً لا يتجزأ من العالم الحر([380]).

على الرغم من العلاقات الجيدة عموماً بين أفراد الأقلية اليهودية وبقية السكان في منطقة الخليج العربي إلا أن بعض فئات المجتمع كانت درجة تقبلها للأقلية اليهودية أقل من غيرها، فقد كانت الفئة التي من الممكن أن نقول عنها أكثر تنوراً وثقافة من الفئات الأخرى من تجار ورجال دين ومثقفين علاقتها بالأقلية اليهودية أفضل من الفئة غير المثقفة والأناس البسطاء والسكان من المسلمين الشيعة الذين كانوا أكثر تشدداً من المسلمين السنّة تجاه اليهود.

يختلف موقف المسلمين السنّة عن المسلمين الشيعة تجاه الأقلية اليهودية، فالمسلمون السنّة كانوا أكثر تسامحاً من المسلمين الشيعة تجاه الأقلية اليهودية وغيرهم من معتنقي الديانات الأخرى([381])، وهذا الاختلاف أكثر وضوحاً في ما يتعلق بالموقف من طعام وشراب غير المسلمين، والذي ربما يستند إلى مفهوم شيعي خاص بنجاسة أهل الذمة رغم تعامل بعض المسلمين الشيعة معهم والصداقات التي ربطت بين بعضهم.

تعددت الحوادث الدالة على هذا الموقف تجاه الأقلية اليهودية من قبل المسلمين الشيعة، فصالح ساسون محلب اليهودي كان قد أسس مصنعاً للثلج في الكويت عام 1912 فكثر إقبال الناس على شراء الثلج، فأخذ بعض الشيعة ينادون بتحريم الشراء منه حتى اضطر إلى إغلاقه وقام بشرائه أحد تجار الشيعة في الكويت([382])، وفي البحرين كان البائع في سوق الأسماك أو الفاكهة يمنع اليهودي من لمسها لمعرفة الجيد والرديء منها وأحياناً يقوم بضربه على يده، ووصل الأمر إلى إجبار اليهودي على شراء ما لمسه من أسماك أو فاكهة حتى عرضت قضية على حاكم البحرين حين أراد البائع إجبار أحد اليهود على شراء برتقال قام بلمسه، فذكر اليهودي أنه لمس قشرة البرتقال وهي الجزء الذي لا يأكل منها وهو مستعد لدفع ثمن القشرة وليس لبّها، فقبل حاكم البحرين ذلك وأصدر قراراً بمنع إجبار اليهود على شراء ما قاموا بلمسه من طعام([383]).

كان المسلمون الشيعة لا يشربون من نفس الإناء الذي يشرب منه اليهودي ويغسلونها بعد شربهم منها، ويذكر أنور منشي كوهين أنه عندما يزوره بعض الشيعة في دكانه في الكويت كانوا

يشربون لديه الشاي أو القهوة فقط لأن من يقوم بعمل الشاي أو القهوة كان مسلماً([384])، كما كان

لجميع الطلاب في المدرسة الجعفرية في البحرين عام 1931 وعاءً للماء غير الذي يشرب منه الطلاب اليهود بطلب من أولياء أمورهم([385]).

تعرضت الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي لبعض المضايقات وتوتر بالعلاقة بينهم وبين السكان المحليين، لكنها لم تؤثر على العلاقة الجيدة عموماً بالسكان ولم تشكل تهديداً لوجودهم، حيث لم تكن تلك الاعتداءات ناجمة عن اعتقادات أو فرضيات مسبقة تجاه الأقلية اليهودية في المنطقة، بل ناجمة عن سلوك معيّن وممارسة يمارسها بعض اليهود ويرفضها السكان الآخرون، أو نتيجة لحوادث عرضية وليدة الموقف ربما يغذيها فيما بعد الممارسات السابقة أو استدعاء لبعض الخبرات أو الاعتقادات السابقة لدى القلة القليلة من السكان، وأحياناً بسبب تضارب المصالح الاقتصادية أو اعتقاد بعض السكان بأن السلطتين المحلية والأجنبية تحابي بعض أفراد الأقلية اليهودية على حساب السكان الآخرين، كما حدث عند تعيين معلم يهودي في إحدى مدارس المنامة في فبراير 1941 مكان معلم مسلم نقل إلى الرفاع، مما سبب استياءً شعبياً في البحرين ليس بسبب التعيين بل بسبب نقل المعلم المسلم وتعيين المعلم اليهودي مكانه([386])، بل إن الحوادث والاعتداءات التي تعرضت لها الأقلية اليهودية في البحرين بسبب الصراع العربي الإسرائيلي لم تكن بسبب التواجد اليهودي، بل نتجت عن اعتقاد عند من قاموا بتلك الاعتداءات والمحرضين عليها بأن الأقلية اليهودية تقوم بدعم المنظمات الصهيونية في فلسطين وترسل المساعدات إلى اليهود في إسرائيل([387]).

من السلوكيات التي مارسها بعض أفراد الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، وكانت مرفوضة من قبل المجتمع وسببت أحياناً توتراً بعلاقتهم بالسكان، التعامل بالربا وتصنيع الخمور والمشروبات الكحولية والإتجار بها، لكن هذه السلوكيات لم تكن محصورة بأفراد من الأقلية اليهودية فقط، فقد شاركتهم فيها الأقليات الأخرى مثل المسيحيين والهنود البانيان.

عمل بعض أفراد الأقلية اليهودية في عمان والكويت والأحساء والبحرين في الإقراض بالربا([388])، كما مارسوا أيضاً عملية التصنيع والإتجار بالمشروبات الكحولية، وقد أدى ذلك إلى نبذهم من قبل البعض وسوء سمعتهم وعدم الرغبة في التعامل معهم وتعرضهم لبعض المشاكل مع السلطة([389])، كما ساهم سلوك إحدى الفتيات اليهوديات في البحرين في إثارة عدد من الأسر المعروفة في البحرين ضد الأقلية اليهودية بسبب سلوكها المشين، كما ذكر المعتمد البريطاني في

البحرين دالي DALY، في إغواء بعض الشباب من الأسر المعروفة وأخذهم إلى بيتها وهناك يقوم أتباع إحدى الشخصيات بتهديدهم بالضرب والسجن وفضحهم إذا لم يدفعوا مبالغ كبيرة من المال([390]).

أثرت بعض الحوادث التي جاءت إما نتيجة لحوادث عرضية وممارسات فردية، ربما شاركتهم فيها بعض الأقليات الأخرى، أو بسبب ظهور الصراع العربي الإسرائيلي في توتر العلاقة بين الأقلية اليهودية وبقية السكان، وكانت هذه الحوادث كثيراً ما تكون مشكلة بسيطة ولكن تغذيها بعض الانطباعات أو بعض التدخلات من قبل بعض الفئات التي تساهم في تطور المشكلة، فتعمل فئات أخرى من السكان وأحياناً السلطة على إنهاء المشكلة، ولسنا هنا في إطار رصد تغير العلاقة بين أفراد الأقلية اليهودية والسكان بعد ظهور الصراع العربي الإسرائيلي، وتأثير هذا الصراع سلبياً على هذه العلاقة، وهو ما سوف تتم مناقشته لاحقاً.

في سبتمبر 1929 قام أحد المعلمين العراقيين الجدد في المدرسة الجعفرية في البحرين بالاعتداء على يهودي في السوق مما سبب توتراً وهرجاً، كما تذكر الوثائق البريطانية، بين أفراد الأقلية اليهودية الذين خافوا من اضطرابات وشغب ضدهم، لكن تلك الأجواء تم تلطيفها واحتواؤها عن طريق اعتذار مدير المدرسة لإسحاق سويري، أحد كبار الأقلية اليهودية في البحرين، الذي قبل الاعتذار وتم فصل المدرس العراقي من المدرسة([391])، وأحياناً كانت التدخلات من قبل بعض الأشخاص هي ما يساهم في تعقيد المشكلة البسيطة، كما حدث في الشجار الذي تم بين طالبين مسلم ويهودي عام 1941 في الكلية الثانوية في البحرين، فقام الطالب اليهودي بالشكوى لدي مدير المعارف أدريان فالانس VALLANCE ADRIAN، الذي ذهب إلى الفصل وأخرج الطالب المسلم وبدأ في ضربه حتى أخرجه من الكلية، وانتهى الأمر بتدخل عدد من رجالات البحرين برفع المشكلة إلى رئيس المعارف الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة فتم إنهاء عقد مدير المعارف أدريان فالانس VALLANCE ADRIAN([392]).

ساهم تضارب المصالح التجارية أحياناً بين بعض السكان المحليين وبعض أفراد الأقلية اليهودية في اضطراب العلاقة بينهما وتوترها، فالصراع الذي حدث في الأحساء أثناء الحكم العثماني بين اليهودي داوود بن شنطوب وعبدالله عيسى أبو حليجه، أحد تجار الهفوف، على الحصول على التزام جمارك الأحساء تطور إلى اعتداء بالضرب وكاد أن يسبب هيجاناً بين الشيعة واليهود([393]).

رابعاً: تأثر الأقلية اليهودية اجتماعياً بالسكان المحليين

تأثرت الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي بالسكان المحليين من نواحٍ عديدة منها ما يتعلق بالزي والملابس وعادة الزواج والإنجاب وارتياد أماكن معينة اعتاد السكان المحليون على ارتيادها مثل الجلوس في المقاهي، فالأقليات دائماً ما تتأثر بالمحيط الحضاري الذي تمثله الأغلبية، فقد اعتاد أفراد الأقلية اليهودية عامة على ارتداء ملابس تشابه ملابس عامة أفراد المجتمع الذي يقيمون فيه ما عدا البعض منهم وخاصة رجال الدين، ولم يكن يفرض عليهم ارتداء ملابس أو أزياء أو وضع عصابات أو علامات تميز هويتهم عن غيرهم من السكان الآخرين([394]).

كان رجال الدين من الأقلية اليهودية في الكويت وهم قلة يرتدون قبعة خاصة يطلق عليها محلياً اسم التيلة([395])، وأحياناً يرتدي بعض اليهود ملابس تشبه الملابس التي كانوا يلبسونها في المناطق التي هاجروا منها، مثل ارتداء بعض اليهود في البحرين «وصاية»، وهي جلباب يلبس فوق الثوب ويربط على منطقة الخصر حزام كتجار العراق قديماً([396])، والبعض كان يرتدي الملابس الأوروبية ويضع الطربوش([397]).

اعتاد عامة وغالبية أفراد الأقلية اليهودية ارتداء ملابس السكان المحليين في المجتمعات التي أقاموا فيها، فقد اعتاد البعض ارتداء العقال أو الشطفه والزبون والبالطو أو المعطف([398])، كما كان بعض اليهود يرتدون الثياب المحلية والغترة، والبعض منهم يرتدي بشتاً كذلك، وقد جعل ارتداء عامة أفراد الأقلية اليهودية للملابس المحلية البعض لا يميز بين اليهود وعامة السكان، بل حتى نساء اليهود كان البعض منهن ترتدي العباءة وغطاء الوجه (البوشيه) عند خروجها من المنزل([399])، وقد ساهم عدم تميز الأقلية اليهودية بملابس خاصة بها في سرعة اندماجهم في المجتمع وربما هم قصدوا ذلك أيضاً.

انتقل تأثر الأقلية اليهودية بالسكان المحليين إلى عادة الجلوس في المقاهي والاجتماع بها وتبادل الأحاديث المختلفة وارتياد الحمامات العامة، فكانوا يجلسون في المقاهي العامة التي يرتادها السكان المحليون، مثل قهوة أبو ناشي في سوق الكويت الداخلي، ومقهى عبدالله محمد العوضي في البحرين([400])، كما افتتح بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين مقاهي كان يؤمها اليهود، منها قهوة اليهود في سوق الكويت الداخلي، وفي البحرين مقهى موشي الأقرع ومقهى حاييم، كما افتتح أحد اليهود في الكويت حماماً عاماً يسمى حمام اليهود في فريج الشيوخ وسكة اليهود وبالقرب من الكنيس اليهودي([401]).

على الرغم من أن الجماعات المهاجرة أو الأقليات عادةً ما تعزف عن الإنجاب بكثرة لأنها غير مستقرة، إلا أن ذلك لم ينطبق على الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، وقد يكون ذلك نوعاً من التأثر الاجتماعي أو دليل اندماج في المجتمع وإحساسهم بالأمان والاستقرار، فقد أنجبت غالبية العائلات اليهودية الكثير من الأبناء، كما يلاحظ أن غالبية الأسر اليهودية تزوج أبناؤها من قريبات لهم أو من فتيات يهوديات مستقرات في منطقة الخليج العربي أو على الأقل من اليهوديات الشرقيات، بل كان البعض منهم حتى عندما يهاجر للخارج فإنه يعود ليتزوج من يهوديات مقيمات في منطقة الخليج العربي.

امتد تأثير المجتمع الخليجي على الأقلية اليهودية ليشمل تزويج الفتيات اليهوديات حتى الصغيرات في السن واللاتي ما زلن في المدرسة، فقد أرادت إحدى الأسر اليهودية أن تترك ابنتها الدراسة في مدرسة الإرسالية في البحرين لتتزوج من شاب يهودي يعمل في شركة نفط البحرين BABCO، لكن الفتاة قاومت رغبة أهلها تلك واستمرت في المدرسة وحصلت على شهادتها رغم زواجها، كما تزوج أنور منشي كوهين من ابنة خالته وعمرها لم يتجاوز الرابعة عشرة([402]).

خامساً: الوضع الديني للأقلية اليهودية

تعتبر الديانة اليهودية من الديانات السماوية التي تتضمن الكثير من التعاليم والشعائر الدينية المعقدة والمتشددة، وقد ساهمت هذه التعاليم والشعائر في تشكيل حاجز يمنع الجماعات والأقليات اليهودية وخاصةً إذا ما تم اتباعها وتطبيقها من الاندماج في المجتمعات التي تقيم فيها، لذلك ظهر تيار من اليهود الإصلاحيين يهاجم هذه الشعائر والتعاليم لأنها تعطل تطور اليهود واندماجهم، وذهبوا إلى أن هذه التعاليم ذات طابع شعائري ولا تستند إلى أي أساس ديني أو أخلاقي، وأنهم لذلك لا يلتزمون بها([403]).

يمكن وصف الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي بأنها لم تكن ملتزمةً دينياً تماماً بتعاليم وشعائر الديانة اليهودية لأنها رأت أنها تعطل اندماجها في المجتمع، فاقتصروا على أداء بعض التعاليم والشعائر الدينية من إقامة الصلوات أحياناً في الكنيس وغالباً في منازلهم، وعدم العمل في يوم السبت والاهتمام بنقاء الطعام وشرعيته.

ضمت الأقلية اليهودية في عمان والكويت والبحرين بعض رجال الدين اليهود رغم قلتهم، والذين كثيراً ما كانوا يدخلون في نقاشات مع

العاملين في الإرسالية العربية (الأمريكية)، وذكرت تقارير الإرسالية بعض هذه النقاشات، وكان من الزوار المتكررين للمحل الذي استأجره صامويل زويمر لبيع الكتب المسيحية في الكويت راب، أو رجل دين يهودي وصفه زويمر بالمطّلع والملم بالعهد الجديد، كما كان هناك حاخام يهودي في البحرين يدعى شمعون يعقوب يتولى عملية ختان الذكور، كما كان تاجراً([404])، ولم يكن لرجال الدين هؤلاء أي دور في قيادة الأقلية اليهودية أو الاهتمام بشؤونها بعيداً عن الجوانب الدينية.

تواجد عدد من رجال الأقلية اليهودية ممن كانوا يؤدون بعض هذه الوظائف الدينية الضرورية لمجتمع الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، وغالبيتهم لم يكونوا من المختصين بأداء هذه الأعمال، بل كانوا يقومون بها إما خدمة لأبناء الأقلية أو كمصدر من مصادر الرزق، فكان هناك من يؤم المصلين في الكنيس اليهودي، فالديانة اليهودية لا تشترط وجود راب أو حاخام لأداء الصلاة في الكنيس، فكان يقوم بهذا الدور في البحرين أحد أفراد الأقلية اليهودية ولم يكن رجل دين([405])، كما كان من ضمن الرتب الدينية اليهودية والتي تواجد من يقوم بأدائها لدى الأقلية اليهودية رتبة المرتل أو الحزان الذي كان بمثابة الخطيب وقائد الإنشاد في الصلوات اليهودية في الكنيس، كما عمل بعضهم حانوتياً للأقلية اليهودية([406])، ونتيجة لوجود مجموعة من القوانين

اليهودية المتشددة والخاصة بمسألة نقاء الطعام وشرعيته (كوشير) وخاصة ذبح الحيوانات والطيور ليصبح أكلها مباحاً، فقد استلزم ذلك وجود من يتولى عملية الذبح الشرعي (شوحيط) وهو ما لم يتوافر في كل الأوقات، لذلك كان أكثر طعام الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي الدجاج أو الحمام بعد ذبحه وإخراج جميع الدم منه وتمليحه بغسله أحياناً بماء البحر([407]).

أسست الأقلية اليهودية في جميع المناطق التي استقرت بها في الخليج العربي مقابر خاصة بها، كما قاموا كذلك ببناء كنس يهودية في تلك المناطق ما عدا الأحساء ربما بسبب قصر الفترة التي ظلوا بها هناك وقلة أعدادهم، وبالنسبة للديانة اليهودية فإن وجود مقبرة خاصة باليهود أمر ضروري بعكس وجود كنيس، ففي تعاليم الدفن عند اليهود لا يجوز دفن اليهودي في مقابر غير اليهود([408])، أما الكنس فبإمكان اليهودي أداء الصلوات في منزله ولا يشترط أن يكون ذلك في الكنيس.

من غير الواضح والمحدد الفترة التي تمت فيها إقامة المقابر الخاصة بالأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، فقد كان للأقلية اليهودية في صحار مقبرة ما زالت موجودة إلى الآن وتضم عدة قبور انمحت شواهدها، وما زالت مقبرة اليهود في الكويت معروفة إلى الآن، وكذلك في الأحساء في منطقة الهفوف، أما مقبرة الأقلية اليهودية في البحرين فهي الوحيدة التي توفرت عنها معلومات دقيقة، فقد قام أفراد الأقلية اليهودية في البحرين عندما بدأت أعدادهم في الازدياد بشراء قطعة أرض من حاكم البحرين الشيخ حمد الخليفة عام 1912 بمبلغ 500 روبية وجعلها مقبرة وتقع في المنامة بالقرب من مقبرة المسيحيين([409])، وجميع هذه المقابر ما زالت موجودة إلى الآن.

تعددت الكنس اليهودية التي أقامتها الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، ولكنها لم تعد موجودة الآن ما عدا الكنيس اليهودي في البحرين لوجود أقلية يهودية حتى الآن، أما المناطق الأخرى فلم تعد موجودة، وقد كان للأقلية اليهودية كنيس في مسقط تم بناؤه في فترة ما قبل القرن التاسع عشر لم يعد له وجود في العقد الأول من القرن العشرين كما تذكر فرحا ساسون FARHA SASSOON في مذكراتها عندما زارت مسقط عام 1910، وكان للأقلية اليهودية في صحار كنيس في نفس الفترة تقريباً([410]).

كان للأقلية اليهودية في الكويت كنيس يهودي أو معبد ديني غير معروفة فترة بنائه، والذي يقع قرب منازلهم في فريج أو حي شرق وقرب السوق الداخلي، ولكن من المؤكد أنه بني قبل العقد الأول من القرن العشرين، حيث ذكر لوريمر أن لليهود في الكويت كنيس خاص بهم استمر وجوده حتى منتصف القرن العشرين([411]).

على الرغم من كون الكنيس اليهودي في البحرين حديثاً نسبياً بالمقارنة بالكنس اليهودية الأخرى في الخليج العربي، إلا أنه من غير المعروف بشكل قاطع السنة التي تم فيها بناؤه، فالباحث البحريني علي الجلاوي يذكر أنه بني عام 1930 على أرض اشتراها أبناء الأقلية اليهودية([412])، أما إبراهيم نونو، أحد أفراد الأقلية اليهودية في البحرين، فلم يذكر تاريخ بنائه، لكنه ذكر أنه تم بناؤه بتمويل من مواطن فرنسي يهودي غير معروف اسمه([413])، وأرجح رواية الباحث علي الجلاوي في ما يتعلق بتاريخ بناء الكنيس بناءً على ما ذكره تشارلز بلجريف BELGRAVE CHARLES هي أن الأقلية اليهودية كانت تقيم صلواتها في الكنيس عام 1932([414])، أما شراء الأرض التي بني عليها الكنيس وتمويل بنائه من قبل مواطن فرنسي يهودي وفق رواية إبراهيم نونو، فقد ذكرت لي الكاتبة اليهودية نانسي خضوري NANCY KHEDOURI أنه يقال إن اسمه بيج أو بيك، وأرجِّح أن المقصود هو سولومون باك SOLOMON PACK لانطباق الصفات المذكورة عليه، فهو يهودي فرنسي من أصول فارسية كان يزور منطقة الخليج العربي وخصوصاً البحرين لشراء اللؤلؤ منذ عام 1917 وحتى ثلاثينات القرن العشرين بصفته ممثلاً لشركة الإخوة روزنتال Brothers Rosenthal اليهودية الفرنسية.

اعتاد أفراد الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي على الاجتماع في الكنيس اليهودي في أعيادهم الدينية، وخاصة يوم السبت الذي يمثل لهم يوماً مقدساً يبدأ التحضير له من يوم الجمعة، حيث يقومون بأداء ما لديهم من أعمال وبشراء ما يحتاجونه بما في ذلك الأطعمة لأن العمل أو إشعال النار يوم السبت خطيئة لا تغتفر، ويطلق على الطعام الذي يطبخ يوم الجمعة ويأكل يوم السبت لدى الأقلية اليهودية في الخليج العربي اسم «بيوتي»([415])، ويجتمع أفراد الأقلية اليهودية يوم السبت في الكنيس اليهودي ويمارسون فيه شعائرهم الدينية الخاصة بهذا اليوم دون مضايقات رجالاً ونساءً، حيث يوجد في الكنيس مكان خاص لصلاة النساء اليهوديات([416])، ولا يفتح أصحاب الدكاكين والمحلات من اليهود دكاكينهم في هذا اليوم مما يجعل يوم الجمعة أنشط الأيام في حركة البيع والشراء في السوق.

سادساً: حالات الزواج واعتناق الديانة المتبادل بين الأقلية اليهودية والسكان المحليين

حدثت حالات زواج واعتناق ديانة متبادل بين السكان المحليين والأقلية اليهودية وإن كانت هذه الحالات قليلة، وقد نتجت عن كون الأقلية اليهودية لم تكن تعيش في عزلة أو جيتو خاص بها، بل عاشت في وسط المجتمع بأطيافه وعرقياته وديانـاته المختلفة، وتعاملت معهم واحتكت وتأثرت بهم، كما جاءت بعض حالات الزواج بين المسلمين واليهود خاصةً في البحرين لقلة الشباب من الأقلية اليهودية القادرين على الزواج بسبب هجرة كثير منهم إلى الخارج([417])، كما أن المجتمعات التي هاجرت منها الأقلية اليهودية حتى استقرارها في منطقة الخليج العربي لم تكن بعيدة كل البعد أو مختلفة جذرياً عن المجتمعات التي استقرت وسطها في منطقة الخليج العربي.

حدثت أربع حالات تم فيها زواج فتيات من الأقلية اليهودية بمسلمين، وجميعها حدثت في البحرين من مواطنين بحرينيين ما عدا زيجة واحدة حدثت في البحرين لكنها من مواطن كويتي يعمل في إحدى الإدارات البحرينية الحكومية، وليس من الواضح ما إذا كانت جميع الفتيات اليهوديات تحولن إلى الإسلام أو احتفظن بيهوديتهن، فالإسلام لا يمنع الزواج بغير المسلمات إذا كنَّ من أهل الذمة، كما أن جميع هذه الحالات تمت دون اعتراض أو رفض من قبل الأقلية اليهودية ما عدا حالة واحدة جاءت المعارضة فيها بسبب هروب الفتاة اليهودية مع الرجل المسلم وإسلامها وزواجها منه دون معرفة ذويها أو موافقتهم.

تزوجت إحدى الفتيات اليهوديات في البحرين من رجل مسلم بحريني ذكر أنور منشي كوهين أن اسمها مسعودة مكمل، وتذكر نانسي خضوري KHEDOURI NANCY أنها مسعودة شاؤول([418])، وكانت مسعودة قد تزوجت بسليل إحدى الأسر الكبيرة في البحرين، وبعد وفاة زوجها تزوجت من أحد تجار البحرين وهو محمد أمين العوضي([419])، وجحلة أو شهلة دلح، وهي يهودية عراقية كانت مسافرة في مركب من العراق إلى الهند، وفي الطريق عشقها بحريني كان قادماً من العراق وبادلته الحب، وعندما وصل المركب إلى البحرين نزلت هناك وتزوجت منه دون معارضة([420]).

تزوج أحد المواطنين الكويتيين والذي يعمل في إحدى الإدارات الحكومية البحرينية من يهودية اسمها حنا يهودا، وأشهر حالات الزواج التي تمّت بين يهودية ومسلم هو زواج اليهودية تفاحة خضوري حوقي في البحرين من سائق تاكسي بحريني مسلم هو عبدالله الربل عام 1950، وكان بيت تفاحة في بناية هلال المطيري والتي عرفت باسم المطيري بلدنج ALMOUTAIRI

BUILDING وتقف سيارات الأجرة مقابل البناية، ورأت عبدالله الربل ورآها فأحبا بعضهما فهربت معه وتزوجا([421])، وقد أدى هذا الزواج إلى اضطراب العلاقة بين الفئتين حيث ذهب وفد من اليهود إلى حاكم البحرين اعتراضاً على هذا الزواج، فاستدعى قاضي السنّة بما أن الزوج سنّي المذهب الذي رفض المشاركة في هذه القضية، فأقر الحاكم إسلام الفتاة وزواجها لكنه أصدر تعليماته بعدم إعلان أي شخص إسلامه دون موافقة الحاكم([422])، وربما رأى حاكم البحرين أن في ذلك القرار إرضاءً للطرفين فهو من جهة أقر إسلام الفتاة وزواجها وفي الوقت نفسه منع إعلان أي شخص إسلامه دون موافقة الحاكم، وبالتالي يتمكن من التعرف على رأي عائلته أو طائفته وما إذا كانت ظروف معينة قد أدّت إلى إسلامه.

ذكر بعض الباحثين معلومات عن زواج شبان يهود بفتيات مسلمات، وقد ذكر علي الجلاوي أن أحد أبناء سلمان سويري تزوج بفتاة شيعية من أصول فارسية في البحرين وأعلن تشيّعه، كما ذكرت نانسي خضوري KHEDOURI NANCY قصة يهودي اسمه يعقوب تزوج من فتاة مسلمة في الخمسينات من القرن الماضي([423])، وكلا الحالتين أعلن فيهما الزوجان اليهوديان إسلامهما، ولم تذكر أي حالة تم فيها تهود أحد المسلمين.

إن حدوث حالات زواج متبادل ما بين الأقلية اليهودية والسكان المحليين من المسلمين تبعه أيضاً حالات تم فيها تحول بعض أفراد الأقلية

اليهودية إلى الإسلام أو حتى المسيحية، إضافة إلى الحالات السابقة الناتجة عن زواج يهوديات من مسلمين وزواج شبان يهود من فتيات مسلمات بعد إسلامهم.

كانت الأقلية اليهودية كونها الأقلية الدينية الأكثر تواجداً في منطقة الخليج العربي وإن لم تكن الوحيدة، هدفاً لمحاولات البعض تحويلهم إلى ديانتهم سواءً كانت إسلامية أو مسيحية، وهذه المحاولات لم تكن جهداً منظماً كما هو الحال في الإرسالية العربية (الأمريكية) التي هدفت إلى تحويل المسلمين إلى المسيحية، وإن كان من أهدافها كذلك تحويل غير المسلمين إلى المسيحية ومنهم اليهود، وهذا الجانب لم يتطرق له الباحثون بشكل كافٍ وغير معروف لدى البعض الآخر للأسف.

حدثت حالات تم فيها تحول بعض أفراد الأقلية اليهودية إلى الإسلام أو المسيحية دون أن يحدث العكس لكون الأقلية اليهودية تعيش في وسط إسلامي كبير، ودائماً ما تتأثر الأقلية بالأكثرية إما بغير قصد ينتج عنه تحول بعض أفراد الأقليات إلى دين الأكثرية، أو بشكل مقصود لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية في مجتمع الأكثرية، كما تحول بعض اليهود إلى المسيحية التي لم تكن تمثل دين الأغلبية لكنها أحياناً تمثل ديانة السلطة الاستعمارية المتمثلة بالمقيمين أو

المعتمدين السياسيين البريطانيين أو قناصل الدول الأوروبية الأخرى مثل القنصلية الفرنسية في مسقط، ووجود إرسالية مسيحية نشطة افتتحت لها مدارس ومراكز طبية في جميع المناطق التي استقرت فيها أقلية يهودية في الخليج العربي.

يعتبر الدكتور إبراهيم أفندي وابنته لطيفة من أوائل اليهود في الكويت الذين اعتنقوا الإسلام في مطلع القرن العشرين، ولم تذكر المصادر أي معلومات عنه قبل هذه الفترة حتى يونيو عام 1909 عندما وجدت فتاة مملوكة للشيخ جابر المبارك الصباح ميتة في بيت لطيفة بنت الدكتور إبراهيم أفندي التي ربطت وفاتها بهندي بريطاني يعمل في شركة الملاحة البريطانية الهندية البخارية مكتب الكويت، وقد قام الشيخ مبارك الصباح بنفي الدكتور إبراهيم أفندي وابنته إلى المحمرة كما طلب من الموظف الهندي البريطاني مغادرة الكويت([424])، وبعد مغادرة إبراهيم أفندي الكويت إلى المحمرة بفترة قصيرة قتل هناك على يد لصوص بدافع النهب([425])، ولم تذكر المصادر أي معلومات عن مصير ابنته.

في عام 1913 تأسست في الكويت الجمعية الخيرية العربية بجهود فردية أهلية لعدد من رجالات الكويت وعلى رأسهم فرحان فهد الخالد الخضير، وكانت أهدافها خيرية وعلمية وطبية، ورأى البعض أن الهدف منها مقاومة جهود الإرسالية العربية (الأمريكية) في الكويت المعتمدة على العلاج والتعليم، وقد نجحت الجمعية الخيرية العربية في تحويل عدد من غير المسلمين إلى الإسلام في الكويت، ذكر عبدالعزيز الرشيد أنهم كانوا من اليهود والنصارى ممن قامت الجمعية بإيوائهم ومساندتهم([426])، بينما ذكرت الإرسالية العربية (الأمريكية) في تقاريرها الدورية إسلام البعض بجهود الجمعية الخيرية العربية لكنها لم تذكر ما إذا كانوا يهوداً أو مسيحيين أو كلاهما([427]).

صمتت المصادر التي تناولت نجاح الجمعية الخيرية العربية في الكويت في تحويل عدد من غير المسلمين إلى الإسلام عن تقديم أية معلومات عن المعتنقين الجدد للإسلام من حيث أعدادهم وأسمائهم وأصولهم، وتوضيح الطريقة أو الأسلوب الذي اعتمدته الجمعية في تحويلهم للإسلام ومصيرهم، ما عدا إشارة من الإرسالية العربية (الأمريكية) إلى أن المعتنقين الجدد للإسلام «ظهروا بشكل غير مرضٍ لأسباب متنوعة كما يُستدَلُّ من كلام أحد مسؤولي الجمعية الذي قال: من أراد أن يكون مسلماً فلا يتوقع أن يحصل على مال نظير ذلك»([428])، وهي بذلك تشير إلى أن أسباب اعتناقهم للإسلام جاء لأسباب مادية.

تأسس عدد من الجمعيات التنصيرية لتنصير أتباع الديانة اليهودية، منها «جمعية لندن لنشر المسيحية بين اليهود» التي تأسست في لندن عام 1809([429])، كما قامت الإرسالية العربية (الأمريكية) في الكويت بالتبشير بين اليهود أيضاً الذين كانوا أكثر المشترين لكتب الإرسالية

الدينية([430])، كذلك في المناطق الأخرى من الخليج العربي، وكانت تحدث نقاشات كثيرة بين العاملين في الإرسالية العربية (الأمريكية) وبين بعض اليهود أحياناً تتطور إلى التحريض ضد الإرسالية والعاملين فيها وهذا ما تمّت ملاحظته في عمان بعكس الكويت والبحرين.

أدى استهداف الأقلية اليهودية من قبل الإرساليات العربية (الأمريكية) لتحويلهم إلى المسيحية إلى تحول أحد اليهود إلى المسيحية وعمل في الإرسالية([431])، ورغم نجاح الإرسالية المحدود بين اليهود إلا أن العاملين فيها تعرضوا للهجوم والتحريض ضدهم من قبل بعض اليهود وخاصة في عمان([432])، ويذكر جيمس كانتين CANTINE JAMES أحد العاملين في الإرسالية في مسقط أن أحد بائعي الكتب الدينية في الإرسالية ويدعى إلياس باكوس زار صحار في مارس عام 1900، فجاء إليه يهودي في السوق ودخل معه في حوار سأله فيه عن بيت المقدس وعن المسيح، ثم سأله ما إذا كان يرى أن لا نبي بعد المسيح فما قوله بالنبي محمد؟ أليس بنبي؟ ثم ذهب اليهودي إلى بعض المسلمين وزعم أن إلياس شتم النبي محمد عليه الصلاة والسلام، فجاء بعض المسلمين واشتروا بعض الكتب الدينية من إلياس ثم مزقوها أمامه وهددوه وأعلنوا أن من يشتري منه سوف يعاقب ويسجن، مما اضطر إلياس إلى مغادرة السوق والمدينة في اليوم التالي([433]).

ذكر صامويل زويمر أنه عند زيارته للكويت عام 1904 كان يزوره في الدكان الذي استأجره لبيع الكتب الدينية المسيحية رجل دين يهودي مطّلع وملم بكتاب العهد الجديد، اتضح ذلك من خلال نقاشاته المثيرة عن المسيحية([434])، كما دخل أحد العاملين في الإرسالية في الكويت في نقاش مع عدد من اليهود وسألهم بصراحة: لماذا لا تؤمنون بالمسيح؟ فردوا: «لأنه لم يأتِ بعد»([435]).

كانت علاقة الأقلية اليهودية في البحرين بالإرسالية العربية (الأمريكية) وثيقة، ويظهر ذلك من خلال شراء اليهود للكتب المسيحية باللغة العبرية وكونهم من أوائل الطلاب في مدرسة الإرسالية، وزيارة

العائلات اليهودية للعاملين في الإرسالية في المناسبات الدينية المختلفة وإرسالها الهدايا لهم، بل إن أحد اليهود الأوروبيين وهو روزنتال ROSENTHAL قدم تبرعاً لتجهيز غرفة عمليات جديدة في مستشفى الإرسالية في البحرين عام 1940([436]).

وكما هو الحال في غياب الأرقام الدالّة على عدد من تحول إلى الإسلام من اليهودية في منطقة الخليج العربي، فالشيء نفسه ينطبق على من تحول إلى المسيحية رغم كثرة الحوارات والمناقشات التي تدور بين العاملين في الإرساليات وبين اليهود، وتوفر الإحصائيات المتعلقة بعدد

الكتب الدينية المسيحية التي تبيعها الإرساليات في مراكزها في منطقة الخليج العربي للأقلية اليهودية.

الفصل الرابع: علاقة الأقلية اليهودية بالسلطات المحلية والأجنبية

يعتبر الاستقرار السياسي ووجود سلطة سواءً كانت محلية أو أجنبية قادرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار من الأسباب الرئيسية لاستقرار الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، فقد وفرت السلطة المحلية للأقليات الحماية للحفاظ على الاستقرار والأمن ودعماً للازدهار والتطور الاقتصادي، ولإيجاد فئة من الناس تقوم ببعض الأعمال والوظائف التي ربما يترفع بعض السكان المحليين عن العمل بها، كما رأت السلطة الأجنبية عادة في الأقليات المختلفة جماعة وظيفية أو طبقة وسيطة بينهم وبين المجتمع والسكان المحليين، وهو ما تسبب أحياناً في توتر علاقة الأقلية اليهودية التي تعقد آمالها على السلطة وحمايتها بالمجتمع المحلي وأحياناً أخرى مع السلطة المحلية، في الوقت الذي توفر فيه السلطة المحلية والأجنبية للأقليات الحماية والاستقرار والفرص الاقتصادية الأفضل والعمل على عدم وجود تمييز ضدهم لكونهم متمايزين عن السكان وبالأخص دينياً.

منذ نهاية القرن التاسع عشر اتسع حجم أنشطة اليهود الاقتصادية بعد أن تزايد حجم تدخل القوى الأجنبية التي ساهمت في تحسين أوضاع اليهود الاقتصادية وأتاحت لهم العمل في كافة الهيئات الإدارية والحكومية في البلدان الإسلامية([437])، وهذا التحسن في الأوضاع الاقتصادية وحتى الاجتماعية للأقلية اليهودية في البلدان الإسلامية، وكلما كانت السلطة مركزية أكثر وقادرة على السيطرة على مقاليد القوة المختلفة، وخاصةً إذا كانت أجنبية، كان وضع الأقلية اليهودية مريحاً أكثر([438]).

أولاً: عمان

عملت الأقلية اليهودية في عمان كجماعة وظيفية أو وسيطة بالنسبة للسلطة الأجنبية، في الوقت الذي حافظت فيه على علاقة جيدة بالسلطة المحلية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، رغم عدم عملها في وظائف حكومية لدى السلطة المحلية، حيث تمثلت هذه العلاقة الجيدة بالسماح للأقلية اليهودية بممارسة أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والدينية دون مضايقة أو تمييز ضدهم، ومن أشهر الوظائف التي عمل بها بعض أفراد الأقلية اليهودية في عمان للسلطة الأجنبية والتي تبيّن قوة العلاقة بالسلطة الأجنبية وظيفة الوكيل المحلي أو الوكيل السياسي الأجنبي كبديلٍ لوجود معتمد سياسي.

في العقد الأخير من القرن الثامن عشر كان أحد اليهود المحليين مسؤولاً عن الشؤون الفرنسية في مسقط كوكيل محلي([439])، كما أنه في الفترة الواقعة بين سنة 1800 و1810 ثم في سنة 1840 كان يقوم بتمثيل بريطانيا في مسقط مقيم سياسي بريطاني، إلا أنه في أغلب الأحوال حتى سنة 1861 لم يكن يتواجد باستمرار لظروف مختلفة، وكان البديل هو وكيل سياسي محلي من أهل البلاد([440])، أي من الأقليات المقيمة في مسقط، مهمته متابعة الشؤون الخاصة بالسلطة البريطانية السياسية والتجارية وإرسال الأخبار المهمة للمقيم السياسي البريطاني في الخليج.

وكانت بريطانيا قد وقعت مع سلطان مسقط عام 1800 اتفاقية بديلةً عن معاهدة عام 1798 نتيجة لتهديد الإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت للنفوذ البريطاني في المنطقة وصولاً إلى الهند، والتي تم الاتفاق فيها على تعيين معتمد أو وكيل سياسي بريطاني مقيم في مسقط، وقد عانت السلطات البريطانية من تعرض المعتمدين البريطانيين الذين تم تعيينهم هناك لظروف مختلفة متعلقة بالمناخ غير الصحي من وفاة بعضهم ومرض البعض الآخر، وقد افتتحت أول ممثلية بريطانية في مسقط سنة 1800 وتم تعيين بوجل BOGLE .H .A كمعتمد سياسي لكنه لم يستمر طويلاً في منصبه حيث توفي في نفس العام، ثم خلفه ديفيد سيتون SEATON DAVID لكنه ترك منصبه بسبب المرض عام 1802 إلى عام 1803، وظل منصبه شاغراً حتى عاد إليه ثانيةً في عام 1804، وبقي فيه حتى عام 1807، ثم في عام 1808 تم تعيين واتس WATTS كممثل أو نائب للمعتمد وليس مقيماً سياسياً بصفة أصلية، لكنه توفي في نفس السنة فعاد سيتون SEATON .D إلى منصبه للمرة الثالثة لكنه توفي في أغسطس عام 1809 فتم تعيين بونش BUNCE الذي لم يكن حظه أوفر من حظ سيتون SEATON فتوفي هو أيضاً في العام نفسه([441]).

أدى سوء الحظ الذي رافق تعيين المعتمدين السياسيين البريطانيين في مسقط من وفاة بعضهم ومرض البعض الآخر في العقد الأول من القرن التاسع عشر بالسلطات البريطانية إلى نقل صلاحيات المعتمدية البريطانية في مسقط إلى المقيم السياسي في بوشهر عام 1810 مع تعيين وكيل محلي للإشراف على المصالح البريطانية في مسقط التجارية والقنصلية([442])، وكان هذا الوكيل المحلي يتم تعيينه عادةً من الأقليات المختلفة المقيمة في مسقط.

مثل المعتمدية البريطانية في مسقط منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر وحتى عام 1861 عدد من الوكلاء المحليين من الأقليات المختلفة المقيمة في مسقط، فكان أرمنياً مقيماً سياسياً في مسقط لعدة سنوات ثم خلفه تاجر يهودي اسمه روبين عسلان من الثلاثينات وحتى عام 1840([443])، واستمر تعيين الوكلاء المحليين من اليهود حتى عام 1861 بشكل متقطع، لكن المصادر لم تتناول بالتفصيل سنوات عمل هؤلاء ولا أسباب اختيار السلطات البريطانية لهم ولا أي معلومات تتعلق بهم مثل جنسياتهم أو أصولهم.

نتيجة للخطر الذي ترتب على الغزو المصري لشبه الجزيرة العربية ووصوله إلى الخليج العربي وخشية السلطات البريطانية من أن يهدد ذلك مصالحها في المنطقة، فقد كتب سلطان عمان سعيد بن سلطان إلى فيسكون بالميرستون PALMERSTONE VISCOUNE، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الحكومة البريطانية، في يونيو عام 1839 رسالة ذكر فيها: «في ما يختص بالقنصل الذي تنوون إرساله إلى زنجبار فإننا نرجو أن تتكرموا بإرسال رجل رزين عاقل وإنجليزي أصيل مثل باقي رجالكم الآخرين الذين سيقيمون في بلادنا إن كان في زنجبار أو مسقط، أن يكونوا إنجليز حقيقيين وليس من أمم أخرى، هذا هو طلبنا الخاص منكم»([444])، ومن الواضح أن السيد سعيد بن سلطان لا يرغب بتعيين وكيل محلي من الأقليات المقيمة في مسقط، وربما لأن دور الوكيل المحلي انحصر في رعاية المصالح البريطانية ونقل الأخبار إلى المقيم السياسي في بوشهر دون أن يكون له رأي واضح بالقضايا المختلفة، وهذا ما لم يكن يريده سلطان عمان، كما أن تعيين معتمد بريطاني بشكل رسمي في مسقط أو زنجبار يساهم في تقوية العلاقات العمانية البريطانية.

استجابت السلطات البريطانية لطلب سلطان عمان في تعيين معتمد بريطاني أصيل في مسقط فقامت بتعيين الكابتن آتكينس هاميرستون HAMERSTON ATKINS عام 1840 لكنه لم يستمر طويلاً في مسقط حيث انتقل عام 1843 مع سلطان عمان سعيد بن سلطان إلى زنجبار عندما نقل مقر الحكم إلى هناك([445])، فعادت السلطات البريطانية إلى تعيين وكلاء محليين من الأقليات في مسقط وخاصة من الأقلية اليهودية ولكنه لم يكن تابعاً للمعتمد البريطاني في زنجبار، ومراسلته

تكون مع المقيم السياسي في الخليج مباشرةً، ولم تتوفر الكثير من المعلومات عن هؤلاء الوكلاء المحليين ولكن أشهرهم هو حزقيل بن يوسف.

اشتهر حزقيل بن يوسف اليهودي والوكيل المحلي البريطاني في مسقط بسبب الدور الذي لعبه أو اتهم بأنه لعبه في الخلاف بين ثويني بن سعيد سلطان عمان في مسقط وشقيقه ماجد في زنجبار، الذي تطور إلى إرسال حملة عسكرية من مسقط إلى زنجبار، وقد كان حزقيل بن يوسف محل انتقاد وعدم رضا من قبل جميع الأطراف التي لها علاقة بالحملة من سلطات محلية وأجنبية رغم أن أول خبر خرج عن الحملة التي سيشنها ثويني ضد ماجد في زنجبار هو رسائل بعثها الوكيل المحلي البريطاني اليهودي في مسقط حزقيل بن يوسف.

بعث يوسف بن حزقيل رسالة إلى سكرتير حكومة الهند يخبره فيها بالحملة، كما بعث برسالة مشابهه إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج الذي بعث بدوره رسالة إلى حكومة الهند يخبرها بموضوع الحملة([446]). وقد كتب المقيم السياسي في الخليج فيلكس جون JOHN FELIX إلى حزقيل بن يوسف في 28 فبراير 1859 يطلب منه بذل أقصى تأثير لتعدل السلطات في مسقط عن متابعة خططها ضد السيد ماجد بن سعيد في زنجبار([447])، لكن ذلك لم يمنع توجيه الاتهامات لحزقيل بن يوسف بأنه لم يقم بواجبه على أكمل وجه ولم يحذر السلطات البريطانية بوقتٍ كافٍ والتي يبدو أنها هي أيضاً لم تتعامل مع الموضوع بجدية.

كتب السلطان ثويني بن سعيد إلى السلطات البريطانية في الهند يشتكي من كثرة تشويه الحقائق في التقارير التي يرسلها المعتمد البريطاني في زنجبار فيما تركت الوكالة البريطانية في مسقط بين يدي يهودي أمّي لا يحسن القراءة والكتابة([448])، ويقصد السلطان ثويني هنا اليهودي حزقيل بن يوسف، وتعيين وكيل محلي لا يحسن القراءة والكتابة يجعلنا نتساءل عن دوافع تعيين حزقيل بن يوسف في مثل هذا المنصب الحساس والمهم.

أما الكابتن ريجبي RIGBY .P .C المعتمد البريطاني في زنجبار فقد انتقد عدم إخبار حزقيل بن يوسف له بموضوع الحملة رغم الرسالة التي أرسلها حزقيل بن يوسف إليه في 12 فبراير 1859 يخبره فيها أن السيد ثويني يجمع الرجال ويجهز حملة عسكرية، وقد عقد العزم على مهاجمة زنجبار التي ذكر ريجبي RIGBY أنها كانت قصيرة وغامضة وربما قصد من هذا الشيء حجب معلومات غزو زنجبار متعمداً بسبب علاقته الحسنة بالسيد ثويني بن سعيد([449])، وربما قصد ريجبي RIGBY أن حزقيل بن يوسف لم يخبره بالحملة في فترة مبكرة رغم أنه أرسل عدة رسائل إلى السلطات البريطانية في الهند والخليج العربي منذ أوائل ديسمبر لكنه لم يخبر المقيم السياسي في زنجبار ريجبي RIGBY إلا في شهر فبراير من السنة التالية.

جاء في تقرير كوهلان COGHLAN .M .W المقيم السياسي البريطاني في عدن والمبعوث من حكومة الهند البريطانية لتقصي الحقائق حول الخلاف بين ثويني وماجد ابني سعيد بن سلطان أن المندوب البريطاني في مسقط زمن الخلاف كان يهودياً أمًّيا عاجزاً عن إسداء النصح والمشورة للسيد ثويني بن سعيد بنفس المقدار الذي يأنف فيه ثويني عن استشارته([450]).

ومهما كانت هذه الاتهامات التي وجهت إلى حزقيل بن يوسف من قبل السيد ثويني بن سعيد والمعتمد البريطاني في زنجبار صحيحة أم لا، فبعد إصدار قرار التحكيم بين ثويني وماجد على يد حاكم عام الهند كانينغ CANNING في أبريل 1861 تم تعيين بينغلي PENGELLEY معتمداً سياسياً في مسقط بدلاً من الوكيل المحلي حزقيل بن يوسف اليهودي في مايو من نفس العام، واستمر بعد ذلك وجود المعتمدين السياسيين البريطانيين في مسقط حتى عام 1949([451]).

اعتبرت السلطة الأجنبية البريطانية في عمان كافة الأقليات ومن ضمنها الأقلية اليهودية التي تعيش في عمان كرعايا لها لا يتبعون السلطة المحلية، لذلك نرى أن الوكلاء المحليين في مسقط كانوا من الأرمن أو اليهود في فترات مختلفة، كما أن ما يتعرض له أفراد الأقليات من مشاكل قضائية أو قانونية يتم رفعه إلى السلطات البريطانية وليس المحلية، ففي عام 1861 قدم بعض الرعايا البريطانيين، وكانوا أربعة من الهنود ويهودي واحد، في صحار مطالبات مالية بقيمة 2706 دولار ضد السيد تركي بن سعيد، فقام المعتمد البريطاني بينغلي PENGELLY بالتحقيق في هذه المطالبات على مدى ثلاثة أيام وانتهت بدفع السيد تركي بن سعيد كامل المبلغ([452])، وهذا مما يؤكد أن الأقلية اليهودية في عمان كانوا رعايا بريطانيين، ولكن لا يعني ذلك أنهم كانوا مواطنين بريطانيين.

ثانياً: الكويت

حافظت الأقلية اليهودية في الكويت على علاقات حسنة وطيبة بالسلطة المحلية منذ استقرارهم فيها حتى هجرتهم، وهو ما ذكره المقيم السياسي البريطاني في الخليج لويس بيلي PELLY LEWIS عندما زار الكويت عام 1865 وذكر أنه لا تُفرض أي ضرائب أو واجبات على اليهود في الكويت الذين يتمتعون بتسامح ديني كامل، رغم أن بعض اليهود المقتدرين كانوا يقدمون لشيخ الكويت هدية سنوية برغبتهم وليست فرضاً عليهم([453])، ما عدا بعض الفترات المتفرقة والتي جاءت نتيجة لممارسات بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والمرفوضة من قبل السكان أو السلطة المحلية، أو بسبب الصراع العربي الإسرائيلي منذ قرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين في ديسمبر 1947، واستمرت علاقة الأقلية اليهودية بالسلطة المحلية حسنة حتى فترة حكم الشيخ مبارك الصباح عندما توثقت هذه العلاقة أكثر من ذي قبل.

استطاعت الأقلية اليهودية في الكويت أن توثق علاقتها بالسلطة المحلية في عهد الشيخ مبارك الصباح، نتيجة لرغبة الشيخ مبارك في ازدهار النشاط التجاري في الكويت من جهة، ورغبة الأقلية اليهودية في حماية السلطة لها من جهة أخرى، فنجد الشيخ مبارك الصباح يلاحق مجموعة من قطاع الطرق بين الكويت والزبير استولوا على بعض الأقمشة لعدد من التجار اليهود في الكويت([454]).

ومن الشخصيات اليهودية التي كان لها علاقة وثيقة بأسرة الصباح صالح ساسون محلب اليهودي وعائلته منذ أيام الشيخ مبارك الصباح، حيث كان أحد الذين يمارسون الأعمال التجارية في الكويت، كما كانت زوجة صالح ساسون محلب صديقة مقربة لأم سعود زوجة الشيخ مبارك([455]).

تجلت هذه العلاقة بين الأقلية اليهودية والسلطة المحلية في الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح في ثقة السلطة في بعض اليهود، فقد أرسل الشيخ مبارك الصباح تقريراً عن زيارة البعثة الألمانية للكويت المتعلقة بسكة حديد برلين بغداد إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر مع يهودي لم يذكر اسمه أو أي معلومات عنه ما عدا وصف الشيخ مبارك الصباح له بأنه موثوق به لديه([456]).

استمرت العلاقات الجيدة بين الأقلية اليهودية والسلطة المحلية في الكويت بعد ذلك رغم ما شابها في عهد الشيخ سالم المبارك الصباح نتيجة لدور عدد من أفراد الأقلية اليهودية في تصنيع

وبيع الخمور والمسكرات مما أثر على سمعتهم([457])، التي يذكر المعتمد البريطاني في الكويت في 13 فبراير 1918 أن كمية الخمور والمسكرات في الكويت ومن يشربونها أصبحت مخزية([458])، وقد قام الشيخ سالم المبارك الصباح الذي عرف بالتدين بالكثير من الإجراءات في ما يتعلق بانتشار المسكرات والبغاء العلني ومحاولة القضاء على هذه السلوكيات، فعيّن مختارين لمراقبة الأحياء السكنية، وعين أناساً يطوفون ليلاً بالمدينة لرصد المخالفين، كما استدعى العاملين في بيع المشروبات الكحولية وترويجها بين السكان من الأقلية اليهودية وحذرهم من مغبة الاستمرار في ذلك([459]).

اقتصر التشدد الذي أبداه الشيخ سالم المبارك الصباح تجاه الأقلية اليهودية بالأفراد العاملين بصناعة المشروبات الكحولية وبيعها فقط، ولم تشمل بقية أفراد الأقلية اليهودية، بل إن بعض الأنشطة والسلوكيات التي منعها الشيخ سالم المبارك الصباح لم تكن الأقلية اليهودية فقط معنيّة بها، وما عدا ذلك فقد كانت العلاقة جيدة جعلت الشيخ سالم المبارك الصباح يكفل أحد اليهود، وهو صالح ساسون محلب للذهاب إلى البصرة بعد حبسه بطلب من مساعد المعتمد البريطاني في الكويت في أغسطس عام 1918 وجرت مباحثات بشأنه بين المعتمد البريطاني في الكويت والشيخ سالم المبارك الصباح فتم الاتفاق فيها على أن يكفل الشيخ سالم صالح ساسون محلب الذي يغادر إلى البصرة ليقابل المسؤولين البريطانيين هناك بسبب قضية لم تبيِّن الوثائق ماهيتها([460]).

استمر التشدد الذي أبدته السلطة المحلية في الكويت تجاه المسيئين فقط من الأقلية اليهودية وخاصة منذ ثلاثينات القرن العشرين عندما كان الشيخ عبدالله الجابر الصباح مسؤولاً عن الأمن، رغم أن المصادر والمراجع لم تبين ما هي هذه الإساءات والأعمال المشينة التي قام بها بعض أفراد الأقلية اليهودية([461])، وربما كان ذلك بسبب الصراع بين العرب واليهود في فلسطين، ولم يشمل هذا التشدد جميع الأقلية اليهودية.

حصل بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت على امتيازات أو احتكارات تجارية من السلطة المحلية مما يؤكد استمرار العلاقة الحسنة بالسلطة المحلية، فقد حصل تاجر يهودي من أهالي عبدان اسمه عزرا علفي على امتياز شراء أمعاء الأغنام من الشيخ أحمد الجابر الصباح لتصديرها إلى الخارج مقابل 5 آلاف روبية سنوياً، لكن الحظ لم يحالفه فتعرض لخسائر فادحة قدرت بنحو خمسين ألف روبية([462])، وفي عام 1934 حصل على نفس الامتياز يهودي آخر يدعى داوود، حيث يقوم الجزارون بتزويده بالأمعاء ويقوم هو بمعالجتها في معمل خاص وتقسيمها إلى 5 أقسام، وتملّح ثم يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه تعرض كذلك لفشل في

إدارة الامتياز حيث وصلت الأمعاء إلى الولايات المتحدة الأمريكية تالفة مما جعله يهرب من الكويت تاركاً معمله([463]).

ومن الامتيازات التي حصل عليها بعض أفراد الأقلية اليهودية امتياز تزويد مدينة الكويت بالكهرباء، حيث منح الشيخ أحمد الجابر الصباح في 8 ديسمبر 1931 شركة يهودية من بغداد، هي شركة داوود موشي وموشي حزقيل حق تزويد مدينة الكويت بالكهرباء لمدة 35 عاماً مقابل حصول الشيخ أحمد الجابر الصباح على ثلاثة آلاف روبية سنوياً، ويتم بدء العمل خلال ستة شهور، لكن الشركة لم تنفذ الاتفاق بسبب تعرضها للإفلاس([464]).

لم تتعرض الأقلية اليهودية في الكويت لأي اضطهاد وسوء معاملة من قبل السلطة المحلية التي كانت تعاملهم بالمساواة مع الآخرين، أما التشدد الذي أبدته تجاه الأقلية اليهودية في فترات معينة فلم يكن السبب كونها أقلية يهودية، بل ممارسات معينة كانت مرفوضة من قبل المجتمع والسلطة، وبسبب تأثير الصراع العربي الإسرائيلي منذ منتصف الثلاثينات من القرن العشرين رغم محدوديته لكون الأقلية اليهودية هاجرت غالبيتها من الكويت قبل أن يشتد الصراع وتظهر دولة إسرائيل، وهو ما سوف تتم مناقشته في الفصل الخامس، كما كانت الأقلية اليهودية محافظة على علاقات جيدة بالسلطة المحلية للحصول على الحماية والدعم فيما لو تعرضوا لاعتداء([465]).

لم يكن للسلطة الأجنبية في الكويت وهي بريطانيا أي علاقات مباشرة بالأقلية اليهودية حتى بداية القرن العشرين، لكون الكويت لم توقع اتفاقية الحماية مع بريطانيا إلا في عام 1899 ولم يتم تعيين معتمد سياسي بريطاني فيها إلا في عام 1904، وحتى عندما أصبح هناك علاقة مباشرة بين بريطانيا والأقلية اليهودية في الكويت كانت هذه العلاقة محدودة وفق اتفاقية الحماية 1899، واقتصر التدخل البريطاني على الشؤون الخارجية والعلاقات مع القوى السياسية الأخرى دون تدخل بالشؤون الداخلية والتي هي من شأن السلطة المحلية.

كانت الأقلية اليهودية في الكويت من الرعايا التابعين لبريطانيا وفق اتفاقية 1925 التي تم الاتفاق عليها بين المعتمد البريطاني في الكويت والشيخ أحمد الجابر الصباح، والمتعلقة بالرعايا البريطانيين والأقليات التابعة لها كونهم ليسوا من رعايا الكويت بل من رعايا دول لا يمثلها قنصل في الكويت، وهي العراق وبلاد فارس([466])، وقد جعلت هذه الاتفاقية السلطة القانونية في المسائل الجنائية والمدنية لمن هم ليسوا من رعايا الكويت للمعتمد البريطاني، لذلك فلم يكن ينظر للأقلية اليهودية على أنهم مواطنون كويتيون أو من رعايا الكويت، وخصوصاً أن نظام الجنسية الكويتية لم يظهر إلا في فترة لاحقة، كما لم يكونوا يحملون وثائق سفر تثبت تبعيتهم للكويت.

رأت السلطة البريطانية أن وجود الأقلية اليهودية في الكويت ربما يكون مدخلاً لتدخلها غير المباشر في شؤون الكويت الداخلية، فنجد أن وثيقة بريطانية سرية كتبها مساعد المعتمد السياسي في الكويت في

سبتمبر 1918 يتم الحديث فيها عن تكوين مجلس معين أو منتخب يتكون من الفئات المختلفة في المجتمع الكويتي أحد أعضائه يهودي بعد عزل الشيخ سالم المبارك الصباح بسبب سياسته التي أدت إلى حصار الكويت اقتصادياً ومخالفته للسياسة البريطانية وتعيين أحد أبناء الأسرة حاكماً للكويت مع ضرورة وجود وزير أو مستشار بريطاني إلى جانب المجلس المعين لمراقبة الحاكم وإرشاده([467])، ولكن لم يشارك أي من أفراد الأقلية اليهودية في أي مجلس في الكويت معين أو منتخب لكونهم ليسوا من رعايا الكويت كما بيّنّا.

كان أفراد الأقلية اليهودية في الكويت يعتبرون من الرعايا البريطانيين، فكانوا يرفعون إلى المعتمدية في الكويت شكاواهم حتى قبل اتفاقية 1925 وخاصة ما يتعلق منها بالقضايا القانونية أو الشرعية، وقد تضمنت الوثائق البريطانية العديد من هذه القضايا منها القضية التي سبق ذكرها والمتعلقة بصالح ساسون محلب، منها أيضاً قضية الأرملة اليهودية فرحا بنت ناحوم يعقوب، التي كتبت استرحاماً إلى المعتمد البريطاني في الكويت عام 1921 ادّعت فيه على شقيق زوجها وشريكه هارون يعقوب المقيم في أربيل بالعراق بأنه استولى على تركة شقيقه ورفض إعطاءها وأولادها نصيبهم، وقضية اليهودي معلم مراد بن موشي المقيم في الكويت عندما ادعت عليه زوجته خاتون بنت إيليا بعدم دفع النفقة الشهرية لها ولأولادها([468])، كما أن بعض اليهود عمل في وظائف رسمية بريطانية في الكويت حيث تعين فيها بريطانيا موظفين من رعاياها مثل اليهودي حزقيل الموظف كمأمور للبريد والبرق في الكويت عام 1931، والذي ذكر اسمه أيضاً كشاهد على أحد التوكيلات الصادرة من محكمة الكويت([469]).

ثالثاً: الأحساء

تختلف الأوضاع في الأحساء عنها في المناطق الأخرى من الخليج العربي التي استقرت بها الأقلية اليهودية في ما يتعلق بعلاقتها بالسلطة المحلية والسلطة الأجنبية، فالسلطة المحلية والأجنبية هنا واحدة وهي الدولة العثمانية التي نجحت في إعادة ضم الأحساء إليها عام 1871 وحتى 1913، وأصبحت هي السلطة الوحيدة والمسيطرة على الأوضاع في الأحساء الذي أطلقت عليه اسم لواء نجد في التقسيم الإداري العثماني.

جلبت السلطات العثمانية في الأحساء بعض اليهود للعمل في وظائف حكومية إدارية ومالية منذ أن سيطروا على الإقليم، وبحكم هذه الوظيفة فقد أصبحت العلاقة وثيقة بين الأقلية اليهودية والمسؤولين العثمانيين على اختلاف درجاتهم، الذين وفروا الحماية لهم وخاصة إذا جمعت المصلحة والمنفعة الشخصية المتبادلة بينهم.

عمل أفراد من الأقلية اليهودية في وظائف مهمة في الأحساء، ومن أشهر هذه الوظائف وظيفة أمانة صندوق اللواء، حيث تعاقب ثلاثة من اليهود على هذا المنصب المهم وهم: يعقوب أفندي من عام 1878 إلى عام 1879، وداوود بن شنطوب من عام 1879 إلى عام 1894، وهارون أفندي من عام 1895 إلى عام 1896، ونتيجة لطول هذه الفترة وتعاقب ثلاثة من اليهود على هذه الوظيفة استخدمت اللغة العبرية في تدوين دفتر يوميات الصندوق أو السجل([470])، وربما يكون القصد من وراء تدوينها بالعبرية منع أي موظف آخر من مراجعة أو تدقيق حسابات الصندوق، وخاصةً أن هناك الكثير من الشكوك حول تلاعب هؤلاء الموظفين بتلك الحسابات وانتفاعهم شخصياً من ذلك أو حمايةً لبعض المسؤولين العثمانيين.

عمل بعض اليهود كذلك في الأحساء بوظيفة أمانة صندوق الدائرة السنية وباشكاتب في مجلس تمييز اللواء([471])، كما عمل أحد اليهود ويدعى إلياهو اليهودي في وظيفة مدير جمارك ميناء العقير أهم الموانئ التابعة للأحساء، وتروى حادثةً طريفة عنه عندما أخذ خيوطاً ثمينة تسمى لولي تستخدم في صناعة العباءات الرجالية من أحد الأشخاص الذي خبأها في عباءته، فذهب والده إلى متصرف الأحساء ومدحه في قصيدة منها:

لقد أخذ إلياهو اليهودي لولةً

من ابني بلا حقٍّ على ساحل البحرِ([472])

من أشهر الوظائف كذلك التي عمل فيها اليهود في الأحساء وظيفة ملتزم جمارك اللواء، وهي الوظيفة التي كانت محط أنظار العديد من الشخصيات في الأحساء ومن خارجها لكونها عملية مربحة، والتي سببت توتراً أحياناً في علاقة الأقلية اليهودية ببعض التجار المحليين وبعض مسؤولي اللواء بسبب عدم تطبيق قوانين الحصول على الالتزام([473])، والتي نصت عليها قوانين الدولة العثمانية([474])، ومن اليهود الذين عملوا كملتزمي جمارك اللواء يوسف بن يعقوب وداوود بن شنطوب اليهوديان واللذان اتهما بأنهما حصلا عليه بطرق غير مشروعة مستخدمين علاقتهما بمسؤولي اللواء وعلى رأسهم المتصرف([475]).

اتهم سلطان البصري ملتزم احتساب البصرة، والذي تقدم للحصول على التزام جمارك الأحساء عام 1885 بشكوى لدى المراجع العثمانية العليا حول وجود تلاعب ورشوة في تفضيل مسؤولي الأحساء العثمانيين إعطاء الالتزام لليهودي يوسف بن يعقوب رغم أنه قدم ضماناً للحصول على الالتزام سبعين ألف قرش، وهو مبلغ أكبر مما قدمه اليهودي يوسف بن يعقوب، وهو خمسون ألفاً ورغم ذلك فقد أرسيت المنافسة عليه([476])، وقد رد مجلس إدارة اللواء المعين من قبل السلطات العثمانية في الأحساء من الأهالي على ذلك بأنهم منحوا اليهودي يوسف بن يعقوب الالتزام لأنه قدم كفلاء مقتدرين بعكس سلطان البصري رغم أنه قدم مبلغاً أكبر، فصدر أمر من ولاية البصرة بمنح الالتزام ليوسف بن يعقوب([477])، وإذا صح هذا الاتهام من قبل سلطان البصري فإن ذلك يبين العلاقة الوثيقة المبنية على التقرب للسلطة والمنفعة الذاتية بين أفراد الأقلية اليهودية والمسؤولين العثمانيين وبعض الشخصيات من الأهالي في الأحساء.

يعتبر داوود بن شنطوب اليهودي أشهر اليهود الذين ارتبطوا بعلاقات وثيقة بمسؤولي لواء الأحساء العثمانيين والمحليين وخاصةً متصرف اللواء محمد سعيد باشا في فترته الثالثة كمتصرف الأحساء بين عامي 1896 و1900، حيث كثرت الاتهامات والشكاوى ضده من قبل بعض المسؤولين والشخصيات المحلية من الأهالي في الأحساء وخاصةً من قبل قائد اللواء عبدالحميد بك حتى تم عزله رغم عدم ثبوت أي تهمة عليه، وكان جزء كبير من الاتهامات يتعلق بتجاوزات داوود بن شنطوب اليهودي وغضّه الطرف عن هذه التجاوزات وعلاقته شخصياً به والقائمة على المنفعة المشتركة والمتبادلة.

تولى داوود بن شنطوب عدة وظائف حكومية في الأحساء أشهرها وظيفة أمين صندوق اللواء، حيث شغل هذه الوظيفة لأطول مدة بين الموظفين اليهود، وذلك بين سنتي 1882 و1894، وكانت علاقته قوية بمتصرف الأحساء محمد سعيد باشا بعكس علاقته بقائد اللواء عبدالحميد بك،

لكنه نجح في البقاء في الأحساء فترة طويلة بعد عمله أمينا للصندوق بعيداً عن أي أذى، بالإضافة إلى قيامه بأمانة صندوق الدائرة السنية فقد عمل ملتزماً للجمارك في الأحساء وميناء العقير من عام 1898 إلى عام 1900([478]).

ارتبط متصرف الأحساء محمد سعيد باشا بداوود بن شنطوب في غالبية القضايا والاتهامات التي وجهت له من قبل عبدالحميد بك قائد لواء الأحساء، وكانت جميعها تدور حول علاقته بداوود بن شنطوب وتغاضيه عن كثير من تجاوزاته، ومن أهم الشكاوى والاتهامات التي اتهم

فيها محمد سعيد باشا متصرف الأحساء ولها علاقة بداوود بن شنطوب وغيره من اليهود والشخصيات الأخرى في الأحساء:

1 - عدم دفع المتصرف قيمة جارية حبشية اشتراها له عبدالرحمن بن درويش أحد تجار الأحساء بقيمة 25 ليرة من الحجاز، وقد أحاله المتصرف إلى داوود بن شنطوب ليقبض ثمنها منه لكن داوود طلب منه أي يأتي لاحقاً، وبعد عزل المتصرف ومغادرته الأحساء بالجارية رفض داوود بن شنطوب أن يدفع ثمن الجارية بحجة أن المتصرف محمد سعيد باشا لم يعطه قيمة الجارية قبل مغادرته الأحساء، فتقدم صاحبها بشكوى إلى المتصرف الجديد في فبراير 1901([479])، وكان داوود بن شنطوب بحكم علاقته الوثيقة بالمتصرف وتواجده كثيراً بقربه وبمنزله يتولى أموره المالية وحساباته حتى يكون بعيداً عن الشبهات.

2 - تكليف المتصرف محمد سعيد باشا لليهودي داوود بن شنطوب بالتزام جمارك الأحساء دون اكتراث بالأنظمة المتبعة في الدولة العثمانية لمنح الالتزام وأهمها المنافسة العامة.

3 - اتهم المتصرف محمد سعيد باشا بتهاونه وعدم مبالاته بموضوع تهريب الأسلحة في الأحساء، وتغاضيه عن دور داوود بن شنطوب ملتزم الاحتساب ويوسف أفندي ضابط أمن ميناء العقير ومدير ناحية العقير عبدالكريم أفندي في تسهيل دخولها، وتهاونهم في التفتيش على السفن مقابل حصولهم على مبالغ مالية كبيرة ورشاوى عام 1900، مما أدى إلى انتشار السلاح بين معظم أفراد قبائل اللواء وأهالي القرى واكتفاء المتصرف بإجراء تحقيقات هامشية حول الموضوع نفى فيها أي دور لداوود بن شنطوب والمتهمين الآخرين بتهريب الأسلحة بمقابل مادي([480]).

4 - اعتداء داوود بن شنطوب ومعه بعض اليهود من أتباعه بالضرب والشتم على أحد تجار الأحساء مما كاد أن يسبب هيجاناً بين الشيعة واليهود، وتغاضي المتصرف عن ذلك وعن محاولة هرب اثنين من اليهود بالقوة ممن اتهموا بالمشاركة في ضرب وإهانة التاجر الأحسائي وعدم إنصافه، رغم أنه قدم شكاوى عديدة للمتصرف والقاضي ومجلس التمييز دون جدوى، مما جعله

يتقدم بالشكوى إلى والي البصرة ويطلب نقل قضيته إلى هناك([481])، ونتيجة لعلاقات داوود بن شنطوب الوثيقة بالمتصرف ومجلس التمييز المكون من بعض أهالي الأحساء رفع المجلس شكوى مضادة اتهم فيها قائد اللواء عبدالحميد بك بالتدخل وحمل المجلس على الحكم لصالح التاجر الأحسائي، ويكمن السر في هذا العداء بين داوود بن شنطوب المدعوم من المتصرف ومجلس تمييز اللواء وبين التاجر الأحسائي المدعوم بدوره من قائد اللواء عبدالحميد بك في الصراع للحصول على التزام جمارك اللواء والذي كان عملية مربحة.

5 - تلاعب داوود بن شنطوب ملتزم الاحتساب وعدد من أعيان نجد في أسعار التمور عام 1899، وذلك من خلال تخفيض أسعارها حتى يظهر أن الإيرادات قليلة وبالتالي يستطيع الحصول على الالتزام بمبلغ أقل، كما أن أعيان نجد يستطيعون الحصول على التمور بأسعار أقل([482]).

6 - تعيين المتصرف محمد سعيد باشا خلف أفندي باشكاتب في مجلس تمييز اللواء وهو يهودي ينسب إليه دور في اضطرابات حدثت في قطر عام 1892 وعدم تبرئته منها([483]).

7 - تغاضي المتصرف محمد سعيد باشا عن استيلاء داوود بن شنطوب على بناية لرجل مسيحي يدعى ألتون توفي في الأحساء دون وريث وتحويل داوود بن شنطوب البناية إلى مصنع لإنتاج بعض لوازم الجنود العثمانيين عامي 1878 و1879، رغم ورود أوامر بإدراجها ضمن أملاك الدولة، وردّ المتصرف على ذلك بأن البناية كانت خربة ورمّمها داوود بن شنطوب، وأثناء ذلك لم يرد أمر بضمِّها إلى أملاك الدولة، وهو ما حدث لاحقاً، وتم إدخالها ضمن الأملاك العسكرية للدولة مقابل مبلغ رمزي دفع له([484]).

تسليم المتصرف محمد سعيد باشا إدارة الأمور في اللواء إلى عدد من الشخصيات المحلية في الأحساء وهم: إبراهيم بن عبدالرحمن بالغنيم، وعبداللطيف بن موسى الحملي، واليهودي داوود بن شنطوب.

ورغم كل هذه الاتهامات والتجاوزات التي وجهت إلى داوود بن شنطوب، فقد ظل بمنأى عن الإصابة بالأذى رغم أن نفس التهم قد أطاحت بكثيرين غيره في اللواء، خاصة أن معظم تهمه وتجاوزاته قد وصل خبرها إلى السلطات العثمانية في العراق واستانبول([485])، وحتى المتصرف محمد سعيد باشا نفسه فقد تم عزله رغم عدم ثبوت أي تهمة عليه بسبب علاقته بداوود بن شنطوب وتجاوزاته.

رابعاً: البحرين

تعتبر البحرين الدولة العربية الخليجية الوحيدة التي ما زالت تعيش فيها أقلية يهودية حتى الآن يحمل أفرادها الجنسية البحرينية ويتم التعامل معهم كمواطنين مثل غيرهم، وقد لعبت ظروف عديدة دوراً في استمرار إقامتهم في البحرين حتى الآن، ومنها الرعاية والاهتمام والحماية التي يجدونها من السلطات المحلية والأجنبية منذ بداية استقرارهم في البحرين بصرف النظر عن كونهم يهوداً.

اتفقت نظرة السلطات المحلية والأجنبية (بريطانيا) للأقلية اليهودية والموقف منها من العمل على حمايتها وتمكينها من الاستقرار دون عوائق وإن اختلفت الأسباب، فالسلطة المحلية رأت في وجود الأقلية اليهودية دعماً للازدهار التجاري والاقتصادي وتأكيداً على التنوع والحرية الدينية، في حين رأت السلطة الأجنبية المتمثلة في بريطانيا في الأقلية اليهودية والأقليات الأخرى دعماً لخططها في تأكيد نفوذها وتمكينها من السيطرة على مقاليد الأمور في البحرين وكجماعة وظيفية أو وسيطة بين السلطة الأجنبية والسلطة المحلية أو السكان، وخاصةً أن نفوذ بريطانيا في البحرين كان قوياً، حيث كان ينظر إلى البحرين كمستعمرة بريطانية وليس كمنطقة نفوذ فقط، لذلك لم تكن علاقة الأقلية اليهودية بالسلطة المحلية في البحرين تختلف عن علاقتها بالسلطة الأجنبية.

بيّنا سابقاً ارتباط استقرار الأقلية اليهودية في البحرين باستقرارهم في الأحساء عندما جلبت السلطات العثمانية بعض اليهود للعمل في بعض الوظائف الإدارية والمالية في لواء الأحساء، وقد هاجر بعضهم إلى البحرين واستمروا كرعايا للدولة العثمانية وخاصة القادمين من العراق، ومما يؤكد ذلك عريضة قدمها بعض اليهود في البحرين للمسؤولين العثمانيين بسبب تعرضهم لمعاملة سيئة في البحرين في مارس 1910([486]).

منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين بدأت أعداد الأقلية اليهودية في البحرين بالازدياد وخاصة منذ أن بدأ بعض اليهود المقيمين في الأحساء بالهجرة إلى البحرين، فبدأت السلطة المحلية تنظر إلى الأقلية اليهودية كجماعة من الممكن أن تساهم في ازدهار البحرين الاقتصادي والتجاري، كما بدأت بريطانيا في العمل على تمكين هذه الأقلية من الاستقرار والعمل الاقتصادي.

اعتبرت بريطانيا الأقلية اليهودية منذ أن بدأت تزداد أعدادهم من الرعايا الأجانب والذين يخضعون لحماية الحكومة البريطانية بدلاً من كونهم رعايا عثمانيين، كما أن بعضهم كانوا من الرعايا البريطانيين، ويمارس الوكيل البريطاني عليهم سلطة القضاء بطلب من حاكم البحرين وفق

إعلان أصدره المعتمد البريطاني في البحرين عام 1920 نص على أن الرعايا الأجانب والرعايا العرب باستثناء البحرين يخضعون لحماية الحكومة البريطانية ويمارس المعتمد البريطاني عليهم سلطة القضاء([487])، كما أنه يتدخل مباشرة في حماية هذه الأقليات بما يكفل مصالح وحقوق الرعايا البريطانيين بالدرجة الأولى، والجنسيات الأخرى على وجه العموم.

وقد أدى الدعم الذي حصلت عليه الأقليات ومنها الأقلية اليهودية من السلطة الأجنبية بالإضافة إلى أسباب أخرى إلى استياء بعض الشخصيات المحلية في البحرين، فتشكل وفدٌ يضم اثني عشر رجلاً من وجهاء البحرين عام 1920 توجه إلى شيخ البحرين وطالبه بعدة مطالب منها إخراج الجمارك من دائرة اختصاص السلطات البريطانية بسبب إضرارها بمصالح التجار الوطنيين ومراعاتها لمصالح التجار الأجانب([488]).

عملت الأقلية اليهودية على التواصل وإقامة علاقات حسنة مع السلطتين المحلية والأجنبية، فكانوا يقومون بزيارة المسؤولين في المناسبات المختلفة لتقديم التهاني لهم، وكانوا يزورون المعتمد البريطاني لتهنئته بعيد ميلاد الملك وفي أعياد الميلاد، وتهنئته بانتصار بريطانيا وحلفائها في الحرب العالمية الأولى والثانية، وتعزيته عند وفاة ملك بريطانيا، خاصةً أنه كان ينظر إليهم كرعايا بريطانيين حتى عام 1929([489])، كما كانوا يزورون شيخ البحرين لتهنئته بالأعياد الدينية وغيرها من المناسبات المختلفة، مع مشاركتهم بالترحيب بضيوف البحرين، ومنها الترحيب بعبدالعزيز آل سعود عند زيارته للبحرين عام 1929، حيث اشتركوا بالاحتفالات التي أقيمت بمناسبة الزيارة([490]).

عملت السلطة الأجنبية البريطانية على أن يكون للأقلية اليهودية والأقليات الأخرى دورٌ مهمٌ في تطور البحرين، كعملها على أن يكون هناك من يمثلهم في المجالس المختلفة ومنها بلدية المنامة التي تأسست عام 1919، وكان نظام تأسيس مجلس بلدية المنامة وفق الطوائف والجنسيات التي تعيش في المنامة ومنهم اليهود، حيث كان المجلس يتكون من رئيس

البلدية وثمانية أعضاء يختارهم شيخ البحرين، وأربعة أعضاء يختارهم المعتمد من الأجانب المقيمين في البحرين([491])، وكان من الأعضاء الذين يختارهم المعتمد عضو من الأقلية اليهودية قبل أن يتغير نظام تشكيل المجلس عام 1930.

أصدرت حكومة البحرين إعلاناً بتاريخ 27 فبراير 1929 يقضي بأن جميع الأجانب الذين لا يسجلون أنفسهم في الوكالة البريطانية في البحرين يصبحون من الرعايا التابعين لحكومة البحرين([492])، وبذلك تغير الوضع بالنسبة لتبعية الأقلية اليهودية للسلطة البريطانية كرعايا لها،

حيث لم يسجل عدد كبير من أفراد الأقلية اليهودية أنفسهم في المعتمدية، وربما رأوا أن كونهم رعايا بريطانيين يعرقل اندماجهم الكامل في المجتمع البحريني وخاصةً أن غالبيتهم كانوا عرباً قدموا من العراق، كما أن علاقتهم بالسلطة المحلية وبالسكان المحليين ربما شجعتهم على ذلك.

كان لانتقال تبعية الأقلية اليهودية في البحرين من السلطة البريطانية إلى السلطة المحلية أن تغيرت طريقة عضويتهم في مجلس بلدية المنامة، فقد كانت عضوية ممثل للأقلية اليهودية في المجلس تأتي بتعيين من قبل المعتمد البريطاني، ولكنها منذ عام 1930 كانت الأقلية اليهودية تنتخب من يمثلها في المجلس ممن لهم حق التصويت، والذي من أهم شروطه وجود ملكية، وكان عددهم في تلك السنة 100 يهودي ممن لهم حق المشاركة في الانتخابات([493])، وقد مثل الأقلية اليهودية في مجلس بلدية المنامة عام 1930 و1934 إبراهيم نونو كعضو منتخب من قبلهم، كما كان من أعضاء بلدية المنامة في سنوات لاحقة إسحاق سويري، ومئير داوود روبين، ويوسف إلياهو خضوري، الذي عين كعضو في مجلس بلدية المنامة عام 1946 من قبل الحكومة([494])، ولم تكن البلدية هي المجلس الوحيد الذي كان اليهود أعضاء فيه، ففي مجلس التجارة والمختص بما يوجه إليه من دعاوى تجارية، وكان أعضاؤه خليطاً من جميع الفئات والطوائف والجنسيات المقيمة في البحرين، ومنهم اليهود، كما كان هناك أعضاء من اليهود في مجلس الصحة([495]).

تأكدت تبعية الأقلية اليهودية للسلطة المحلية في البحرين عندما صدر قانون الجنسية البحريني في فبراير 1937 وبدأ العمل به في مايو من السنة نفسها، وقد أعطى هذا القانون الجنسية البحرينية لكل من ولد في البحرين أو خارجها لكنه مقيم فيها ولم يسجل اسمه وجنسيته غير البحرينية لدى المعتمدية، كما أعطى القانون الحق لشيخ البحرين أن يمنح الجنسية إلى أي شخص يقيم في البحرين ويقدم طلباً بذلك([496])، ونتيجة لعدم تسجيل عدد كبير من الأقلية اليهودية أنفسهم في المعتمدية البريطانية في البحرين، ولولادة عدد آخر في البحرين، فقد حصلوا على الجنسية البحرينية دون معارضة السلطة الأجنبية أو المواطنين البحرينيين، كما كانوا يحصلون على جوازات سفر بحرينية بمجرد تقديم طلب بذلك وبشهادة اثنين من يهود البحرين واثنين من المواطنين بأن الشخص مولود في البحرين، ما عدا اليهود القادمين من بلاد فارس([497])، وربما يكون ذلك بسبب الأطماع الفارسية في البحرين في ذلك الوقت.

لم يغير حصول الأقلية اليهودية على الجنسية البحرينية من استمرار دعم السلطة الأجنبية والمحلية لاندماجها في المجتمع وتمكينها من ممارسة أنشطتها الاقتصادية وحياتها الاجتماعية والدينية، فنجد أن بعض أفرادها عملوا في وظائف حكومية وفي بعض الشركات مثل العمل

كمعلمين في المدارس الحكومية في المنامة حيث تتركز الأقلية اليهودية([498])، وموظفين في البنك الشرقي BANK EASTERN وشركة نفط البحرين BABCO.

عملت السلطتان المحلية والأجنبية في البحرين على إلغاء كل ما من شأنه أن يعكر اندماج الأقلية اليهودية في المجتمع البحريني وممارستها أعمالها وعقائدها المختلفة، فنجد أن حاكم البحرين يمنع إلزام اليهود بشراء ما يقومون بلمسه من طعام في السوق عام 1929، كما أنه في عام 1950 أصدر تعليماته بعدم إعلان أي شخص إسلامه بدون موافقة الحاكم، نتيجة لهروب فتاة يهودية مع شاب بحريني وإعلان إسلامها والزواج منه دون معرفة ذويها ورغبتهم، مما سبب توتراً في علاقة الأقلية اليهودية بالسكان المحليين من المسلمين([499])، وفي الوقت نفسه نجد أن مستشار حكومة البحرين البريطاني تشارلز بلجريف BELGRAVE CHARLES يسارع بزيارة الأقلية اليهودية ويؤكد لها حرية العبادة وعدم التدخل في طقوسها الدينية بعد مواجهة حدثت بين يهود وأحد الأمريكيين من بعثة التنقيب عن النفط عام 1932 بعدما سكبت زوجة الأمريكي الماء على المصلين اليهود في الكنيس بحجة أنهم يقومون بإزعاجها([500]).

لم يمنع حصول الأقلية اليهودية على الجنسية البحرينية استمرارها في الحفاظ على علاقات وثيقة بالسلطة الأجنبية، كما حدث عندما طلب أحد اليهود ويدعى ناجي زلوف، ويعمل رئيساً للعلاقات العامة في شركة نفط البحرين BABCO من الطلاب الكويتيين في الكلية الثانوية في البحرين، وهم بدر الحداد وشيخان الفارسي وصالح جاسم شهاب، عام 1941 أن يشتركوا في مسرحية اجتماعية يخصص ريعها لصالح المحاربين في الجيش البريطاني، وعندما رفضوا الاستمرار بالمسرحية بعد أن وافقوا، قدم شكوى بحقهم لدي مدير التعليم أدريان فالانس ADRIAN VALLANCE فهددهم بالفصل من الدراسة، فتدخل عدد من رجالات الكويت في البحرين لدى المعتمد البريطاني فتم حل هذه المشكلة([501]).

يبدو أن الحادثة السابقة قد ارتبطت بحادثة أخرى العام نفسه بالكلية الثانوية، حيث اشتبك طالبان يهودي وبحريني بسبب تطرق المعلم إلى المضايقات والإيذاء الذي تعرض له النبي عليه الصلاة والسلام على يد المنافقين واليهود، وقد خرج الطالب اليهودي من الفصل وذهب شاكياً إلى مدير التعليم البريطاني أدريان فالانس VALLANCE ADRIAN الذي ذهب إلى الفصل وأخرج الطالب البحريني وبدأ في لكمه حتى أخرجه من الكلية، فقام عدد من رجالات البحرين برفع المشكلة بين الطالبين وردة فعل مدير التعليم إلى رئيس المعارف الشيخ عبدالله بن عيسى الخليفة، وأُلغي عقد أدريان فالانس VALLANCE ADRIAN([502]).

وكان لتشارلز بلجريف BELGRAVE CHARLES مستشار حكومة البحرين البريطاني علاقات ببعض أفراد الأقلية اليهودية ومنهم يوسف خضوري وزوجته نظيمة سلمان الصراف، التي كانت تصطحبها زوجة بلجريف BELGRAVE معها عند زيارتها للنساء البحرينيات ونساء الأسرة الحاكمة لتترجم لها، ونظيمة هي ابنة تفاحة التي كانت تزور منزل المستشار لإصلاح ملابسه([503]).

والحوادث الثلاث السابقة تبين ما ذكرناه سابقاً من أن علاقة أفراد الأقلية اليهودية بالسلطة الأجنبية ومحاولتهم التقرب منها للحصول على الدعم والحماية، ومحاولة السلطة الأجنبية أحياناً جعل الأقلية اليهودية جماعة وسيطة أو وظيفية بينها وبين السكان المحليين، قد أثرت أحياناً بعلاقتهم بالمجتمع المحلي الذي رأى أن هذا التقرب من قبل الأقلية اليهودية للسلطة الأجنبية التي وفرت لها الدعم والحماية هو ضد مصالحهم وأحياناً اضطهاد لهم.

الفصل الخامس: علاقة الأقلية اليهودية بالصهيونية وهجرتهم من منطقة الخليج العربي

أولاً: علاقة الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي بالصهيونية

جاء استقرار الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي قبل تأسيس الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، وظهور الصراع العربي الإسرائيلي منذ منتصف ثلاثينات القرن العشرين، ومنذ استقرار الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي تلك المنطقة التي تميزت بالتسامح الديني وتقبل الآخر، وحتى نهاية الأربعينات لم يكن ينظر للأقلية اليهودية بأن لها علاقة بالحركة الصهيونية، وحتى إعلان الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود في نوفمبر 1947، وإعلان قيام دولة إسرائيل في مايو 1948، حيث ربط بعض السكان المحليين بين الأقلية اليهودية والحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، لكن هذا التغير لم يصبح أكثر وضوحاً إلا في منتصف القرن العشرين، كما أن عامة أفراد الأقلية اليهودية لم يكن لهم علاقة بالحركة الصهيونية، رغم ارتباط بعضهم معنوياً ودينياً بإسرائيل والحركة الصهيونية، وعمل البعض منهم على تقديم الدعم لدولة إسرائيل، ويمكن القول إن درجة تعاطف الأقلية اليهودية مع دولة إسرائيل وتمثلهم للأفكار الصهيونية ضعيفة عموماً في منطقة الخليج العربي، بل إنه لم يكن هناك أي ممثل لليهود من منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية في مجلس الوكالة اليهودية في فلسطين عند توقيع دستورها في أغسطس 1929، في الوقت الذي كان فيه يهود أعضاء في مجلس الوكالة من مصر والمغرب والجزائر وتونس، وربما يكون من أسباب ذلك قلة عددهم.

لم تكن الحركة الصهيونية غافلة عن الأهمية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج العربي، فقد تقدم طبيب يهودي روسي يدعى مالرو ثستيرن THSTERN MALRO بصفته متحدثاً باسم الدولة اليهودية المقبلة بعرض إلى الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها في باريس عام 1917 قبل صدور وعد بلفور بأن تقوم دول الحلفاء بتجهيز جيش من اليهود قوامه 120 ألف في البحرين تضعه تحت قيادته لغزو واحتلال منطقة الأحساء التي ذكر أنها تركية، وأن تعقد معاهدة مؤقتة معه من أجل خلق دولة يهودية على الخليج العربي([504]).

ناقشت الحكومة البريطانية هذا المقترح وردت عليه في 15 أكتوبر 1917 قائلةً: «إنه بصرف النظر عن الاعتراض العام لإدخال عنصر جديد في الجزيرة العربية، وبصرف النظر عن المشكلة التي هي مثار الجدل حول مرغوبية إقامة دولة يهودية في أي مكان هناك أسباب خاصة لاعتبار المواقع المختارة لكل من تمركز الفرق اليهودية (البحرين) وللإقامة النهائية للدولة اليهودية المقترحة (الأحساء) غير ملائمة تماماً»([505])، وقد خشيت الحكومة البريطانية أن يسبب مثل

هذا الاقتراح العديد من المشاكل لها، وخاصة بعد فضح اتفاقية سايكس بيكو بعد الثورة البلشفية عام 1917، لذلك اعتذرت عن تنفيذ المقترح للطبيب الروسي في 23 أكتوبر 1917 دون إبداء الأسباب.

والحديث عن علاقة الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي بالحركة الصهيونية، وظهور الصراع العربي الإسرائيلي، منحصر في الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين، فالأقليات اليهودية المقيمة في عمان والأحساء كانت قد هاجرت من المنطقة قبل ذلك، ولم يكن للأقلية اليهودية في الكويت والبحرين قبل عام 1947 أي علاقة بالحركة الصهيونية، بل إن حكومتي الكويت والبحرين والسكان المحليين فيهما لم يكونوا ينظرون إلى الأقلية اليهودية على أنها مرتبطة بالصهيونية حتى إصدار الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين في نوفمبر 1947، حيث بدأ البعض في الربط ما بين الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين وبين الصهيونية، لكنها لم تكن قد أخذت صورة الانطباع العام بعد، ويبدو كذلك أن زعماء الحركة الصهيونية بدأوا في التطلع إلى الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي كأقلية من الممكن أن تقدم الدعم الاقتصادي والسياسي والمعنوي لدولة إسرائيل، وحتى الأيدي العاملة في حال هجرتها إليها.

نتيجة للاضطرابات التي حدثت في البحرين في ديسمبر 1947 رداً على قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وكذلك لتسرب بعض اليهود المؤمنين بالحركة الصهيونية إلى البحرين ربما من العراق أو فلسطين قبل تأسيس دولة إسرائيل أو اعتناق البعض الأفكار الصهيونية، أصدرت حكومة البحرين قرارها بعدم منح تأشيرات دخول البحرين لليهود المؤمنين بالصهيونية([506])، أما في الكويت فقد تقرر كذلك إبعاد بعض أفراد الأقلية اليهودية، والذين كانت أعدادهم قليلة في عام 1947، بسبب قيامهم بنشاط في غير صالح العرب قد يتعلق باعتناقهم الصهيونية ودعمهم لإنشاء دولة إسرائيل، ومُنع اليهود من دخول الكويت وأُبعد 20 شخصاً تقريباً([507]).

وفي محاولة من الأقلية اليهودية في البحرين نفي ارتباطهم بالصهيونية والتقليل من التوتر الذي رافق اضطرابات ديسمبر 1947 في البحرين، فقد أصدروا بياناً باسم «الطائفة الإسرائيلية في البحرين» أعلنوا فيه تعاطفهم مع الفلسطينيين، ورفضهم قرار تقسيم فلسطين، ومحاربتهم للصهيونية إلى جانب العرب بصفتهم عرباً لغةً وتقاليد ومبدأً وتعاليم، وأعلنوا استعدادهم لتقديم كل ما يثبت ذلك في سبيل «محو خطر الصهيونية، وإبقاء فلسطين عربية وجزءاً لا يتجزأ من العالم العربي الحر»([508]).

لقد لعبت الجماعات اليهودية الصهيونية في العراق دوراً مهماً في جذب بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين للإيمان بالصهيونية وتقديم الدعم لدولة إسرائيل الناشئة، وقد تأسس في العراق قبيل الحرب العالمية الأولى عدد من الجمعيات اليهودية بعضها كان علنياً وبعضها

سرياَ، وصل عدد المعلن منها عام 1930 إلى 21 جمعية ونادياَ يهودياَ([509])، وخاصة بعد إنشاء مكتب أو إدارة تابعة للوكالة اليهودية تتولى أمر النشاط الصهيوني في البلاد العربية يشرف عليه اثنان من اليهود العرب، وله نفوذٌ وعلاقات على أعلى المستويات مع شخصيات عربية وخاصة في لبنان([510])، وقد استطاعت هذه الجمعيات التواصل مع بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين، وبخاصة أن غالبية أفرادها قد جاءوا من العراق.

لم تتنبّه الحكومة العراقية لخطورة وجود جمعيات يهودية صهيونية إلا في عام 1948 عندما جعلت الانتماء إلى الصهيونية بالإضافة إلى النازية والشيوعية جرائم عقوبتها الموت أو السجن المؤبد، وكان من أشهر من طُبِّق عليه هذا القانون التاجر اليهودي شفيق عدس، الذي كان يزور الكويت كثيراً في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين، وله مصالح تجارية كثيرة في الكويت، حيث أعدم في عام 1948 في البصرة وصودرت أمواله لاتهامه بتهريب السلاح والبضائع إلى إسرائيل([511]).

في 15 مايو 1948 أُعلن قيام دولة إسرائيل، ووجه الإعلان مناشدة لليهود في جميع أنحاء العالم للالتفاف حول هذه الدولة الناشئة ومؤازرتها في مهام الهجرة، وقد وجهت الحركة الصهيونية دعوة للأقلية اليهودية في البحرين للهجرة إلى إسرائيل، حيث استلم بعض اليهود في البحرين في فبراير 1949 رسائل من الطائفة اليهودية في فرنسا يطلبون فيها ممن يريدون الهجرة إلى إسرائيل أن يزوّدوهم بأعمارهم وتفاصيل جوازات سفرهم([512])، وربما كانت درجة الاستجابة ضعيفة، مما جعل الحركة الصهيونية تطلب تأشيرة دخول للبحرين ليهودي يدعى بولي POLE لزيارة البحرين في ديسمبر 1949 ليلتقي بالأقلية اليهودية هناك لدفعهم وتشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل([513]).

كانت المصانع اليهودية في إسرائيل، وحتى قبل إعلان قيام الدولة في عام 1948، والتي أنشأتها المؤسسات المالية الصهيونية قد عملت على توزيع منتجاتها وسلعها في جميع البلدان العربية عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية([514])، وكانت هذه المصانع اليهودية حتى تستطيع توزيع بضائعها في البلدان العربية تكتب عليها بأنها صنعت في فلسطين، كما أن الوكالة اليهودية بالاشتراك مع جمعيات صهيونية أخرى نشرت المجلة الاقتصادية «فلسطين والشرق الأوسط» EAST MIDDLE THE AND PALESTINE، منذ منتصف ثلاثينات القرن العشرين، وكانت ترسلها إلى بعض الشخصيات في سوريا ولبنان والعراق وتركيا وإيران والمملكة العربية السعودية والكويت واليمن([515])، ونجحت المصانع اليهودية في فلسطين في إدخال منتجاتها من العطورات والأقلام والصابون والساعات والملابس إلى منطقة الخليج العربي وخاصةً الكويت

والبحرين، وكان يسمح بدخولها رسمياً لكونها سلعاً فلسطينية يستوردها بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين ويبيعونها في متاجرهم، حتى انكشف الأمر، فأصدرت السلطات المحلية قرارها بمنع دخولها([516]).

ازداد الارتباط بين بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين والحركة الصهيونية ودولة إسرائيل منذ منتصف القرن العشرين بسبب هجرة عدد من أفرادها إلى دولة إسرائيل، واستمرار التواصل بين الأقلية المهاجرة والباقية، ويبدو أن دولة إسرائيل استطاعت أن تجند منهم بعض الوسطاء لها في الكويت والبحرين لأسباب اقتصادية، حيث ترسل لهم بعض المنتجات الإسرائيلية لتوزيعها في الكويت والبحرين ومنها إلى باقي إمارات الخليج العربي، كما يقومون بإرسال ما تحتاجه دولة إسرائيل من مواد أولية وما تحتاجه المصانع الإسرائيلية.

وكانت وسيلة الاتصال بين دولة إسرائيل ووسطائها أو وكلائها في الكويت والبحرين هي التلغراف والرسائل البريدية، حيث كانت خدمات البرق والبريد في الكويت والبحرين تحت إدارة شركة البريد البريطانية، لذلك كانت الخدمات البريدية متواصلة بين الكويت والبحرين وإسرائيل وترسل عن طريقها الطرود البريدية والرسائل التي لا تخضع لرقابة الدوائر الجمركية في الكويت والبحرين([517])، وقد قام حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح في عام 1953 بالطلب من إدارة البريد البريطانية تعليق الخدمات البريدية بين الكويت وإسرائيل، والتي أخطرت وزارة الخارجية البريطانية بطلب حاكم الكويت وأرسلت بذلك إلى تل أبيب([518]).

كانت البضائع المنقولة بين الكويت والبحرين من جهة، وإسرائيل من جهةٍ أخرى، تتم بطريقين أحدهما جوي والآخر بري، وكانت همزة الوصل في الطريق الجوي هي قبرص بعد محاولة إسرائيل بواسطة بعض الأجانب أخذ موافقة حاكم البحرين حول إمكانية إعطاء الطيران الإسرائيلي حق الهبوط في البحرين، لكن حاكم البحرين رفض ما لم يكن ذلك جزءاً من تسوية عامة في الشرق الأوسط مع إسرائيل، وعلى وجه الخصوص مع المملكة العربية السعودية([519]). ونتيجة لذلك اتجهت دولة إسرائيل إلى استخدام شركات الطيران الأجنبية المختلفة التي تزور البحرين في نقل البضائع بينها وبين إسرائيل عبر دولة أخرى منها لبنان وسيريلانكا وخاصةً قبرص، فكانت هذه الطائرات تحمل اليهود الروس من هونغ كونغ وتهبط في البحرين حيث تحمل بعض اليهود من الأقلية اليهودية في البحرين مع بعض البضائع ومنها الحديد إلى مطار اللد في إسرائيل عبر قبرص([520])، وقد قامت السلطات اللبنانية بمنع خطوط الطيران التي تمر بإسرائيل من الهبوط في مطارها وخاصةً الطيران القبرصي المار بمنطقة الخليج العربي، مما جعل

السلطات البريطانية تفكر في اتخاذ إجراءات ضد شركة «طيران الشرق الأوسط» اللبنانية في الكويت والبحرين وتعديل لوائح الملاحة الجوية فيهما([521]).

لعبت الشركات الأجنبية وخاصة شركات النفط والمسؤولين البريطانيين في جمارك الكويت والبحرين وبعض إمارات الخليج العربي مثل قطر ودبي، دوراً مهماً في تصدير البضائع التي يشتريها عملاء دولة إسرائيل من اليهود في الكويت والبحرين بالإضافة إلى النفط الذي تشرف عليه الشركات البريطانية والأمريكية، وكانت الجمارك البحرينية تحت إشراف بريطاني حتى عام 1957([522])، كما كانت شركة نفط الكويت والتي تملكها شركتا نفط إنجليزية وأمريكية تهرب الكثير من البضائع إلى إسرائيل لكونها مستثناة من الرقابة الجمركية على وارداتها وصادراتها، بل إن شركة نفط قطر كانت تصدر النفط إلى ميناء حيفا الإسرائيلي([523]).

انحصرت عمليات التهريب ونقل البضائع ما بين منطقة الخليج العربي وإسرائيل في الطريق البري من الكويت عبر العراق أو المملكة العربية السعودية إلى الأردن ولبنان ومنها إلى إسرائيل وبالعكس منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين، ومن أشهر البضائع والسلع التي كانت تهرب عبر هذا الطريق من إسرائيل إلى الكويت وبالعكس هي الذهب، حيث يصدر إلى المنطقة التي ترتفع فيها أسعار الذهب سواءً كانت الكويت أو إسرائيل([524]).

دارت الشبهات في القيام بهذا النشاط تهريب الذهب الى إسرائيل في الكويت حول التاجر اليهودي المولود في البحرين والمقيم في الكويت أنور منشي كوهين، مما جعل مجلة «الإيمان» التي يصدرها النادي الثقافي القومي في الكويت تنشر مقالة كتبها الدكتور أحمد الخطيب بعنوان «كوهين في الكويت» تحرض عليه، وكيف أن وجوده في الكويت مثالاً «للتحدي والاستفزاز يمشي على رجلين ويجرح العزة والكرامة والنخوة والإحساس»([525])، فأصدر الشيخ عبدالله المبارك الصباح المسؤول عن الأمن في الكويت أمراً بمغادرته الكويت في مايو 1953 رغم أنه هو نفسه، أي أنور منشي كوهين، ينفي ذلك([526])، وبعد مغادرة أنور منشي كوهين الكويت افتتح شريكاه بتجارة الذهب في لبنان السوريَّين عارف الصباغ ومحي الدين قزاز محلاً لهما في الكويت بإدارة موفق قزاز الذي تولى أعمال أنور منشي كوهين في تجارة الذهب ما بين الكويت وإسرائيل([527]).

كانت بعض البضائع مثل المواد الغذائية والمواد الخام تهرب من الكويت إلى العراق ومنها إلى الأردن ولبنان حتى إسرائيل، مما جعل الحكومة العراقية تطلب من الكويت في عام 1952 أن تتخذ الإجراءات اللازمة لمضاعفة الرقابة على الحدود لمنع حركة التهريب النشطة([528]).

نتيجة لعمليات التهريب النشطة عبر قبرص وغيرها من الدول جواً ولبنان براً، والتي كان للصهيونية فيها نفوذٌ منذ أوائل ثلاثينات القرن العشرين، وخاصةً لدى الطائفة المارونية، أدى إلى ازدياد النشاط التجاري المتبادل عبر الحدود بين لبنان وإسرائيل في أواسط الثلاثينات([529])، فقد بدأت الدول العربية اتخاذ العديد من الإجراءات لمنع حركة التهريب من وإلى إسرائيل، وخاصة بعد تشكل مكتب المقاطعة العربية بقرار من جامعة الدول العربية عام 1950 لتنسيق الخطط والإجراءات اللازمة لمقاطعة إسرائيل والعمل على تحقيقها، وكانت بعض هذه الإجراءات قد اتخذت قبل تأسيس مكتب المقاطعة عن طريق السلطات المحلية، منها ما اتخذته البحرين من منع هبوط طائرات الشركات الأجنبية في مطارها بدون إذن أو تصريح مسبق في عام 1949([530]).

وكانت السلطات اللبنانية قد رفضت منح شركة الخطوط الجوية القبرصية القادمة والمتجهة من وإلى إمارات الخليج العربي حق الهبوط في مطارها([531])، وحذت الدول العربية الأخرى حذو لبنان وبعضها، مثل المملكة العربية السعودية وسوريا، أوقف عمليات الاستيراد والتصدير من وإلى قبرص، كما بدأ المسؤولون عن المقاطعة العربية بزيارات إلى الكويت والبحرين لحث الحكومتين على إيقاف عمليات التهريب من وإلى إسرائيل، حيث زار الكويت ممثل الجمارك العراقية ومندوبها في مكتب المقاطعة العربية والتقى مع المسؤولين في الكويت([532])، كما قرر المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية في عام 1953 دعوة الكويت والبحرين وإمارات الخليج العربي الأخرى لحضور مؤتمر بيروت لمناقشة القضايا الاقتصادية العربية ومن ضمنها مقاطعة إسرائيل، وقد تلقت الكويت طلباً رسمياً بذلك وفقاً لما ذكرته الصحف المصرية في ذلك الوقت، ولكن لم تصدر تأكيدات من الكويت بذلك([533]).

استمرت تجارة التهريب ما بين الكويت وإسرائيل عبر الخط البري المار بالعراق إلى الأردن ولبنان ثم إسرائيل، أو الخط المار بالسعودية إلى الأردن ولبنان وصولاً إلى إسرائيل، مما جعل الحكومتين العراقية والسعودية تمنعان مرور جميع السيارات القادمة من وإلى الكويت ولبنان عام 1953([534])، وقد ساهمت الإجراءات التي اتخذتها الكويت في مراقبة عمليات التهريب، بالتعاون مع الحكومات السعودية والعراقية واللبنانية، في الحد من عمليات التهريب أوائل عام 1954، في إعادة فتح الطريق البري عبر المملكة العربية السعودية من وإلى لبنان، التي كان إغلاقها من ضمن إجراءاتها للحد من النفوذ اليهودي فيها ومنع بعض اليهود من دخول لبنان ومنهم أحد اليهود البحرينيين([535]).

ثانياً: دور الصحف والمجلات العربية والخليجية في تغير العلاقات بين الأقلية اليهودية والسكان والسلطات المحلية في منطقة الخليج العربي

تناول الكثير من الصحف والمجلات العربية الأحداث المختلفة في منطقة الخليج العربي منذ بدايات القرن العشرين عن طريق ما يصلها من أخبار، وأحياناً من بعض سكان المنطقة من قراء هذه الصحف والمجلات وبعض المشتركين فيها، وكانت هذه الصحف والمجلات العربية وخاصة الصادرة في العراق ومصر، هي المتنفس الوحيد أمام سكان منطقة الخليج العربي في معرفة ما يدور في العالم من حولهم، ويكتبون فيها ما يهتمون به من قضايا قبل أن تصدر بعض الصحف والمجلات في الكويت والبحرين، منها مجلة الكويت لصاحبها عبدالعزيز الرشيد في عام 1928 وصحيفة البحرين لصاحبها عبدالله الزايد في أربعينات القرن العشرين، ثم تلتها صحف ومجلات أخرى.

تناولت بعض الصحف العربية الأوضاع السياسية في منطقة الخليج العربي وخاصة المتعلقة بالتواجد البريطاني في المنطقة ونفوذها ودورها في تمكين الأقلية اليهودية من الاستقرار هناك وخاصة البحرين، وأهم هذه الصحف والمجلات كانت صحيفة الشباب ومجلة الرابطة العربية، وكلتاهما تصدران في القاهرة، وقد حاولت صحيفة الشباب ومجلة الرابطة العربية عن طريق مراسليها في البحرين عام 1938، تحريض السلطة المحلية والمواطنين على معارضة السياسة البريطانية في السماح لليهود في الاستقرار بالبحرين وممارسة التجارة، وطلبت من جميع البحرينيين والعرب مقاطعتهم وعدم التعامل معهم([536])، وفي نفس الفترة في العدد الصادر من مجلة الرابطة العربية بتاريخ 14 ديسمبر 1938 نشرت مقالة بعنوان «صرخة تنبعث من أعماق قلب البحرين» لأحد القراء بتوقيع «ابن الشعب»، تذكر أن العمال والطلبة في البحرين تقدموا إلى حكومتهم بمطالب «وطلب تنفيذها بأسرع وقت لأن فيها الضمان الوحيد لتهدئة الخواطر وتوطيد الأمن»، ومنها «منع اليهود من دخول البلاد وإلغاء جنسيتهم البحرينية»([537]).

لم تنجح هذه الأخبار التي تناولت السماح لليهود بدخول البحرين وممارستهم العمل التجاري، والدعوات لطردهم وإلغاء جنسيتهم البحرينية التي حصل عليها بعضهم بعد صدور قرار الجنسية البحرينية في عام 1937 ومقاطعتهم، في إشعار الأقلية اليهودية بالخطر يهدد استقرارها فيها، بسبب العلاقة الوثيقة التي كانت تربط بينها وبين السلطتين المحلية والأجنبية والسكان المحليين

قبل اشتداد الصراع العربي الإسرائيلي وإعلان قيام إسرائيل واندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1948.

ومع إعلان الأمم المتحدة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود في نوفمبر 1947 بدأت الصحف العربية تنشر الكثير من الأخبار المتعلقة بالأقلية اليهودية في الكويت والبحرين، وكان الكثير من هذه الأخبار غير صحيح ويحمل طابع التحريض ضد الأقلية اليهودية، فقد نشرت كل من جريدة «الأهرام» و «المصري» و «الأساس» و «المقطم» المصرية، و «الدفاع» الفلسطينية خبراً عن قيام مظاهرات في الكويت احتجاجاً على قرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين، وأن الأقلية اليهودية تصدت للمتظاهرين وأطلقت عليهم الأعيرة النارية، وقطعت الأسلاك الكهربائية فهاجت الجماهير المتظاهرة وقتلت بعضهم، وحطمت ممتلكاتهم التي عثروا بينها على وثائق تثبت صلتهم بالصهيونية([538])، وبالطبع كان هذا الخبر عارياً من الصحة، ولم يحدث أن قامت مظاهرات في الكويت احتجاجاً على تقسيم فلسطين([539])، وقد ردت مجلة «البعثة» الكويتية التي كانت تصدر في القاهرة على هذا الخبر ونفته، وبيّنت أن عدد أفراد الأقلية اليهودية في الكويت قليلٌ جداً وليس لهم من العدد أو النفوذ أو الجرأة ما يجعلهم يتصدون لمظاهرة لم تحدث في الكويت، ما عدا تشكيل اللجان الكويتية وجمع التبرعات لدعم القضية الفلسطينية([540]).

استمرت بعض الصحف العربية في نشر الأخبار غير الدقيقة والمحرضة في ما يتعلق بالأقلية اليهودية المستقرة في الكويت والبحرين، منها ما نشرته صحيفة «المصري» الصادرة في القاهرة بتاريخ 3 سبتمبر 1948 من أن مراسلها في بغداد أرسل لها برقية بعنوان «اليهود يهرّبون الأسلحة من الكويت»، تضمّنت معلومات عن اتخاذ الكويت مركزاً لتهريب اليهود والسلاح من العراق وإيران إلى اليهود في فلسطين، حيث ينشط

هناك وكلاء للصهيونية لإمداد العصابات الإرهابية، كما وصفتهم، بما يحتاجونه من مؤن وعتاد وسلاح ورجال([541]).

وقد أثارت هذه الأخبار المنشورة عن الكويت عبدالعزيز حسين، المشرف على بعثة طلاب الكويت في مصر، فأرسل برقية بمضمونها إلى المسؤولين في الكويت، كما أرسل إلى الصحيفة رداً ينفي فيه صحة هذا الخبر، وأيضاً كتبت إحدى الشخصيات الكويتية المعروفة رداً على ما نشرته الصحيفة في مجلة «البعثة» الكويتية نفت فيها الخبر، وذكرت أن الكويت كانت قد أصدرت قراراً بمنع دخول اليهود إلى الكويت ونفت الموجودين فيها([542]), وارتباطاً بالخبر الذي نشرته صحيفة «المصري»، والوارد من مراسلها في العراق، فقد نشرت بعض الصحف العراقية اتهاماً

للشيخ أحمد الجابر الصباح، حاكم الكويت، بأنه يتعامل مع بعض الوكلاء اليهود بهدف استغلال مصائد الأسماك في مياه الكويت، وهدفهم الحقيقي تصدير الأسلحة إلى اليهود في فلسطين([543]).

لقد لعبت مجلتا «البعثة» الكويتية الصادرة في القاهرة منذ عام 1946 و«صوت البحرين» الصادرة في عام 1950، وبخاصة الأخيرة، دوراً كبيراً في نشر الأخبار المختلفة المتعلقة بالأقلية اليهودية في الكويت والبحرين، والربط في أحيانٍ كثيرةٍ بين بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين بالحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، وخاصة بعد إعلان قيام دولة إسرائيل وهزيمة الجيوش العربية ونمو الفكر القومي وانتشاره في الكويت والبحرين، ثم دخلت على الخط نفسه مجلة «الإيمان» التي صدرت في الكويت أوائل عام 1953 عن النادي الثقافي القومي، ومن خلال متابعة ما كانت تنشره هذه المجلات الثلاث يتضح أن هناك تنسيقاً بينها وتبادلاً في نشر الأخبار، وكان لهذه المجلات دورٌ كبيرٌ في تغيير النظرة إلى الأقلية اليهودية المستقرة في الكويت والبحرين وتهديد وجودها واستقرارها السياسي والاقتصادي، وحملها راية المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية للأقلية اليهودية.

أخذت مجلتا «البعثة» و«صوت البحرين» تعيد نشر الأخبار والمواضيع التي كانت تنشرها الصحف العربية وتتناول النشاط الاقتصادي لدولة إسرائيل في منطقة الخليج العربي، وتهريب البضائع المصنوعة في إسرائيل إلى منطقة الخليج العربي، وكانت هذه الصحف قد شنت حملة على إمارات الخليج العربي، وبالأخص الكويت والبحرين، متهمة إياها بأنها وكر ومركز اتصال لتجارة التهريب والمهربين الذين يستخدمون موانئ الكويت والبحرين لتهريب البضائع والمواد الغذائية وغيرها إلى إسرائيل، مما جعل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تكلف الحكومة العراقية مخاطبة المسؤولين في الكويت والبحرين لوضع حد لهذه الأعمال([544]).

وكانت مجلتا «البعثة» الكويتية و«صوت البحرين» منذ بداية صدورهما حتى عام 1952 تناولتا فقط ما يتعلق بالتهريب من وإلى إسرائيل، دون التطرق بشكل واضح لأوضاع الأقلية اليهودية وارتباطها بالحركة الصهيونية وعلاقتها بإسرائيل، ولم تدعوَا لمقاطعتها اقتصادياً واجتماعياً، ومنذ عام 1952 بدأتا في الربط بشكل مباشر ما بين الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين بالحركة الصهيونية ودولة إسرائيل والتحريض ضدها والدعوة لعدم التعامل معها.

لقد ورد في مجلة «صوت البحرين» عدد أغسطس 1952، أن الكويت قد أغلقت الكثير من المحلات التجارية الأجنبية التي تزاحم المحلات الوطنية ولاسيما محلات اليهود، «أما في البحرين فلليهود المنزلة الأولى في كل مكان»([545])، ورغم عدم صحة الجزء الأول من الخبر إلا أنه من الواضح أن الجزء الثاني من الخبر يحمل دعوة للقيام بإجراء تجاه التجار اليهود في البحرين كما

حدث في الكويت، ويوحي بأن هناك تمييزاً يمارس لمصلحتهم ضد التجار المحليين وغيرهم من التجار. وفي العام نفسه ربطت مجلة «صوت البحرين» بشكل مباشر ما بين التجار اليهود في البحرين وإسرائيل التي تأتي منها طرود تحمل بضائع عبر قبرص ولبنان إلى التجار اليهود في البحرين، الذين يصدّرونها إلى المملكة العربية السعودية عن طريق بعض التجار السعوديين([546])، في مقابل شحن كميات من خردة الحديد إلى قبرص ومنها إلى إسرائيل، وقد طلبت المجلة من المسؤولين وولاة الأمر في البحرين اتخاذ إجراءات لمنع البضائع الإسرائيلية من الدخول إلى البحرين وبيعها في متاجر أفراد الأقلية اليهودية، وإيقاف تصدير خردة الحديد إلى إسرائيل.

بدأت مجلة «صوت البحرين» التصريح بضرورة مقاطعة الأقلية اليهودية في البحرين اقتصادياً منذ أغسطس 1952، ودعت السكان المحليين إلى عدم التعامل معهم والشراء منهم، وقد وجهت الدعوة لمقاطعة جميع أفراد الأقلية اليهودية دون استثناء، وبدأت تهدد من يستمر في التعامل معهم بمراقبتهم، وأخذت تنشر منذ عدد فبراير 1953 إعلاناً منفصلاً تدعو التجار العرب والمسلمين لمقاطعة التجار اليهود، وتغريهم بأن هذه المقاطعة ستساهم في ازدياد أرباحهم([547])، وبعكس الدعوة لمقاطعة الأقلية اليهودية في البحرين التي تنشرها الصحف العربية في الثلاثينات والأربعينات، فقد لاقت دعوة مجلة «صوت البحرين» لمقاطعة تجار الأقلية اليهودية في البحرين قبولاً كبيراً لدى السكان والتجار البحرينيين، وخاصةً بعد هجرة أعداد من الأقلية اليهودية إلى إسرائيل واضطرابات ديسمبر 1947 والتي سنتناولها لاحقاً.

حملت مجلة «الإيمان» في الكويت الصادرة في عام 1953 راية المطالبة بمقاطعة الأقلية اليهودية اقتصادياً وطردهم من الكويت، لكن هذه الحملة كانت محدودة الأثر لوجود أفراد معدودين من الأقلية اليهودية في الكويت، ومع هذا فقد كانت المجلة تنشر الكثير من المواضيع المتعلقة بوجود طوابع بريدية إسرائيلية في الكويت وبعض البضائع، وقد أدت هذه الأخبار إلى قيام الحكومة الكويتية بالطلب من شركة البريد البريطانية قطع العلاقات البريدية ما بين الكويت وإسرائيل.

استمرت مجلتا «صوت البحرين» و«الإيمان» بنشر إعلانات مقاطعة الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين، وخاصةً في البحرين بأسلوب الترغيب تارةً بأن مقاطعة التجار من الأقلية اليهودية تجعلهم يجنون الأرباح التي يجنيها هؤلاء، وبأسلوب الترهيب تارةً بإعلانها أنها سوف تنشر أسماء من يتعامل معهم من التجار المحليين والسعوديين حتى تتم مقاطعتهم كذلك([548])، وقد استمرت إعلانات المقاطعة لتجار الأقلية اليهودية في البحرين طوال عام 1953، فلا يكاد يخلو عدد من إعلان يدعو للمقاطعة، بالإضافة إلى الأخبار الأخرى المتعلقة بالتهريب من وإلى إسرائيل

عبر الكويت والبحرين بمساعدة من أفراد الأقلية اليهودية، كالخبر الذي نشر عن أحد وكلاء شركات الأثاث في إسرائيل الذي زار البحرين بصفة صحافي في مارس 1953 لحث الأقلية اليهودية في البحرين على مساعدة إسرائيل والتعلق بها([549]).

اشتدت حملة مجلتي «صوت البحرين» و «الإيمان» ضد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين منذ منتصف عام 1953 وكل من يتعامل معهم من التجار المحليين، فقد نشرت مجلة «صوت البحرين» مقالة نقلتها عن مجلة العرب تحمل تهديداً مباشراً لكل من يعمل لمصلحة إسرائيل من التجار العرب في الكويت والبحرين، بأنه يجب على السلطات المحلية تقطيع أيديهم وأرجلهم من خلاف، والتمثيل بهم ليكونوا عبرةً لغيرهم([550])، بل ونشرت أسماء بعض شركاء تجار الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين من العرب وربطتهم مع شركائهم بإسرائيل، مثل تاجري الذهب السوريَّين محي الدين قزاز وعارف الصباغ، شريكي أنور منشي كوهين التاجر اليهودي المستقر في الكويت، وإبراهيم نونو التاجر اليهودي في البحرين([551])، بالإضافة إلى استخدام الأقلية اليهودية في البحرين نفوذها في الدوائر الحكومية وخاصة الجمارك بالتهريب من وإلى إسرائيل.

أما الكويت فقد ذكرت مجلة «البحرين» أن الأقلية اليهودية فيها تزداد يوماً بعد يوم، حيث تمارس الأعمال التجارية بحماية شركة نفط الكويت C.O.K لهم، والصحيح كما تدعي المجلة أن لهم اتصالات ومخابرات سرية مع إسرائيل لإيصال تجارتها إلى الكويت([552])، ولم يكن هذا الخبر المنشور في المجلة دقيقاً لوجود قلة قليلة جداً من الأقلية اليهودية في الكويت هاجرت في فترات متقطعة، ولم ينتهِ عام 1953 إلا وقد هاجروا جميعهم من الكويت، وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل في مكان آخر من هذه الدراسة.

استمرت المجلات الخليجية، «البعثة» و«صوت البحرين» و«الإيمان»، على نهجها في التحريض على مقاطعة الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين اقتصادياً واجتماعياً وربطهم بإسرائيل وتجارة التهريب منها وإليها، وإعادة نشر ما تنشره الصحف والمجلات العربية من أخبار متعلقة بالأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي وخاصةً الأخبار التي تؤثر سلباً على علاقة السكان والسلطات المحلية بالأقلية اليهودية في الكويت والبحرين، حتى توقفت هذه المجلات عن الصدور في منتصف خمسينات القرن العشرين، وقد نجحت هذه المجلات في مسعاها، وبدأت أوضاع الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين بالتدهور وساءت علاقتهم بالسكان المحليين وبالسلطة المحلية أحياناً.

ثالثاً: تأثر استقرار الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين بالقضيةالفلسطينية وبالصراع العربي الإسرائيلي

بيّنا في فصول سابقة العلاقة الجيدة التي كانت تربط الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي بالسكان والسلطات المحلية والأجنبية والمبنية على التسامح والثقة والتقبل للآخر، ولكن منذ أواخر عام 1947 بدأت هذه العلاقة بالتغير وخاصة في الكويت والبحرين، وكان ظهور دولة إسرائيل المدعومة من الأمم المتحدة والدول الغربية قد خلق توتراً شديداً بين عموم الأقليات اليهودية في الوطن العربي والأغلبية من السكان المحليين، أما في منطقة الخليج العربي فإن صورة هذا التوتر بدت أكثر وضوحاً في البحرين من الكويت لوجود أقلية يهودية كبيرة نسبياً، فبدأت العلاقة تتأزم مع ارتفاع درجة الصراع العربي الإسرائيلي([553]).

وقد لعبت عوامل كثيرة وأسباب مختلفة داخلية وخارجية دوراً أساسياً في تغير العلاقة وانقلابها على النقيض بين الأقلية اليهودية والسكان المحليين في الكويت والبحرين، وهذه الأسباب والعوامل هي:

1 - إعلان الأمم المتحدة تقسيم فلسطين في نوفمبر 1947، وإعلان قيام إسرائيل في مايو 1948، وقيام الحرب العربية الإسرائيلية في العام نفسه، وقيام المظاهرات والاضطرابات في البحرين، وخاصة في ديسمبر 1947 مما جعل الأوضاع غير مطمئنة([554]).

2 - ارتباط بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين بالحركة الصهيونية ودولة إسرائيل منذ عام 1948، وهو ما أكدته الوثائق الأجنبية والصحف والمجلات العربية والأجنبية وتناولناه سابقاً، كما أكدته هجرة عدد من أفراد الأقلية اليهودية في البحرين إلى إسرائيل.

3 - ارتباط منطقة الخليج العربي بالقضية الفلسطينية ودعمها والاهتمام بالصراع الدائر فيها منذ ظهوره، وكانت الكويت تقدم الدعم للفلسطينيين والثوار العرب عن طريق تشكيل لجان التبرعات منذ عشرينات القرن العشرين، وتهريب السلاح لهم في فلسطين عامي 1929 و1936([555])، كما قدمت التبرعات المالية لمساعدة الفلسطينيين، حتى أنهم جمعوا مبالغ كبيرة بلغت عام 1936 مئتي ألف روبية، و30 ألف روبية تبرعات النساء، عدا الحلي والأساور([556])، بالإضافة إلى تشكيل لجنة لجمع التبرعات بعد إعلان الأمم المتحدة تقسيم فلسطين عام 1947، وبلغت التبرعات 500 ألف روبية([557])، أما البحرين فقد تشكلت فيها لجان دعم الفلسطينيين منذ أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، منها لجنة «إعانة أيتام فلسطين»

التي تأسست في يونيو 1939، وصندوق فلسطين برئاسة الشيخ عبدالله الخليفة عم حاكم البحرين في 27 مارس 1948، وتم جمع مبلغ يتجاوز 100 ألف روبية بالإضافة إلى جمع الملابس والأغطية للاجئين الفلسطينيين بعد حرب 1948([558]).

4 - نمو الفكر القومي وانتشاره في منطقة الخليج العربي منذ الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، وخاصةً في الكويت والبحرين تأثراً بنموه في البلدان العربية الأخرى، والذي ساهمت في نموه القضية الفلسطينية وإعلان قيام إسرائيل بمباركة الأمم المتحدة والدول الغربية، وتمثل نمو الفكر القومي في إنشاء الأندية القومية في الكويت والبحرين، منها نادي العروبة في البحرين والنادي الثقافي القومي في الكويت.

5 - دور الصحف والمجلات العربية والخليجية وما تناولته من أخبار وإشاعات ودعوات لمقاطعة الأقلية اليهودية وهو ما سبق أن تطرقنا له.

6 - ظهور الكثير من الشائعات التي تغذيها بعض الصحف والمجلات العربية والأجنبية ويرددها البسطاء من السكان المحليين وتؤكدها بعض الممارسات من قبل بعض أفراد الأقلية اليهودية.

لقد بيّنا سابقاً الدور الذي لعبته الصحف والمجلات العربية والخليجية، وأدت إلى اضطراب العلاقة بين الأقلية اليهودية والسكان المحليين، منها ما سبق أن ذكرناه ونشرته بعض الصحف العربية دون أن تتحقق من مدى صحته، كما كان للأخبار التي تصل من فلسطين منذ منتصف ثلاثينات القرن العشرين عن تعرض العرب الفلسطينيين للقتل على أيدي اليهود هناك دورها في اضطراب هذه العلاقة([559])، وكان للاعتقاد الذي ساد في فترة من الفترات بدعم الأقليات اليهودية في منطقة الخليج العربي للمنظمات الصهيونية في فلسطين، وإرسال المساعدات إلى إسرائيل، وأكدته بعض ممارسات الأقلية اليهودية، أن بدأت الأقلية اليهودية وخاصةً في البحرين تتعرض لبعض الاعتداءات والمضايقات([560]).

كان لانتشار الشائعات بين السكان المحليين، التي نقلت بعضها الصحف العربية دوراً مهماً في تغير هذه العلاقة، وتعرض بعض أفراد الأقلية اليهودية لبعض الاعتداءات، مثل إشاعة إطلاق النار على المتظاهرين في الكويت ومحاولة الأقلية اليهودية في البحرين تسميم المواطنين المحليين، وهما إشاعتان لا يمكن تصديقهما([561])، كما أن تعرض الأقلية اليهودية في البحرين للاعتداءات والنهب في ديسمبر 1947 -سنفصل فيها فيما بعد- ساهم في انتشارها إشاعة أن الحكومة البحرينية

سمحت بنهب منازل الأقلية اليهودية في تلك الأحداث([562])، رغم الدور الكبير الذي لعبته الحكومة البحرينية في حماية الأقلية اليهودية والدفاع عنها.

7 - كان لبعض الممارسات الخاطئة والاستفزازات المقصودة وغير المقصودة لبعض أفراد الأقلية اليهودية دورها في تأجيج مشاعر العداء للأقلية اليهودية وخاصة في وقت كانت فيه المشاعر القومية والرفض لما يحدث في فلسطين في أوجها، ففي الفترة من 2 إلى 4 ديسمبر 1947، قامت مظاهرات احتجاج في البحرين ضد قرار الأمم المتحدة تقسيم فلسطين لمدة 3 أيام، وفي اليوم الأول لهذه المظاهرات (2 ديسمبر 1947) التي عمت شوارع المنامة ساهمت بعض الممارسات لبعض أفراد الأقلية اليهودية في تعرضهم لبعض الاعتداءات وإتلاف ممتلكاتهم وازدياد الاستياء الشعبي، ومنها تبرع تاجر يهودي بقماش أكله العث للاجئين الفلسطينيين في أكتوبر 1948 مما جعل أحد التجار البحرينيين يهدده ويكتب على باب منزله كلمة «صهيوني»([563])، وقد أدت هذه التصرفات غير المسؤولة إلى توتر العلاقة بين الأقلية اليهودية والمواطنين تطور بعضها إلى تعرضهم إلى اعتداءات متكررة منذ أواخر عام 1947.

7 - زيارة العديد من الشخصيات العربية والقيادات الفلسطينية لمنطقة الخليج العربي منذ عشرينات القرن العشرين دعماً للقضية الفلسطينية، ومنها أمين الحسيني رئيس اللجنة العربية العليا في فلسطين، الذي زار الكويت في عام 1924([564])، وزار البحرين في 24 يناير 1948 جمال الحسيني الذي ترأس كذلك اللجنة العربية العليا والتقى حاكم البحرين وكبار الشخصيات البحرينية وألقى خطبة أمام عدد كبير من البحرينيين قال فيها: «إنه لن يكون هناك مكان لليهود في العالم العربي»، وطلب دعم الفلسطينيين بالسلاح([565])، كما زار البحرين في 21 مارس 1948 جمال بركات، قريب رئيس اللجنة العربية العليا في فلسطين جمال الحسيني يحمل رسائل إلى حاكم البحرين ورئيس لجنة إعانة فلسطين الشيخ عبدالله بن عيسى الخليفة يشكرهم فيها وشعب البحرين لدعمهم وتبرعاتهم لمصلحة فلسطين([566])، وقد أدت هذه الزيارات والترحيب الكبير الذي لقيته هذه الشخصيات من قبل البحرين حكومةً ومواطنين وإلقاء الخطب الحماسية إلى ارتفاع مستوى التفاعل والحماس للقضية الفلسطينية على حساب علاقتهم بالأقلية اليهودية، فكلما زاد هذا الحماس والتفاعل من قبل السكان المحليين تجاه القضية الفلسطينية تضررت علاقتهم بالأقلية اليهودية.

رغم ازدياد حدة الأصوات الرافضة لوجود الأقلية اليهودية، فقد كانت الشخصيات البحرينية المهتمة بالشأن العام والقضية الفلسطينية وأعضاء لجنة إعانة فلسطين توجه الكثير من الدعوات للبحرينيين بضرورة التفريق بين اليهودية والصهيونية، وأن هناك يهوداً لا يؤيدون إسرائيل ويعيشون مع العرب في سلام، ففي 3 نوفمبر 1947 أقيم اجتماع عام في البحرين لجمع التبرعات

لدعم الفلسطينيين برئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى الخليفة، وألقيت الخطب الحماسية الداعية للتبرع حرص خلالها الخطباء على التمييز ما بين اليهودية والصهيونية([567])، حيث رأت هذه الشخصيات الوطنية، كما وصفوا أنفسهم، أن كراهية اليهود كديانة ممكن أن يستفيد منها المستعمر الإنجليزي ضد حركة التضامن الواسعة في البحرين لصالح الفلسطينيين، لذلك عملوا ما استطاعوا ضد انتشار تلك الكراهية([568])، وهذا يعني تضامن بعض أفراد الأقلية اليهودية في البحرين مع الفلسطينيين، في الوقت الذي ظهرت فيه بعض صور الكراهية والعداء للأقلية اليهودية، رغم أن أنور منشي كوهين أحد أفراد الأقلية اليهودية في البحرين والكويت يذكر أنه عند إعلان تقسيم فلسطين وعند إعلان قيام دولة إسرائيل لم يتعرض لأية مضايقة من السكان المحليين أو السلطة المحلية في الكويت والبحرين([569]).

أخذت العلاقة بين أفراد الأقلية اليهودية والسكان المحليين في الكويت والبحرين تتغير، واتخذ التغير عدة مظاهر مختلفة كالتالي:

1 - المقاطعة الاقتصادية للأقلية اليهودية

بدأ السكان المحليون في الكويت والبحرين استخدام سلاح المقاطعة في البداية للبضائع التي تأتي من فلسطين وتنتجها المصانع اليهودية والأجنبية هناك، ويكتب عليها «صنع في فلسطين» منذ ثلاثينات القرن العشرين، وتباع في محلات ومتاجر الأقلية اليهودية، وكانت هذه المقاطعة بموافقة السلطات المحلية، ويذكر أنور منشي كوهين اليهودي الذي عاش في الكويت والبحرين أنه في أحد أيام عام 1947 كان في زيارة لمتجر أحد اليهود في البحرين لبيع الأقمشة والعطورات النسائية، فجاء أحد العاملين في شرطة البحرين وطلب من اليهودي صاحب المتجر أن لا يبيع هذه العطورات التي كتب عليها بالإنجليزي صنع في فلسطين لأن المصانع اليهودية في فلسطين هي التي تنتجها([570]).

ومنذ إعلان الأمم المتحدة تقسيم فلسطين في نوفمبر 1947 وإعلان قيام دولة إسرائيل في مايو 1948 بدأت دائرة المقاطعة الاقتصادية تتسع وتشمل جميع أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين، وكانت تخرج الدعوات المحرضة على هذه المقاطعة ، وقد كتب الشاعر الكويتي فهد بورسلي في عام 1948 قصيدة يحرض فيها على المقاطعة فيقول:

حلال الناس يسبونه سبي

خالفونا وخالفوا دين النبي

قاطعوهم من كبير ومن صبي

خلوا تبور السلع في الجامة([571])

ظهرت كذلك العديد من الدعوات لمقاطعة الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين اقتصادياً من خلال توزيع المنشورات والملصقات، والتي دعت لمقاطعة شملت في البحرين الهنود من غير المسلمين والذين وصفتهم المنشورات بأشقاء اليهود، مما جعل المسؤولين البريطانيين يشكون أن من وزع هذه المنشورات هم الهنود المسلمون في البحرين([572])، كما شملت المقاطعة بعض المؤسسات المالية لكون عددٍ كبيرٍ من العاملين فيها من الأقلية اليهودية، مثل البنك الشرقي BANK EASTERN في البحرين، لذلك بدأ البنك يفقد الكثير من زبائنه منذ عام 1947 لصالح البنك الإمبراطوري الإيراني([573])، كما حامت حول البنك الكثير من الشكوك حول ملكية يهود في بريطانيا له، مما جعل المملكة العربية السعودية ترفض طلباً تقدم به البنك لافتتاح فرع له في منطقة الخبر عام 1953([574]).

وعلى الرغم من هذه الدعوات والمنشورات التي تدعو لمقاطعة الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين اقتصادياً، وعلى الرغم من تطور الأحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية من إعلان تقسيم فلسطين وقيام دولة إسرائيل واعتراف الأمم المتحدة والدول الكبرى بها، إلا أن هذه المقاطعة الاقتصادية حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين كانت محدودة الأثر ولم تلق التأييد الفعال من قبل السكان المحليين.

منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين ونتيجة لهجرة عدد من أفراد الأقلية اليهودية من البحرين إلى إسرائيل، ولارتباط بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين بالحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، وظهور مجلات خليجية دعت إلى المقاطعة الشاملة للأقلية اليهودية في الكويت والبحرين، أصبحت حركة المقاطعة أكثر فاعلية وتلقى تأييداً متزايداً من السكان المحليين، كما أخذت طابعاً أكثر حدةً من خلال ما كانت تطلقه هذه المجلات من تشبيه من لا يؤيدون المقاطعة بالخونة وأعوان دولة إسرائيل وأعداء الله ورسوله ، وكانت مجلتا «صوت البحرين» و «الإيمان» تنشران الكثير من الإعلانات التي تحث على مقاطعة الأقلية اليهودية وكل من يتعامل معها من تجار وسكان محليين من عرب وغيرهم، حتى كاد لا يخلو عدد من أعداد المجلتين من دعوة للمقاطعة والتهديد بنشر أسماء من لا يلتزم بالمقاطعة([575]).

أثرت حركة المقاطعة الاقتصادية للأقلية اليهودية في البحرين على من يعمل منهم في النشاط التجاري منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين، مما جعلهم يحاولون الالتفاف على هذه

المقاطعة والتقليل من آثارها عن طريق تشجيع وترغيب التجار والمستهلكين في التعامل معهم من خلال عدة وسائل، منها البيع بالأجل أو الأقساط، وإعطاء تسهيلات في دفع قيمة البضاعة، وبيع البضائع بالجملة للتجار المحليين أو القادمين من المملكة العربية السعودية عن طريق وسيط من السكان المحليين، أو تصديرها إلى المملكة العربية السعودية بأسماء غير يهودية عن طريق تسجيل رخص الشحن باسم أحد التجار العرب أو البحرينيين حتى تسمح الجمارك السعودية بدخولها([576]).

استمرت هذه المقاطعة الاقتصادية للأقلية اليهودية في البحرين حتى بداية السبعينات من القرن العشرين لكونها الدولة الخليجية العربية الوحيدة التي تواجدت فيها أقلية يهودية في ذلك الوقت، ويقول الكاتب البحريني خالد البسام: «وما زلت أتذكر تلك المقاطعة لدكاكين اليهود في سوق المنامة عندما كنا نمرّ عليها ونحن أطفال في منتصف الستينات وهي خاوية إلا على أصحابها»([577]).

2 ـ المقاطعة الاجتماعية للأقلية اليهودية

احتفظ بعض السكان المحليين بعلاقاتهم الاجتماعية مع الأقلية اليهودية باعتبار أفرادها يهوداً فقط، وأن العداء موجه فقط إلى المؤمنين والداعمين للحركة الصهيونية([578])، وفي محاولة من الأقلية اليهودية في البحرين رفض إلصاق تهمة الصهيونية بها والاحتفاظ بعلاقاتها الوثيقة بالسكان المحليين، قامت شخصيات يهودية بإصدار بيان باسم «الجالية الإسرائيلية في البحرين» في ديسمبر 1947 يرفضون فيه قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ويعلنون فيه وقوفهم كعرب إلى جانب فلسطين ومحاربة الصهيونية([579])، وقد أرسل البيان إلى حاكم البحرين والمعتمد السياسي البريطاني ومستشار حكومة البحرين والمسؤولين والقضاة ورؤساء الأندية والبلديات والمؤسسات الحكومية والتجارية والبنوك، لكن هذا البيان استقبلته الأندية الأهلية البحرينية ببرود شديد وتشكك واضح، مما يدلل على انتشار المقاطعة الاجتماعية للأقلية اليهودية في البحرين، وكان الترحيب الوحيد ببيان الجالية الإسرائيلية قد جاء من «نادي الثقافة الرياضي» الذي لم يكن له ثقل كبقية الأندية مثل «العروبة» و«الأهلي» و«البحرين»، أما الأندية الأخرى فمعظمها تجاهل البيان، وبعضها الآخر فقط ذكر في محضر اجتماعاته أن النادي استلم بياناً من الجالية الإسرائيلية([580]).

لم تكتف بعض الأندية البحرينية بمجرد عدم التعليق على بيان «الجالية الإسرائيلية في البحرين»، فقد أرسل أمين سر «نادي العروبة» رسالة إلى رئيس «النادي الأهلي» في 5 ديسمبر 1947 يدعوه بدافع «الغيرة العربية إلى طرد بعض الأعضاء اليهود في النادي، وأن نادي العروبة

إدارةً وأعضاء يرون في بقاء اليهود أعضاء في النادي الأهلي أمراً لا يجوز استمراره»([581])، ويصادف ملاحظة تاريخ إرسال نادي العروبة لطلب طرد الأعضاء اليهود إلى النادي الأهلي اليوم التالي لانتهاء المظاهرات والاضطرابات التي حدثت في الفترة من 2 إلى 4 ديسمبر 1947، وكيف أثرت هذه الاضطرابات في بروز المقاطعة الاجتماعية للأقلية اليهودية في البحرين، وخاصة أن نادي «العروبة» الذي تأسس في عام 1939 كان من أوائل أعضائه يهود، وقام بتغيير أحد قوانينه الأساسية للسماح بقبول اليهود كأعضاء في النادي([582]).

ومن صور المقاطعة الاجتماعية للأقلية اليهودية في الكويت والبحرين رفض التبرعات التي كان يقدمها بعض أفراد الأقلية اليهودية دعماً للقضية الفلسطينية، كما كان يحدث في البحرين حتى عام 1948، عندما كانت توجه لهم الدعوات لحضور اجتماعات جمع التبرعات للفلسطينيين([583])، ففي عام 1947 في الكويت تمت الدعوة لجمع التبرعات لصالح القضية الفلسطينية بعد إعلان تقسيم فلسطين، وكان ممن أراد التبرع الثري اليهودي كورجي روفائيل يعقوب، لكن تبرعاته تم إرجاعها بحجة أنه يهودي ولا يجب أن تؤخذ منه تبرعات([584]).

استمرت حملة المقاطعة الاجتماعية للأقلية اليهودية بالبحرين في الخمسينات من القرن العشرين، حيث حملت مجلة «صوت البحرين» لواء هذه الحملة، ودعت إلى مقاطعتهم، وانتقدت من يزورهم في منازلهم، وهددت بنشر أسمه إذا لم يتوقف عن ذلك([585])، كما كانت تتجاهل متعمدةً الأقلية اليهودية في ما تتعرض له من أحداث مختلفة كنوع من المقاطعة الاجتماعية، ففي فبراير من عام 1954 سقطت طائرة تابعة لشركة الطيران البريطانية بعد إقلاعها من البحرين متجهةً إلى لندن، وكان من ضحاياها 3 طالبات بحرينيات واحدة مسلمة وهي ليلى حسين يتيم، وطالبتان من الأقلية اليهودية في البحرين هما راشيل ونانسي يوسف خضوري، لكن مجلة صوت البحرين تألمت لهذا الحادث ومقتل الطالبة البحرينية المسلمة، وتجاهلت الطالبتين اليهوديتين البحرينيتين([586])، وواصلت مجلة «صوت البحرين» انتقادها لبعض الممارسات التي رأت أنها متعارضة مع سياسة المقاطعة الاجتماعية للأقلية اليهودية، منها تدخل بعض الشخصيات البحرينية لدى والد طفل توفي نتيجة حادث تسبب به يهودي دون قصد والطلب من والد الطفل التنازل عن القضية، وقبول اليهودي يوسف خضوري كعضو في النادي «الأهلي» البحريني في أواخر عام 1952([587]).

شملت مقاطعة السكان المحليين الاجتماعية في البحرين بالإضافة إلى الأقلية اليهودية جميع الأجانب من الغربيين وخاصة البريطانيين للدور الذي لعبته بلدانهم في تقسيم فلسطين والموافقة على إعلان قيام دولة إسرائيل والاعتراف بها، حتى أن رئيس شركة نفط البحرين ورؤساء الشركات

البريطانية رفضوا جمع التبرعات من موظفيهم البحرينيين لصالح صندوق إعانة فلسطين بناءً على طلب رئيس الصندوق الشيخ عبدالله بن عيسى الخليفة، واحتجاج المعتمد البريطاني على هذا الطلب مع رفض تخصيص 10% من إيرادات سباق الخيل السنوي لصالح القضية الفلسطينية([588])، فبعد مظاهرات ديسمبر 1947 في البحرين ظهرت إعلانات ونشرات تدعو إلى مقاطعة مناسبات وأعياد الأجانب وأهمها أعياد الميلاد وسباق الخيل السنوي([589]).

3 ـ تعرض الأقلية اليهودية لمضايقات واعتداءات

بدأت الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين تتعرض للمضايقات والاعتداءات منذ عام 1947 نتيجة للكثير من العوامل والأسباب التي تطرقنا لها سابقاً، وقد تراوحت تلك المضايقات والاعتداءات ما بين التهديدات الكلامية والاعتداءات الجسدية وعمليات النهب والتخريب، لكنها لم تصل في أي مرحلة من المراحل إلى أن تكون ظاهرة عامة أو اعتداءات مستمرة يقوم بها السكان المحليون، بل إن أقصى ما تعرضت له الأقلية اليهودية في البحرين لم يكن للبحرينيين أي علاقةٍ به، كما أن هذه الاعتداءات والمضايقات لم تستمر فترةً طويلة.

تعتبر الأحداث التي جرت بعد إعلان الأمم المتحدة تقسيم فلسطين في نوفمبر 1947 من أصعب الفترات التي مرت بها الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، فقد خرجت الدعوات لقيام المظاهرات في الكويت والبحرين الرافضة لهذا القرار، لكن هذه المظاهرات لم تتم في الكويت بعكس البحرين، ففي الكويت علم حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح أن طلاب المدارس والمهتمين بالقضية الفلسطينية يخططون للقيام بمظاهرات ضد القرار، فطلب قادتهم وأولياء أمور الطلاب وحذرهم من القيام بذلك، فاكتفوا بجمع التبرعات لصالح الفلسطينيين([590]).

أما في البحرين فقد قرر الداعون إلى قيام المظاهرات من اللجان الوطنية والشعبية أو من وصفتهم الوثائق البريطانية بالناشطين سياسياً في الشأن المحلي أن تكون لمدة 3 أيام من 2 إلى 4 ديسمبر 1947، وقبل قيام هذه المظاهرات يقول عبدالعزيز الشملان أحد عناصر الحركة الوطنية في البحرين: «إن الوطنيين البحرينيين أرسلوا الكثير من الرسل إلى اليهود لتهدئة روعهم والتأكيد لهم أن المظاهرات لن تمسّهم بسوء»([591]).

بدأت مسيرة ومظاهرة اليوم الأول 2 ديسمبر 1947 الساعة الحادية عشرة صباحاً عندما خرج بعض طلاب المدارس في المحرق من مدارسهم وطلبوا من الطلاب الآخرين الانضمام إليهم والتوجه إلى مدارس المنامة وحثّ الطلاب هناك على الانضمام للمظاهرة رغم أن المدارس لم تكن مغلقةً رسمياً([592])، كما أغلقت المحلات والمكاتب في المنامة والمحرق، أما بعض المحلات

القليلة التي ظلت مفتوحة كان الأطفال يذهبون إليها ويصيحون بمن فيها لإغلاق محلاتهم ومتاجرهم، وكانت هذه المحلات والمتاجر يملكها مسلمون وأغلقوها دعماً للمظاهرة، أما أصحاب المحلات والمكاتب والمتاجر من الهنود الهندوس واليهود فقد تبعوا المسلمين في ذلك، وقد اعتبر حاكم البحرين إغلاق المحلات والمتاجر أثناء المظاهرات شأناً خاصاً بالتجار وأصحاب المحلات ولا يتطلب موافقته، رغم أنه لم يرغب أن يعطي انطباعاً بأنه يدعم المظاهرات، لذلك لم يصدر قراراً بإغلاق المدارس والمكاتب الحكومية رسمياً في اليوم الأول لانطلاقها([593]).

شارك بالمظاهرة، إلى جانب المهتمين بالشأن السياسي والقضية الفلسطينية وطلاب المدارس والشباب، مجموعة من الأشخاص وصفتهم الوثائق البريطانية بالغوغاء والرعاع والمتسكعين([594])، كما أن عدداً من البحارة العجم انضموا إلى المظاهرة وأخذوا يضربون صدورهم وينشدون الأناشيد الدينية التي يرددونها عادةً خلال أيام عاشوراء ظناً منهم أن المظاهرة كانت مناسبة دينية للشيعة([595]).

اتجه المتظاهرون إلى منطقة السوق في المنامة وهم يحملون أعلام البحرين والمملكة العربية السعودية والعراق ومصر والدول العربية الأخرى وهم يهتفون ضد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والشيوعية والصهيونية وتحيز البريطانيين ضد الفلسطينيين([596])، وأثناء مرور المظاهرة بمنطقة السوق تعرض كما يذكر تشارلز بلجريف BELGRAVE CHARLES مستشار حكومة البحرين الدكتور هاريسون HARRISON الطبيب في الإرسالية العربية (الأمريكية) للشتم ووصف بالشيوعي، رغم أن المعتمد البريطاني في البحرين لم يذكر تعرضه لمثل هذا الاعتداء اللفظي لدى مروره بالموكب([597])، كما ذكرت الوثائق البريطانية وتشارلز بلجريف BELGRAVE CHARLES عدة اعتداءات ساهمت فيها بشكل كبير تصرفات غير مسؤولة من قبل بعض أفراد الأقلية اليهودية، رغم ادعاء تعرض امرأة يهودية مسنّة ورجل دين يهودي للضرب دون تأكيد وقذف بعض البيوت التي يسكنها يهود ومسيحيون عراقيون.

أثناء مرور المظاهرة بمنطقة السوق صادف أن مرت سيارتان إحداهما ليهودي يدعى يوسف خضوري والأخرى تحمل عدداً من اليهود، وقد رفض سائق السيارة التي تحمل عدداً من اليهود التوقف للسماح للمظاهرة بالمرور، مما أثار المتظاهرين، فتم رمي السيارتين بالحجارة فكسر زجاجهما، وأحدثوا بعض الإصابات بالركاب فهرب أحد السائقين وترك السيارة([598])، ثم اتجهت المظاهرة للمرور بالبنك الشرقي BANK EASTERN فقام أحد الموظفين اليهود في البنك كما يذكر المعتمد البريطاني في البحرين بإثارة غضب المتظاهرين عندما أخذ بالضحك في مواجهة المتظاهرين، وكأنه بذلك يقلل من شأن المظاهرة والمتظاهرين، فقام البعض برمي البنك بالحجارة

فهشمت بعض نوافذه([599])، ويعتبر هذان الحادثان أهم أحداث اليوم الأول للمظاهرات واللذان جاءا كردة فعل على قيام بعض أفراد الأقلية اليهودية في البحرين بإثارة المتظاهرين المتحمسين، كما أن هذين الحادثين قام بهما بعض المتظاهرين، وربما كانوا من صغار السن من طلاب المدارس، حتى أن مستشار حكومة البحرين تشارلز بلجريف BELGRAVE CHARLES والمعتمد البريطاني في البحرين لم يحمّلا منظمي المظاهرة مسؤولية هذه الأحداث، واستكملت المظاهرة الصباحية بمظاهرة أخرى بعد الظهر ولكن كانت سلمية دون حوادث تذكر، ثم توجه في المساء أربعة بحرينيين من زعماء المظاهرة إلى حاكم البحرين وهم: سعد الشملان، خليل المؤيد، جاسم كانو، ومحمد بن مبارك الفاضل، وطلبوا من الحاكم إغلاق المدارس والمكاتب الحكومية في اليوم التالي فوافق على ذلك([600]).

في اليوم الثاني للمظاهرات، الموافق 3 ديسمبر 1947، قامت مظاهرة أضخم من المظاهرة السابقة وأكثر تنظيماً ودون حوادث تذكر في الفترتين الصباحية والمسائية، وكان رجال الشرطة يسيرون في مقدمة المظاهرة التي اتجهت إلى المسجد الجامع في المنامة، وهناك خطب قاضي السنّة خطبةً يبدو أنها تحريضية مما جعل حاكم البحرين يعنّفه عليها([601])، ثم اتجهت المظاهرة إلى أمام مبنى الجمارك حيث يتواجد حاكم البحرين فهتفوا له وحيوه وحيوا ملك مصر والملك عبدالعزيز

آل سعود ومختلف القادة العرب، فقام الحاكم برد التحية عليهم وغادرت المظاهرة([602])، وفي المساء التقى منظمو المظاهرة بالمسؤولين عن المأتمين الفارسي والبحريني للشيعة واتفقوا على تنظيم مرور المظاهرة في اليوم الثالث بالمأتمين لتكون المظاهرة أضخم وشاملة لجميع أطياف المجتمع البحريني.

عاشت الأقلية اليهودية في اليوم الثاني للمظاهرات، نتيجة لبعض أحداث اليوم الأول للمظاهرات، حالة من الخوف والذعر مما جعلهم يبقون في منازلهم طوال اليوم، وبعضهم اتجه خلال الليل إلى منازل جيرانهم، والقليل منهم غادروا المدينة واختبأوا في مكان آخر([603])، وقد قامت حكومة البحرين باتخاذ إجراءات أمنية مكثفة لتطمين الأقلية اليهودية وحمايتهم وممتلكاتهم، فأقامت مراكز أمنية في المدينة، كما كانت دوريات الشرطة تتجول في الأسواق والشوارع التي تقع فيها منازل الأقلية اليهودية، وحول البنك الشرقي الذي لم تفتح أبوابه في هذا اليوم([604]).

في اليوم الثالث للمظاهرات، الموافق 4 ديسمبر 1947، وعلى الرغم من إعلان إعادة فتح المدارس في هذا اليوم، فقد كان عدد المشاركين في مظاهرة اليوم الثالث أكبر من اليومين السابقين، فلم يحضر طلاب المدارس إلى مدارسهم وبعض المعلمين والمعلمات وفضلوا المشاركة في المظاهرة، بالإضافة إلى مشاركة المأتمين الفارسي والبحراني في المظاهرات مع عدد كبير من

الحمالين في ميناء البحرين والبحارة من العجم وبعض العمانيين ومن وصفتهم الوثائق البريطانية بالرعاع ولصوص السوق والبغايا([605])، وهم من حمّلتهم جميع المصادر المحلية والأجنبية الأحداث التي جرت في هذا اليوم.

ضمت مظاهرة اليوم الثالث مركبة نقل استخدمت كمنبر لإلقاء الخطب الحماسية باستخدام مكبر للصوت، وتحمل صورة كبيرة لمفتي

فلسطين أمين الحسيني، وقد رافق المظاهرة عدد كبير من رجال الشرطة الذين تواجدوا في مقدمة المظاهرة ووسطها مما أعطى الانطباع بأن المظاهرة كانت بموافقة الحكومة البحرينية([606])، وتقدمت المظاهرة إلى المأتم الفارسي ودخلته وألقيت الخطب الحماسية، وبعد خروج المظاهرة تبعها حشد ضخم من العجم وغالبيتهم من البحارة في الميناء وبائعي الماء وصغار البائعين، واتجهت المظاهرة إلى مبنى بلدية المنامة، وكانت المظاهرة حتى وصولها إلى المبنى تسير بصورة منظمة([607]).

بدأت الأحداث في هذا اليوم بالتغير من مظاهرة سلمية ومنظمة إلى مظاهرة تعمّها الفوضى منذ ادعاء أحد الصبية المشاركين في المظاهرة بأنه قذف بحجر من منزل يهودي وشاركه بعض المتظاهرين بتأييد ادعائه وشكك المعتمد البريطاني في صحة الادعاء رغم ثبوت إصابة الولد ونقله إلى المستشفى([608])، فاتجهت المظاهرة إلى الكنيس اليهودي دون وجود نية لدى المتظاهرين بمهاجمته، وربما كان الاتجاه إلى الكنيس اليهودي والمرور به ضمن خطة سير المظاهرة كما رتب منظموها مسبقاً.

عند وصول المظاهرة إلى الكنيس اليهودي قامت بالهتاف الرافض لقرار تقسيم فلسطين ثم واصلت مسيرها، فاندفع حشد من الناس كانوا في المؤخرة إلى الكنيس رغم محاولة رجال الشرطة وبعض منظمي المظاهرة منعهم، ومنذ هذه اللحظة خرجت المظاهرة تماماً عن السيطرة([609])، حيث قام من ذكرت الوثائق البريطانية بأنهم البحارة والحمالين من العجم والعمانيين العاملين في الميناء والرعاع ولصوص السوق، بمشاركة بعض البغايا اللاتي يسكن بجوار الكنيس باقتحام الكنيس وتكسير أبوابه وشبابيكه وقلعها ونهب وتخريب ما بداخله، ونهب منزل يهودي مجاور له([610])، فتم استدعاء عدد إضافي من رجال الشرطة، وأعطيت الأوامر لهم بإطلاق النار في الهواء فهرب المهاجمون.

أدى انتشار إشاعة سريعة بين المتظاهرين نتيجة لاقتحام الكنيس اليهودي بأن الحكومة سمحت بنهب منازل اليهود وممتلكاتهم إلى الاتجاه نحو منازل الأقلية اليهودية ودكاكينهم بمشاركة

النساء لنهبها([611])، فتم نهب عدد من المنازل والدكاكين وتجريدها من محتوياتها من الأثاث والأسرة والخزانات وأواني الطبخ وتخريب ما لا يمكن حمله، ومحاولة إحراق المنازل والاعتداء على سكانها من النساء والأطفال في غياب مستغرَب للشباب من اليهود الذين لم يفعلوا شيئاً لحماية منازلهم وأسرهم، مما جعل تشارلز بلجريف BELGRAVE CHARLES يتساءل عن ذلك([612])، وقد قامت الشرطة بمهاجمة الأشخاص الذين قاموا بنهب منازل ودكاكين الأقلية اليهودية بأعقاب البنادق وإخراجهم من المنازل بالقوة وإخلائها من المهاجمين بعد إصابة وجرح واعتقال بعضهم.

على الرغم من أن هذه الأحداث لم تستمر أكثر من ساعة خلال صباح 4 ديسمبر 1947 إلا أنه تم نهب 12 منزلاً سكانه من الأقلية اليهودية، وغالبيتهم من اليهود العجم، رغم محاولة بعض المصادر اليهودية رفع عدد المنازل التي تم نهبها وتخريبها إلى 35 أو 37 منزلاً([613])، وكان من ضمن المنازل المنهوبة منازل 3 مدرسات يهوديات يعملن بمدرسة الإرسالية العربية (الأمريكية) مما جعل الإرسالية تتساءل: كيف تعود المدرسات اليهوديات لتدريس الطالبات المسلمات بعد نهب إخوتهن وآبائهن لمنازل المدرسات اليهوديات([614])؟ وقد تم نهب 3 محلات صغيرة بالإضافة إلى الكنيس اليهودي، كما ذهب إلى المستشفى من الأقلية اليهودية حوالى 40 شخصاً بقي منهم في المستشفى 12 شخصاً لأسباب طبية والبقية لهم علاقات بالأشخاص المصابين أو من هوجمت منازلهم، وهناك 3 سيدات حالتهن خطرة جراء إصابتهن في أعمال الشغب ولكنهن تشافين فيما بعد، وصبي أعمى أصيب في تلك الحوادث، بالإضافة إلى إصابة عدد من رجال الشرطة تجاوزت أعدادهم عدد المصابين من اليهود([615])، كما توفيت امرأة يهودية مسنّة اختلفت المصادر في سبب وفاتها ما بين تعرضها للضرب في هذه الأحداث وما بين تعرضها للوطء بالأرجل دون قصد أثناء هذه الأحداث([616]).

اتخذت الحكومة البحرينية العديد من الإجراءات لحماية الأقلية اليهودية وممتلكاتها نتيجة لأعمال الشغب في صباح اليوم الثالث للمظاهرات، فوضعت دورية شرطة في المنامة مع وضع حراسة عند جميع منازل الأقلية اليهودية في منطقة السوق، وأصدرت قراراً بحظر التجول ومنع تجمع أكثر من 5 أشخاص، كما قامت باستعادة الكثير من الأشياء المنهوبة من منازل الأقلية اليهودية ودكاكينهم([617])، وكانت هذه الإجراءات هي إجراءات سريعة لإيقاف أعمال الشغب التي من الممكن أن تعود مرة أخرى، كما اتخذت إجراءات لاحقة منها إصدار حاكم البحرين في 8 سبتمبر 1947 إعلاناً يحظر فيه القيام بأي مظاهرات، وإصدار إدارة المعارف بياناً تحث فيه مدراء

المدارس على استعمال نفوذهم للمحافظة على النظام ومعاملة أبناء اليهود كسكان البحرين الآخرين وإنزال العقاب المناسب بمن يتخطى هذه الحدود([618]).

ومن الإجراءات اللاحقة التي اتخذتها حكومة البحرين للتأكد من عدم تكرار الأحداث السابقة ولتخفيف معاناة الأسر اليهودية المتضررة قام حاكم البحرين بدعوة أحد أبناء الأقلية اليهودية المعروفين في البحرين وهو يوسف خضوري، وطلب منه أن يحصر أسماء اليهود المتضررين من أحداث الشغب خسائرهم حتى تدرس الحكومة تعويضهم مقابل أن يعيدوا فتح دكاكينهم ومتاجرهم حتى لا يزداد التوتر، كما كتب بعض اليهود إلى المعتمد البريطاني يطلبون مساعدته في ما تعرضوا له وتعويضهم مادياً، لكن هؤلاء بالغوا في قيمة خسائرهم، وذكروا أنه قد سرق منهم مبالغ كبيرة فرفضت طلباتهم([619])، كما تمت محاكمة المتهمين في أحداث الشغب ممن تم إلقاء القبض عليهم، وصدرت بحقهم أحكامٌ بالسجن من 3 إلى 9 شهور، ويبلغ عددهم 49 شخصاً من غير رعايا البحرين، وهم 25 من العجم، 10 من رعايا المملكة العربية السعودية، و8 عمانيين، 2 من البلوش، عراقيان، قطري واحد، وأحد المسلمين الهنود([620]).

وقد نجحت الإجراءات التي قامت بها الحكومة البحرينية بعدم تكرار الأحداث السابقة التي تضررت منها الأقلية اليهودية في البحرين حتى عندما أعلن قيام دولة إسرائيل في مايو 1948، ويقول تشارلز بلجريف BELGRAVE CHARLES مستشار حكومة البحرين الذي عاصر تلك الأحداث: «كانت تلك الأحداث مؤسفة جداً لكننا خرجنا بفائدة عظيمة حيث وضعت نهاية لاعتداءات البحرينيين على الجاليات اليهودية رغم بقاء القليل منها»([621]).

رغم نجاح إجراءات الحكومة البحرينية لوضع حد لأحداث ديسمبر 1947 والتقليل من حدة التوتر، إلا أن مدير شرطة نفط البحرين راسيل براون BROWN RUSSELL استلم تهديدات بتخريب مصفاة عوالي النفطية في البحرين إذا لم يتم فصل بعض الموظفين اليهود في الشركة، مما جعل مدير الشركة يبدي قلقه للمعتمد البريطاني من عدم وجود قوة كافية في البحرين لحماية المصفاة، فطلب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي تواجد سفينتين بريطانيتين في الخليج العربي لتقديم المساعدة في البحرين عند الضرورة([622])، ورغم عدم ثبات صحة هذه التهديدات وتنفيذها إلا أن القنصل الأمريكي في مدينة الظهران النفطية السعودية والقريبة من البحرين أخبر المعتمد السياسي في البحرين أن الخطط قد وضعت لإجلاء الأمريكيين من البحرين إلى الظهران عند الضرورة بعد أحداث 4 ديسمبر 1947 في البحرين([623])، ولم يتم تنفيذ تلك الخطط لعدم الحاجة لذلك، لكن ذلك لم يمنع قيام المراسلات بين المعتمد البريطاني وحاكم البحرين يطلب فيها

الأول معرفة الإجراءات التي ينوي حاكم البحرين القيام بها في حالة حدوث اضطرابات جديدة كما حدث في 4 ديسمبر 1947([624]).

على الرغم مما تعرضت له الأقلية اليهودية في البحرين من أعمال شغب واعتداءات وسلب، إلا أن المصادر المختلفة المحلية والأجنبية والروايات اليهودية اتفقت على تبرئة البحرينيين من اقتراف تلك الأعمال، رغم صدور احتجاجات شديدة من المؤتمر اليهودي العالمي على تلك الأحداث([625])، بل إن هذه المصادر تناولت الدور الكبير الذي قام به الكثير من البحرينيين في الدفاع عن الأسر اليهودية وتوفير الحماية لهم ولممتلكاتهم، ويقول روبين أحد أفراد الأقلية اليهودية في البحرين عن أحداث ديسمبر 1947: «إن المشاكل لم تأتِ من البحرينيين ولكن من عدد قليل من الأجانب، خاصة مع وجود عدد كبير من الغواصين والتجار الفرس، ولكن وقعت بعض المشاكل التي لم يكن لأهالي البحرين دخلٌ فيها، واندلعت أحداث الشغب في الشوارع من أجل الاحتجاج على قيام إسرائيل، ولجأ العديد من الأسر اليهودية إلى أصدقائهم البحرينيين

وأسرهم وبقوا في بيوتهم إلى أن هدأت الأوضاع وتوقفت المظاهرات وأعمال الشغب، وهاجم الأجانب المعبد اليهودي»([626])، وهذا الرأي يؤكده كذلك اليهودي أنور منشي كوهين عند مقابلتي له([627])، وقد رفضت الكثير من الشخصيات والأسر البحرينية أعمال الاعتداءات التي تعرضت لها الأقلية اليهودية، واستضافوهم في منازلهم وقدموا لهم الحماية والمأوى، ومن هذه الشخصيات البحرينية الشيخ أحمد المهزع، والشيخ محمد علي حميدان، والشيخ عبدالحسين الحلي، وأسرة علي ميرزا، وصلاح الدين أحمد بن حسين، وخنجي وقناطي([628]).

حددت المصادر المختلفة مسؤولية منظمي المظاهرة في أحداث الشغب في أنهم قادوا المظاهرة إلى الكنيس اليهودي، ولو لم يقوموا بذلك لربما لم تحدث تلك الاعتداءات، كما أنهم مسؤولون مع المعلمين المصريين في المدارس في سماحهم لطلاب المدارس في المشاركة بالمظاهرة، رغم أنهم وبكل وضوح حاولوا مساعدة بعض اليهود خلال الاضطرابات([629])، أما مسؤولية هذه الأحداث فتقع بشكل مباشر على العناصر التي قامت بالاعتداءات والسلب والنهب، وهم العجم وغيرهم من غير رعايا البحرين، ويدلل على ذلك أن 25 من مجموع 49 تم القبض عليهم في أحداث الشغب كانوا من العجم([630])، كما حمّل المعتمد البريطاني في البحرين الحكومة البحرينية جزءاً من المسؤولية بسبب تفاجئها وفشلها في القيام بإجراءات رادعة في أحداث 4 ديسمبر 1947 مما جعل المسؤولين البريطانيين يفكرون في القيام بإجراءات عقابية ضد حكومة البحرين بسبب الاعتداءات على الأقلية اليهودية([631]).

استقرت الأمور في البحرين بعد الإجراءات التي قامت بها حكومة البحرين ولم تتكرر تلك الأحداث فيما بعد، لكنها ساهمت في ازدياد التوتر بين الأقلية اليهودية والسكان المحليين، وكادت أن تعود مرة أخرى في يونيو 1948 عندما اعتدى عدد من اليهود كانوا مغادرين من سينما القاعدة البحرية البريطانية في المحرق بالضرب على سائق أجرة رفض نقلهم بسبب تجاوزهم العدد المسموح له بنقلهم، فذهب سائق الأجرة إلى عدد من الأشخاص متواجدين في أحد مقاهي المحرق واستنجد بهم، فجاء حشد من الأشخاص ومع أحدهم بندقية وتجمهروا أمام بوابة القاعدة بانتظار خروج المعتدين الذين بقوا هناك حتى جاءت الشرطة وأخذتهم إلى المنامة([632])، وقامت حكومة البحرين بالتعاون مع المعتمدية السياسية البريطانية بتطويق الحادثة وإجبار اليهود على الابتعاد عن الأنظار حتى جرت محاكمتهم، وحكم على ثلاثة منهم بالسجن شهرين وهم من رعايا البحرين، ورفعت قضية على اثنين آخرين في محكمة المعتمدية البريطانية باعتبارهم مواطنين إيرانيين([633]).

4 ـ منع دخول معتنقي الديانة اليهودية إلى الكويت والبحرين

أصدرت حكومتا الكويت والبحرين اللتان يتواجد بهما أقلية يهودية حتى عام 1947 قراراً في عام 1947 بمنع دخول اليهود إليهما بسبب الغضب الشعبي على إعلان الأمم المتحدة تقسيم فلسطين، ولم يُثر القرار الذي اتخذته حكومة الكويت حفيظة المعتمد البريطاني بعكس البحرين، رغم أن القرار الذي أصدرته حكومة البحرين لم يشمل جميع اليهود، بل شمل ثلاث شرائح هي: اليهود المؤمنون بالصهيونية والناشطون في الدعوة لها، واللاجئون، ومن ليس لهم في البحرين أعمال محددة([634])، ورغم أنه من الصعب معرفة تصنيفات زائري البحرين من اليهود ممن يندرجون تحت الفئات السابقة، فقد أثار القرار المعتمد البريطاني في البحرين الذي أبدى استياءه من عمومية القرار([635])، وقد انطبق قرار حاكم البحرين على من يغادر البحرين من الأقلية اليهودية المستقرة بها فلا يسمح له بالعودة مرة أخرى، وهو ما حدث في الكويت عندما غادرها اليهودي أنور منشي كوهين في عام 1953، وأراد العودة مرة أخرى إليها في عام 1955، فعندما وصلها قام مدير الشرطة بإلقاء القبض عليه حتى موعد مغادرته الكويت([636]).

أدت المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية وبعض الاعتداءات التي تعرضت لها الأقلية اليهودية في الكويت والبحرين إلى هجرة بعض أفراد الأقليّتين، كما حاول البعض منهم ممن لا يرغب بالهجرة التخلص من هذه المشكلات والمضايقات التي يتعرضون لها عن طريق إخفاء كل ما يدل على يهوديتهم، فقد قام أحد اليهود العاملين في شركة نفط الكويت، ويدعى عزرا سيما، بتغيير اسمه عزرا الدال على يهوديته إلى عزيز([637])،

كما قام معلم مسيحي في الكويت يدعى إسرائيل كدو، الذي افتتح مدرسة لتعليم اللغة الإنجليزية في أحد المنازل في عشرينات القرن العشرين وعمل أيضاً لدى المعتمد البريطاني في الكويت بعد ذلك، بتغيير اسمه إلى إسماعيل لنفي أي علاقة له باليهودية بسبب اسمه([638]).

رابعاً: هجرة الأقلية اليهودية من منطقة الخليج العربي

تختلف أسباب ودوافع هجرة الأقلية اليهودية بين منطقة وأخرى في الخليج العربي، وأدى اختلاف الأسباب والدوافع إلى اختلاف الفترة الزمنية التي هاجرت فيها كل أقلية، وبالتالي اختلاف المناطق التي هاجرت إليها، لذلك لا يمكن اعتبار هجرة الأقلية اليهودية من منطقة الخليج العربي طرداً نتيجة ظهور القضية الفلسطينية على مسرح الأحداث العربية والعالمية وما نتج عنها من صراع عربي إسرائيلي كما تدعي بعض المصادر الإسرائيلية والأجنبية، ويقول الدكتور عبدالوهاب المسيري: «الواقع أن حالات هجرة اليهود من البلاد العربية بوجه عام هي جزء من حركيةً مركبة، وينبغي النظر إلى كل منها في سياقها التاريخي والثقافي، وعلى ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها بدلاً من وصفها ببساطة وآلية بأنها عمليات طرد»([639])، لذلك سوف تتم مناقشة هجرة كل أقلية يهودية من منطقة الخليج العربي بأسبابها ودوافعها والفترة الزمنية التي هاجرت فيها.

أ ـ هجرة الأقلية اليهودية من عُمان

تعتبر فترة حكم السلطان سعيد بن سلطان البوسعيدي لعمان (1806-1856) العصر الذهبي لازدياد أعداد الأقلية اليهودية في عمان، وازدهار نشاطهم الاقتصادي لما تمتعت به عمان في عهده من استقرار أمني وسياسي وازدهار اقتصادي رغم منافسة الهنود لهم، وقد بدأت تلك الأوضاع بالتغير منذ وفاة السلطان سعيد بن سلطان عام 1856 وظهرت العديد من الدوافع والأسباب التي أدت إلى تناقص أعداد الأقلية اليهودية في مسقط ومطرح وصحار، حتى هجرتهم نهائياً من عمان في بدايات القرن العشرين، وهذه الدوافع والأسباب هي:

1 - استمرار سيطرة الهنود الهندوس على النشاط الاقتصادي وعدم قدرة الأقلية اليهودية على منافستهم، حيث ذكر الرحالة جوبياو في كتابه «مذكرات رحلة إلى البلاد الأسيوية» عام 1856 أن اليهود يواجهون صعوبةً في منافسة التجار الهندوس في مسقط([640])، فقد عمل التجار الهنود الهندوس في جميع أنواع المعاملات التجارية، وكانوا يتحكمون فيها، ويسيطرون على الإدارات الجمركية وتجارة الجملة والتجزئة ووكلاء للمؤسسات وخطوط الملاحة التجارية الأوروبية، ويقدمون خدمات الإقراض المالي والأعمال المصرفية الأخرى، كما سيطروا على الجزء الأكبر من الحركة التجارية في مطرح وعلى الأقاليم العمانية الداخلية([641]).

2 - اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية في عمان والصراع القبلي والديني في عمان منذ ستينات القرن التاسع عشر، فقد شهد حكم سالم بن ثويني في عمان (1866-1868) اضطراب الأوضاع السياسية بسبب جنوح حكام المقاطعات العمانية إلى الاستقلال بمقاطعاتهم ومبايعة عزان بن قيس بالإمامة في عمان في عام 1868، الذي قاد الثورة ضده ونجح في ضم عدد من المقاطعات والمناطق إليه، واستطاع دخول مسقط التي هرب منها سالم بن ثويني([642])، كما تميزت فترة حكم تركي بن سعيد (1871-1888) بعودة المناوشات التقليدية بين أكبر قسمين من أقسام القبائل العمانية وهما الغافرية والهناوية، والهجوم المتكرر الذي تعرضت له مسقط ومطرح وغيرها من مدن ساحل الباطنة وقيام العديد من الثورات ذات الطابع الديني([643])، وحتى في عهد خلفه فيصل بن تركي قامت ثورة ضده تزعمها أحد حكام المقاطعات عام 1895 الذي استطاع كذلك دخول مسقط، كما أنه في تلك الفترة كانت العلاقات البريطانية العمانية في أسوأ حالاتها بسبب تطور العلاقات الفرنسية العمانية ووصلت إلى مرحلة تكاد تكون انفصالاً تاماً بين الحكومتين([644]).

3 - تدهور الأوضاع الاقتصادية في عمان من ستينات القرن التاسع عشر، وتوقف الرعايا البريطانيين عن التجارة في مسقط عام 1866 بسبب إعلان سلطان مسقط سالم بن ثويني عدة قوانين تمس الرعايا الإنجليز المقيمين في عمان، وفي الوقت نفسه كان حكام المقاطعات العمانية قد توقفوا عن دفع الضرائب إلى مسقط بسبب جنوحهم إلى الاستقلال بمقاطعاتهم([645])، بالإضافة إلى تدهور تجارة الترانزيت التي اشتهرت بها عمان، وتزايد عدد البواخر الأوروبية في الخليج العربي خلال سبعينات القرن التاسع عشر، مما شكل ضربة عنيفة إلى مسقط كأحد الموانئ التجارية الهامة في المنطقة، بالإضافة إلى انفصال زنجبار عنها وفقدانها ميناء بندر عباس، وصراعاتها الداخلية التي أدت إلى توقف التجارة مع الداخل العماني، وحظر تجارة السلاح والرقيق من عمان وإليها([646])، وقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى تدهور الميزان التجاري والاقتصادي لعمان من دولة تجارية وبحرية رائدة إلى أدنى مراتب التدهور، وانكفأت على نفسها.

أدت الدوافع والأسباب السابقة إلى هجرة الأقليات المختلفة من عمان، ومن ضمنها الأقلية اليهودية التي وصل عدد أفرادها في عام 1835 إلى 350 أسرة([647])، وقد بدأت أعداد أفراد الأقلية اليهودية بالتناقص، فنجد أن الرحالة ويليام بالجريف PALGRAVE .G WILLIAM الذي زار مسقط خلال الفترة من عام 1862 إلى 1863، يذكر أنه يوجد في مسقط القليل من اليهود بعد أن كان عددهم يتجاوز الألف في مسقط وحدها، كما يذكر أنه سمع بوجود عدد من اليهود في صحار لكنه لم يقابل أحداً منهم([648])، وقد أدى تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية

والاضطرابات التي نتجت عن الصراع القبلي والديني إلى تعرض الأعمال التجارية للأقليات، ومنهم الأقلية اليهودية في صحار، للتدهور منذ ستينات القرن التاسع عشر، مما جعل بعضهم يقدم طلباً بالتعويضات للمعتمد البريطاني الذي قام بالتحقيق في هذه المطالبات التي انتهت عام 1861 بتعويضهم من قبل السيد تركي بن سعيد([649]).

وقد استمر وجود الأقلية اليهودية في عمان حتى نهاية القرن التاسع عشر من خلال تتبع إحصائيات الإرسالية العربية (الأمريكية) في بيع كتبها الدينية باللغة العبرية، فقد بيعت عدة نسخ من هذه الكتب، وعدد اليهود الذين قاموا بشرائها اثنان فقط في مسقط في عام 1896، كما بيعت نسختان في الفترة من يناير إلى مارس 1899، في الوقت الذي أكدت فيه تقارير الإرسالية وجود بعض العائلات اليهودية في صحار، وأوضحت أنها ربما تكون العائلات اليهودية الوحيدة في عمان([650])، ويتفق ما ذكرته تقارير الإرسالية مع ما ذكره أحد الأطباء البريطانيين في مسقط من عام 1870 إلى عام 1900، من أن هناك يهوداً مقيمين في صحار لكنهم لا يعرفون أصلهم ولا يستطيعون أن يحددوا تاريخ هجرتهم إلى عمان([651])، ويؤكد أحد الباحثين، ويدعى فريدريك بارث BARTH FREDRIK، أن الأقلية اليهودية اختفت من صحار في عام 1900، في الوقت الذي أكد فيه لوريمر وجود 6 من اليهود في مسقط حتى العقد الأول من القرن العشرين، وهو ما أكدته إحدى اليهوديات وتدعى فرحا ساسون SASSON FARHA في يوميات رحلتها من الهند إلى بغداد في عام 1910([652]).

ب - هجرة الأقلية اليهودية من الكويت

بيّنا في الفصل الأول أعداد الأقلية اليهودية منذ بداية استقرارها في الكويت في القرن التاسع عشر، وتطور أعدادهم حتى منتصف القرن العشرين، وقد ذكرنا أن عدد في الفترة من عام 1915 إلى 1920 بلغ 200 عائلة أي ما يقارب 800 فرد، ثم بدأت أعدادهم بالتناقص منذ عام 1920 لعدة أسباب ودوافع سياسية واقتصادية بعضها محلية وإقليمية وبعضها عالمية، ولاختلاف وتعدد هذه الأسباب فقد هاجرت الأقلية اليهودية من الكويت على عدة مراحل لكل مرحلة أسبابها ودوافعها.

المرحلة الأولى

بدأت المرحلة الأولى من هجرة الأقلية اليهودية من الكويت منذ عام 1918 وحتى بداية ثلاثينات القرن العشرين، ويمكن القول إنها الهجرة الكبرى للأقلية اليهودية من الكويت لتناقص أعدادهم في الفترة من عام 1921 إلى عام 1933 إلى ما يقارب 150-160 فرداً، وكان لهذا التناقص عدة أسباب:

1 - منع الشيخ سالم المبارك الصباح حاكم الكويت اليهود من الاستمرار في تقطير المشروبات الكحولية منذ عام 1918 والتي أصبحت كمياتها وأعداد من يشربونها -كما يذكر المعتمد البريطاني في الكويت مخزية- لذلك قام الشيخ سالم المبارك الصباح بتقسيم الكويت إلى عدة أحياء، وجعل لكل حي شخصاً مسؤولاً عن مراقبته ورصد المخالفين([653])، كما قام باستدعاء عدد من أفراد الأقلية اليهودية ممن يعملون على تقطير

المشروبات الكحولية وحذرهم من الاستمرار بهذا العمل، وربما أدى ذلك إلى هجرة أعداد ممن يمارسون هذه المهنة، ومن المحتمل أنه تم إبعاد بعضهم مما جعل بعض المصادر والمراجع المحلية ترى أنه تم طرد الأقلية اليهودية من الكويت في هذه الفترة([654]).

2 - فرض الحصار الاقتصادي على الكويت من قبل بريطانيا من ديسمبر 1917 إلى نوفمبر 1918 بحجة مساعدة الشيخ سالم المبارك الصباح للدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918)([655])، وقد أدى هذا الحصار إلى سوء الأوضاع الاقتصادية في الكويت وتأثر تجارتها البرية والبحرية، وبعد انتهاء الحصار بدأت مشكلة المسابلة مع نجد في عام 1923، حيث منع الأمير عبدالعزيز آل سعود تجار نجد من التجارة مع الكويت حتى يتم تحصيل الرسوم الجمركية منها، وقد استمرت هذه المشكلة حتى منتصف ثلاثينات القرن العشرين.

3 - اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية في الكويت بسبب الخلافات السياسية بين الشيخ سالم المبارك الصباح والأمير عبدالعزيز آل سعود، وما نتج عن ذلك من تعدد هجمات الإخوان على الكويت منذ عام 1919 وقيام معركتي حمض والجهراء في عام 1920([656])، واستمرار اضطراب الأوضاع الأمنية الناتجة عن الخلاف بين الأمير عبدالعزيز آل سعود وقادة حركة الإخوان حتى القضاء عليها نهائياً في بداية ثلاثينات القرن العشرين.

استقلال العراق عن الدولة العثمانية في عام 1920 وتأسيس الحكومة العراقية الأولى، والتي كان أول وزير مالية لها اليهودي ساسون حسقيل([657])، وتولى فيصل بن الحسين عرش الملكية في العراق عام 1921، والذي ارتبط بعلاقات وثيقة بالجالية اليهودية في العراق حيث أقاموا له حفلاً بمناسبة قدومه للعراق في 18 يوليو 1921 حضره عدد كبير من الشخصيات العراقية وأهدوه التوراة في غلاف من ذهب([658])، وقد أقام فيصل بن الحسين في منزل تملكه عائلة شاؤول شاشوا اليهودية وانتقل منه في عام 1926 إلى منزل يملكه كذلك اليهودي مناحيم دانيال، وعند سفره لإنجلترا كان يقيم في منزل يملكه اليهودي العراقي إيلي خضوري مما يؤكد عمق العلاقات التي تربطه بالجالية اليهودية في العراق([659])، وكان العراق في تلك الفترة يعيش فترة ازدهار اقتصادي وسياسي شاركت فيه الجالية اليهودية بفاعلية، وخاصةً بعد انتخاب المجلس التأسيسي عام

1924، ووضع الدستور الذي شارك في وضعه 5 من الجالية اليهودية بصفتهم أعضاء في المجلس التأسيسي، وقد أدى ذلك إلى تطلع بعض أفراد الأقلية اليهودية في الكويت للهجرة إلى العراق وخاصةً أن أعداداً كبيرة منهم قد جاءت من العراق.

أدت الأسباب السابقة إلى هجرة أعداد كبيرة من الأقلية اليهودية في الكويت إلى العراق برغبتها ولم يتعرضوا للطرد على يد الشيخ سالم المبارك الصباح، وهو ما تؤكده بعض المصادر اليهودية التي ذكرت أنهم هاجروا بمحض إرادتهم في تلك الفترة([660])، وقد اتجهت غالبية المهاجرين إلى العراق، موطن غالبيتهم قبل هجرتهم إلى الكويت، ومنهم عائلة صالح ساسون محلب، الأخوان صالح وداوود عزرا المعروفان بالكويت، وإلياهو إبراهيم إلياهو، وبعضهم اتجه إلى البحرين التي بدأت فيها أعداد الأقلية اليهودية تزداد في تلك الفترة ويتمتعون هناك بأوضاع اقتصادية واجتماعية مستقرة مثل ناجي وخضوري صالح الكويتي، بالإضافة إلى هجرة بعضهم إلى الهند([661]).

المرحلة الثانية

تبدأ هذه المرحلة منذ الثلاثينات وحتى منتصف القرن العشرين، وكان لهذه المرحلة أسبابها المختلفة مع استمرار وجود بعض الأسباب والدوافع لهجرة الأقلية اليهودية من المرحلة السابقة، وهذه الأسباب هي:

1 - استمرار مشكلة المسابلة أو التجارة بين الكويت ونجد لعدم التوصل إلى تفاهم لإنهاء هذه المشكلة بين الشيخ أحمد الجابر الصباح والأمير عبدالعزيز آل سعود سلطان نجد.

2 - استمرار اضطراب الأوضاع الأمنية في الكويت ونجد بسبب استمرار تمرد قادة حركة الإخوان على الأمير عبدالعزيز آل سعود حتى بداية ثلاثينات القرن العشرين.

3 - كساد تجارة اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي منذ عام 1926 بسبب انتشار اللؤلؤ الصناعي الذي أثر على تجارة اللؤلؤ الطبيعي من حيث انخفاض أسعاره وخلطه باللؤلؤ الصناعي([662]).

4 - تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) على النشاط الاقتصادي في الكويت والتي أصبحت أكثر سوءاً بين عامي 1930 و1931.

5 - تشدد الشيخ عبدالله الجابر الصباح المسؤول عن الأمن في الكويت تجاه بعض أفراد الأقلية اليهودية ممن كانوا يمارسون بعض المعاملات المالية والتجارية المرفوضة من قبل المجتمع

منذ أوائل الثلاثينات([663]).

6 - اضطراب العلاقة بين الأقلية اليهودية والسكان المحليين في الكويت بسبب قيام الثورة الفلسطينية الكبرى في عام 1936 ومطالبة العرب بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومنع انتقال ملكية الأراضي العربية في فلسطين لليهود وتعاطف الكويت مع القضية الفلسطينية ودعمها([664]).

7 - هجرة أعداد كبيرة من أفراد الأقلية اليهودية في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين أدى إلى عزلة العدد المتبقي من الأقلية اليهودية عن مجتمعهم اليهودي اجتماعياً ودينياً وتعليمياً مما شجعهم على الهجرة من الكويت([665]).

أدت الأسباب السابقة إلى هجرة أعداد أخرى من الأقلية اليهودية، وقد كتب المعتمد البريطاني في الكويت مور MORE .C .J عن عامي 1926 و1927 أن التجارة الخارجية هذا العام متوقفة بسبب توقف التجارة

مع نجد (المسابلة) وتدهور تجارة اللؤلؤ([666])، ومما زاد الأوضاع سوءاً الكساد العالمي الذي عانت منه الكويت أيضاً، وهاجرت كذلك مجموعة أخرى من اليهود بسبب ما أبداه تجاههم الشيخ عبدالله الجابر الصباح المسؤول عن الأمن في الكويت من تشدد منذ عام 1930، لكن هذا التشدد لم يشمل جميع أفراد الأقلية اليهودية المستقرة في الكويت بل فقط من وصفهم الشيخ عبدالله الجابر الصباح بالمفسدين والذين يعشقون المادة دون النظر إلى الأسلوب الذي يتبعونه سواء كان ملائماً لظروف المجتمع الكويتي أم لا([667])، وقد وصف الشيخ عبدالله الجابر الصباح الطريقة التي كان يتعامل فيها مع المخالفين لتعليماته بأنه كان ينذرهم ومن يستمر في هذه المخالفة يعطيه فرصة شهر لبيع ما لديه من ممتلكات أو عقار واستيفاء ما له أو عليه من التزامات ثم يغادر الكويت([668]).

انتفت جميع الأسباب التي دعت الأقلية اليهودية إلى الهجرة من الكويت في ثلاثينات القرن العشرين ما عدا ما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي استمرت مسببةً توتراً في علاقة الأقلية اليهودية بالسكان والسلطة المحلية حتى هجرتهم نهائياً من الكويت، رغم وجود عدد قليل منهم استمروا متواجدين في الكويت حتى عام 1947 لا تتجاوز أعدادهم ثلاثين فرداً، هاجر منهم في عام 1947 عشرون فرداً، رجحت المصادر البريطانية أن تكون هجرتهم بطلب من السلطات السعودية([669])، وبقي عدة أفراد كان آخرهم أنور منشي كوهين الذي هاجر من الكويت في عام

1953 بسبب نشر مقالة في مجلة «الإيمان» تحرض على طرده وتصفه باليهودي «النشيط في الكويت» وكيف أن وجوده «يجرح العزة والكرامة والنخوة والإحساس»([670]).

اتجهت الأقلية اليهودية في هجرتها من الكويت في المرحلة الثانية إلى أكثر من منطقة رغم أن غالبيتهم كهجرة المرحلة الأولى هاجروا إلى العراق بالإضافة إلى البحرين والهند وبوشهر وبندر عباس، وحملت بعض هذه الأسر المهاجرة لقب الكويتي أو KAVIETI باللغة العبرية نسبةً إلى الكويت التي عرفوا بها بعد وصولهم إلى المناطق التي هاجروا إليها([671]).

وقد أدت هجرة الأقلية اليهودية بمراحل متفرقة ولأسباب مختلفة متعلقة بالظروف الاقتصادية والأمنية إلى اختلاف الباحثين حول تاريخ هجرة الأقلية اليهودية من الكويت وأسبابها، وخلط البعض الآخر بين المرحلتين، فمثلاً نجد أن الباحث حمد السعيدان في الموسوعة الكويتية المختصرة يذكر أنهم طردوا من الكويت عام 1918، وفي جزء آخر من الموسوعة يذكر أنه تم إخراجهم في الثلاثينات من القرن العشرين([672])، والصحيح أنهم لم يتعرضوا في أي مرحلة من المراحل إلى الطرد من الكويت ما عدا مخالفي الأنظمة والقوانين المحلية في عهد الشيخ سالم المبارك الصباح عام 1918 وفي عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح في بداية الثلاثينات من القرن العشرين على يد الشيخ عبدالله الجابر

الصباح المسؤول عن الأمن، وتؤكد هذا الرأي المصادر اليهودية المختلفة من أنهم هاجروا برغبتهم وإرادتهم([673]).

ت - هجرة الأقلية اليهودية من الأحساء

هاجرت الأقلية اليهودية في الأحساء منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى هجرتهم نهائياً من الأحساء في عام 1913، وجاءت هذه الهجرة لأسباب مختلفة وهي:

1 - اضطراب الأوضاع الأمنية في الأحساء وانتشار الفوضى منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين بسبب الهجمات المتكررة التي تشنها القبائل العربية المحيطة بالأحساء على القوافل التجارية والقرى ومزارع النخيل([674])، وقد أدت هذه الهجمات إلى انقطاع الطريق التجاري ما بين ميناء العقير والأحساء عام 1906 وإفلاس مالية الأحساء، ورفض السكان دفع الضرائب، وارتفاع أسعار المؤن([675]).

2 - انتشار الخلافات والعداء بين المسؤولين العثمانيين في الأحساء، والتي سبق أن تناولناها في فصول سابقة، بالإضافة إلى العداء بين المسؤولين العثمانيين وعدد من أعيان الأحساء، وبين

الأعيان بعضهم البعض([676]).

3 - استيلاء الأمير عبدالعزيز آل سعود على الأحساء في عام 1913 وانتهاء فترة حكم العثمانيين لها منذ عام 1871.

وقد أدت الأسباب السابقة إلى هجرة بعض سكان الأحساء منذ عام 1895، ومن ضمنهم بعض أفراد الأقلية اليهودية، أما هجرتهم النهائية فكانت بعد أن ضم الأمير عبدالعزيز آل سعود الأحساء عام 1913، فهاجرت الأقلية اليهودية مختارة، رغم أن الرحالة شيزمان E. R. CHEESMAN الذي زار الأحساء في عام 1926 ذكر له أن الأمير عبدالله بن جلوي أمير الأحساء، من قبل عبدالعزيز آل سعود أخرجهم من الأحساء في عام 1914([677])، ولكن لم تثبت صحة هذا الرأي رغم عدم استبعاده، فالأمير عبدالعزيز آل سعود كان في تلك الفترة يرغب في الحصول على دعم أعيان الأحساء لاستقرار الأوضاع له، وخاصة ممن كانوا على خلاف مع بعض المسؤولين العثمانيين في الأحساء الذين كانوا يقدمون الدعم والحماية لبعض أفراد الأقلية اليهودية لمصالح مشتركة، وربما يكون من الأسباب الأخرى أن حركة الإخوان التي كانت عماد جيش الأمير عبدالعزيز آل سعود تعادي غير المسلمين، لذلك ربما أخرجوا من الأحساء لعدم رغبة الأمير عبدالعزيز بإثارتهم وكسب عدائهم، وذكر أحد الباحثين أن أسراً يهودية قليلة بقيت في الأحساء حتى منتصف عشرينات القرن العشرين([678])، لكن هذا الرأي كذلك لم تثبت صحته ولم يذكره أحد من الباحثين أو تؤكده الوثائق المحلية والأجنبية، ويتعارض مع ما ذكره الرحالة شيزمان

.CHEESMAN .E .R

اتجه المهاجرون من الأقلية اليهودية في الأحساء عام 1913 إلى البحرين والعراق، وخاصة البحرين التي كانت معروفة للأقلية اليهودية في الأحساء للقرب الجغرافي والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المنطقتين، ولوجود أقلية يهودية في البحرين كان بعض أفرادها قد هاجروا إليها من الأحساء منذ عام 1895، ومما يؤكد صحة هذا الرأي ازدياد عدد أفراد الأقلية اليهودية في البحرين مطلع عام 1914([679])، وما ذكره الباحث السعودي جواد الرمضان من أنه صادف أثناء وجوده في البحرين عام 1948 بائع أقمشة عاش في الأحساء لمدة 40 عاماً، وكذلك تاجراً يهودياً كان محتفظاً بسجلاته التي تثبت ما له من أموال لدى بعض سكان الأحساء والذين كانوا يسددون له ما عليهم عند زيارتهم للبحرين([680]).

هاجر بعض أفراد الأقلية اليهودية في الأحساء إلى العراق ونزلوا في منطقة الزبير، وافتتح بعضهم مصنعاً لنوع من أنواع الحلوى المعروفة في الأحساء وربما تعلموها هناك وهي «الرهش»،

وبعضهم عمل في الحياكة وبعض الأعمال البسيطة([681])، وربما جاء اختيارهم للزبير لأنها كانت تتمتع بالاستقلال الذاتي عن الدولة العثمانية وسكانها غير خاضعين للخدمة العسكرية الإلزامية، ولا تفرض عليهم أية ضريبة من قبل الدولة على منتجاتها أو تجارتها وفق الاتفاقية الموقعة بين أهالي الزبير ووالي بغداد سليمان باشا عام 1797([682]).

ث - هجرة الأقلية اليهودية من البحرين

بلغ أكبر عدد للأقلية اليهودية في البحرين 600 فرد في عام 1947، ثم بدأت الأعداد بعد ذلك بالتناقص نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من الأقلية اليهودية منذ ذلك العام وحتى نهاية الستينات من القرن العشرين، وكان لهذه الهجرة أسبابها وهي:

1 - توتر العلاقة بين الأقلية اليهودية والمجتمع المحلي في البحرين بسبب القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي والذي نتج عنه تعرض الأقلية اليهودية لبعض الاعتداءات والمضايقات وخاصة في أحداث ديسمبر 1947.

2 - تعرض الأقلية اليهودية لمقاطعة اقتصادية واجتماعية منذ أواخر الأربعينات وحتى الستينات من القرن العشرين وتأثير تلك المقاطعة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقلية، وخصوصاً الطبقة الوسطى والفقيرة.

3 - إطلاق دولة إسرائيل مناشدة لليهود في جميع أنحاء العالم للهجرة إلى دولة إسرائيل في مايو 1948 والإغراءات الاقتصادية التي كانت تقدمها للمهاجرين لدفعهم للهجرة([683]).

4 - هجرة الكثير من شباب الأقلية اليهودية رغم بقاء أسرهم في البحرين، مما جعل الكثير من الأسر اليهودية الأخرى تقرر الهجرة لاحقاً لعدم قدرة بناتهم على الزواج لقلة الشباب اليهودي في البحرين([684])، ومما يدل على ذلك أنه في إحصائية عام 1959 كان عدد الأقلية اليهودية في البحرين 149، الذكور منهم 60، أما الإناث فيبلغ عددهن 89([685]).

ويمكن تقسيم مراحل هجرة الأقلية اليهودية من البحرين إلى مرحلتين مختلفتين في زمن الهجرة والطبقة الاقتصادية اليهودية المهاجرة والمنطقة التي هاجروا إليها، وهذا التقسيم ليس حداً فاصلاً بين المرحلتين:

المرحلة الأولى: من عام 1948 إلى الخمسينات من القرن العشرين

بدأت هجرة الأقلية اليهودية في هذه المرحلة منذ عامي 1948 و1949، حيث انخفض عدد أفراد الأقلية اليهودية من 600 إلى 422 فرداً([686])، وكانت هذه الهجرة نتيجة لأحداث ديسمبر 1947 والإغراءات التي كانت تصلهم عن الأوضاع في إسرائيل من فرص اقتصادية واستثمارية متاحة لهم، والدعوات التي كانت تصلهم من هناك للهجرة، منها الرسالة التي استلمها أفراد من الأقلية اليهودية في البحرين من المجتمع اليهودي في فرنسا يطلبون من الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل أن يزودوهم بتفاصيل أعمارهم وجوازات سفرهم([687])، كما طلب أحد اليهود ويدعى POLE، فيزا لزيارة البحرين من الهند في ديسمبر 1949 ليلتقي بالأقلية اليهودية في البحرين لتشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل، والذي لا تعترض عليه الحكومة البحرينية شريطة أن يسلموا جوازاتهم البحرينية([688]).

أدت الهجرة السابقة إلى انخفاض عدد أفراد الأقلية اليهودية كذلك من 422 إلى 293 فرداً هاجر منهم في أبريل 1950 تقريباً 100 فرد إلى بومباي في الهند ومنها إلى إسرائيل حيث سهلت الحكومة البحرينية هجرتهم وأفهمتهم أنه من غير المسموح لهم بالعودة مرةً أخرى إلى البحرين([689])، وربما كانت هذه الهجرة بتنسيق من اليهودي بولي POLE، ثم لحق بهم 22 يهودياً في مايو 1953 على إحدى طائرات شركة C.A.O.B التي استأجروها بمبلغ 120 ألف روبية لتنقلهم إلى إسرائيل([690])، وقد أدت هذه الهجرات إلى انخفاض عدد أفراد الأقلية اليهودية في عام 1959 إلى 149 فرد.

وكانت هذه الهجرات التي تمّت حتى الخمسينات من القرن العشرين قد اتجهت إلى إسرائيل، وكان المهاجرون من الطبقتين الوسطى والفقيرة بحثاً عن فرص عمل أفضل حيث نُقلت لهم صورة مغرية ومبالغ فيها عن الفرص الاقتصادية الثمينة التي تنتظرهم في إسرائيل لكونها دولة ناشئة تعتمد على النشاط الاقتصادي الحر، ولتضرر مصالحهم وعدم قدرتهم على الصمود في وجه المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضوا لها من قبل المجتمع المحلي في البحرين، لذلك فليس لديهم ما يخسرونه، وخاصة الطبقة الفقيرة، كما أن الطبقات اليهودية الفقيرة «تصورت أن الأفكار الصهيونية هي استمرار للتطلعات المسيحانية التقليدية أو هي تعبير عن العلاقة العميقة بالأرض المقدسة والاستيطان اليهودي القديم في فلسطين»([691]).

المرحلة الثانية: خلال ستينات القرن العشرين

جاءت هجرات الأقلية اليهودية من البحرين التي تمّت خلال ستينات القرن العشرين، على شكل هجرات أسرية أو فردية من الطبقة اليهودية الثرية في البحرين وليست جماعية، ما عدا هجرة

30 يهودياً إلى بريطانيا في عام 1967، حتى وصل عدد أفراد الأقلية اليهودية في البحرين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى ما لا يتجاوز 40 فرداً([692]).

وقد جاءت هذه الهجرة المتأخرة لقدرة هذه الطبقة على الصمود في وجه المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية منذ نهاية الأربعينات من القرن العشرين، حتى ازدادت الأمور سوءاً لطول فترة المقاطعة والتي استمرت حتى الستينات من القرن العشرين، كما أن هذه الطبقة الثرية لديها مصالح اقتصادية متعددة في البحرين ولا تستطيع استبدال ما هو معلوم من هذه المصالح بما هو مجهول وهو الهجرة إلى إسرائيل، ولكن اضطروا إلى الهجرة، فهاجروا إلى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، والسبب هو علاقاتهم الاقتصادية بالغرب وإجادتهم للغات الأوربية ومعرفتهم بثقافاتها وخوفهم من مواجهة أي مشكلات اقتصادية في إسرائيل، علاوةً على تخوفهم من المشكلات الطائفية والاجتماعية([693]).

وقراءة كتاب الباحثة اليهودية البحرينية نانسي خضوري KHEDOURI NANCY بعنوان DAY PRESENT TO BEGINNING OUR FROM يؤكد الرأي السابق بتاريخ هجرة الأسرة اليهودية المعروفة من البحرين إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من القرن العشرين، منها أسرة كوهين، ونونو، وساسون، ويوسف خضوري، وبادكار، وسويري، وغيرهم من الأسر اليهودية المعروفة، رغم بقاء بعض أبناء هذه الأسر في البحرين حتى الآن.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة تواجد الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، كما اهتمت بتقديم خلفية تاريخية عن بداية ظهور اليهودية في شبه الجزيرة العربية وأصول هذه الأقلية، وما إذا كانت أقلية مهاجرة أو قبائل عربية تهوّدت، كما تناولت أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة.

تتبعت هذه الدراسة أصول الأقلية اليهودية التي استقرت حديثاً في منطقة الخليج العربي, والمناطق التي هاجروا منها، وأسباب هذه الهجرة ومبررات اختيارهم لمنطقة الخليج العربي للاستقرار، كما حاولت رصد أعدادهم وأبرز أسرهم وشخصياتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وأدوارهم الوظيفية، وعلاقاتهم بالسكان المحليين والسلطات المحلية والأجنبية في المنطقة، وعلاقتهم بالصهيونية ودولة إسرائيل حتى هجرتهم من المنطقة، وأسباب هذه الهجرة والمناطق التي هاجروا إليها من منطقة الخليج العربي.

حاولت هذه الدراسة تقديم معلومات وافية ودقيقة من خلال الرجوع للمصادر المختلفة المحلية والأجنبية عن الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي، التي غفلت عنها المصادر والدراسات التي كثيراً ما تطرقت إلى الأقليات الأخرى، وأغفلت بشكل عفوي أو متعمد الأقلية اليهودية، لذلك نستطيع القول إن هذه الدراسة استطاعت تحقيق الكثير من النتائج وتصحيح الكثير من المعلومات المغلوطة وتوصلت إلى الكثير من الفوائد العلمية، ونستطيع أن نلخص بعضها في ما يلي:

سلطت الضوء على الكثير من المصادر التي تناولت أوضاع الأقليات في منطقة الخليج العربي والتي غفلت عنها الكثير من الدراسات السابقة.

أزاحت الستار عن جزء من التاريخ المسكوت عنه في منطقة الخليج العربي عمداً أو بغير قصد، وألقت الضوء على تاريخ أقلية تثير الكثير من الإشكاليات في أي منطقة تستقر بها.

صححت الكثير من المعلومات التاريخية المتعلقة باستقرار الأقلية اليهودية في منطقة الخليج وأوضاعها الاجتماعية وعلاقتها بفئات السكان المختلفة، وأبرز الأنشطة الاقتصادية التي مارستها، وعلاقتها بالسلطات المحلية والأجنبية وبالحركة الصهيونية ودولة إسرائيل.

كان هناك أقلية يهودية مستقرة في منطقة الخليج العربي قبل القرن التاسع عشر رغم الغموض الذي يكتنف تلك الفترة، والذي نجحت الدراسة في إزالة بعضه، كما انضمت إليها مجموعات أخرى في فترات مختلفة من القرن التاسع عشر لظروف وعوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية، غالبيتها جاءت من العراق وبلاد فارس والهند واليمن، وأفراد وأسر قليلة من كردستان وأرمينيا وأفغانستان.

استقرت الأقلية اليهودية في إمارات محددة من منطقة الخليج العربي تميزت عن غيرها من الإمارات الأخرى بقرب موقعها الجغرافي والمكاني من مناطق استقرار الأقلية اليهودية، والاستقرار السياسي والأمني والاستقلال السياسي عن الدولة العثمانية، والتسامح الديني، وازدهار نشاطها الاقتصادي، ووجود سلطة استعمارية وفرت الحماية للأقليات المختلفة.

تفاوتت أعداد أفراد الأقلية اليهودية التي استقرت في منطقة الخليج العربي بين إمارة وأخرى.

تنقلت الأقلية اليهودية بين إمارات الخليج العربي المختلفة لأسباب اقتصادية واجتماعية قبل هجرتها منها نهائياً لأسباب سياسية.

لم تلعب الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي دوراً اقتصادياً متميزاً ولم يقم أفرادها بوظائف اقتصادية مقصورة عليهم فقط دون غيرهم من السكان المحليين أو الأقليات الأخرى رغم اشتهارهم بممارسة بعضها.

عمل غالبية أفراد الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي بالتجارة سواء كانت تجارة ضخمة أو محدودة أو مهناً حرفية ويدوية.

تشابهت الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي عملت بها الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي رغم وجود بعض الاختلافات الناتجة عن منافسة الأقليات الأخرى لهم كما هو الحال في عمان، أو نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والجغرافية بين منطقة وأخرى.

غالبية أفراد الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي كانوا من الطبقة الوسطى مع وجود طبقة ثرية وأخرى فقيرة.

تميزت الأسر اليهودية، وخاصة الطبقتين الوسطى والفقيرة، بممارسة جميع أفراد الأسرة رجالها ونسائها وأطفالها للتجارة، فالأسرة اليهودية كانت أسرة منتجة وخاصة في النشاط الاقتصادي الذي ساهمت فيه المرأة مساهمة فعالة.

تشابهت الأوضاع الاقتصادية للأقلية اليهودية في الكويت والبحرين بشكل أكبر من منطقتي عمان والأحساء لتشابه الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بينهما.

مارست الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي أنشطة اقتصادية متنوعة ومختلفة الحجم من معاملات مالية واحتكارية ووكالات تجارية والتصدير والتهريب مع بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

عمل بعض أفراد الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي بالشراكة مع العديد من التجار المحليين لفوائد تعود على كلا الطرفين، حيث كان التجار اليهود مرغوبين كشركاء في التجارة.

لعب التجار اليهود الأجانب، وخاصة الفرنسيين رغم اختلاف أصولهم، دوراً مميزاً في نقل تجارة اللؤلؤ إلى الأسواق العالمية في الهند وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وساهموا في تطور هذه التجارة.

اتبع التجار اليهود الأجانب العاملين في تجارة اللؤلؤ وسائل غير شرعية أو أخلاقية ومخادعة في تحقيق الأرباح والتأثير سلباً على أسعار اللؤلؤ في منطقة الخليج العربي لصالحهم.

تعتبر تجارة السلاح ثاني الأنشطة الاقتصادية المهمة التي عمل بها التجار اليهود الأجانب في منطقة الخليج العربي في العقدين الأولين من القرن العشرين.

لم تكن تجارة اللؤلؤ وبيع السلاح النشاطين الاقتصاديين الوحيدين اللذين عمل بهما التجار اليهود الأجانب في منطقة الخليج العربي.

لم يكن للأقلية اليهودية أحياء سكنية خاصة بها (جيتو) في منطقة الخليج العربي، وإن كانت تعيش بقرب بعضها البعض في المدن الرئيسية والنشطة تجارياً واقتصادياً.

اعتمدت الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي على المنزل والكنيس في توفير قدر من التعليم والثقافة لأبنائها.

كانت مدارس الإرساليات العربية (الأمريكية) الخيار الوحيد المتاح والمفضل لأبناء الأقلية اليهودية للحصول على قدر من التعليم النظامي، فكان الطلاب والطالبات اليهود من أوائل من انتظموا في هذه المدارس.

كان للأقلية اليهودية مدارس خاصة بهم تهتم بالتعليم الديني ولم تكن بديلاً عن المدارس النظامية.

قلل إنشاء المدارس الحكومية والأهلية للبنين في البحرين من اعتماد الأقلية اليهودية على مدرسة الإرسالية العربية (الأمريكية) التي كانت الخيار الأول لهم.

تعتبر مدرسة الإرسالية العربية (الأمريكية) والمدرسة الخاصة في البحرين الخيار المفضل للطالبات اليهوديات في الحصول على التعليم.

اهتمت بعض الأسر اليهودية الموسرة بإرسال أبنائها وبناتها للدارسة في الخارج.

اهتم الكثير من أبناء الأقلية اليهودية بالانضمام للأندية الثقافية والاجتماعية والرياضية في البحرين، وابتعدوا عن الأندية المهتمة بالشأن السياسي دون أن يكون لهم تأثير أو إسهامات واضحة في تلك الجوانب.

تمكنت الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي من الاندماج في المجتمعات الخليجية، ولم يتعرضوا لمضايقات أو تمييز ضدهم يهدد وجودهم ويدفعهم للهجرة، ما عدا بعض الحوادث الناتجة عن الصراع العربي الإسرائيلي، أو نتيجة لحوادث محددة أو ممارسات مرفوضة من قبل المجتمع.

احتفظت الأقلية اليهودية بعلاقات جيدة مع جميع فئات المجتمع الخليجي، وإن كانت علاقتهم بالطبقة المثقفة والمستنيرة أفضل من علاقتهم بالعامة.

يعتبر المسلمون السنّة أكثر تسامحاً من المسلمين الشيعة تجاه الأقلية اليهودية.

- تأثرت الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي بالسكان المحليين من حيث مأكلهم وملبسهم وبعض عاداتهم وسلوكياتهم الاجتماعية.

تمتعت الأقلية اليهودية بحرية الممارسة الدينية وأداء الشعائر اليهودية دون مضايقات أو معارضة.

كان للأقلية اليهودية مقابر وكنس خاصة بها في منطقة الخليج العربي، رغم أنه يمكن وصفها بأنها غير متدينة أو ملتزمة بتعاليم الديانة اليهودية.

حدثت حالات قليلة تم فيها زواج يهوديات من مسلمين وزواج يهود بمسلمات، والتي تحول فيها اليهود واليهوديات إلى الإسلام، كما حدثت حالات قليلة تحول فيها بعض اليهود إلى المسيحية.

يعتبر وجود سلطة محلية أو أجنبية قادرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار من الأسباب الرئيسة لاستقرار الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي.

حافظت الأقلية اليهودية على علاقات متميزة بالسلطات المحلية والأجنبية في منطقة الخليج العربي.

لعبت الأقلية اليهودية أحياناً دور الوسيط بين السلطتين المحلية والأجنبية من جهة وبين السكان المحليين من جهة أخرى، وبين السلطة الأجنبية والسلطة المحلية.

كلما ازداد حجم تدخل السلطة الأجنبية في الشؤون المحلية لإمارات ومشيخات الخليج العربي كلما تحسنت أوضاع الأقلية اليهودية الاقتصادية والاجتماعية والدينية.

وجود سلطة مركزية قادرة على السيطرة على الشؤون الداخلية ساهم في تحسين الأوضاع المختلفة للأقلية اليهودية.

تدخل السلطتين المحلية والأجنبية لمصلحة الأقلية اليهودية أحياناً ما تسبب في توتر علاقتها بالسكان المحليين وأحياناً بين السلطتين الأجنبية والمحلية.

اعتبر أفراد الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي رعايا أجانب للسلطات الأجنبية حتى هجرتهم، ما عدا الأقلية اليهودية في البحرين.

لم يكن للأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي أي تأثير أو مساهمة في الحياة السياسية في المناطق التي استقروا بها من الخليج العربي ومعارضة تدخل القوى الأجنبية في شؤون إمارات ومشيخات الخليج العربي، لكونهم أقلية مهاجرة ورعايا أجانب.

عملت الأقلية اليهودية في عمان في وظائف ومناصب حكومية للسلطة الأجنبية دون المحلية.

تفاوتت علاقة الأقلية اليهودية بالسلطة المحلية في الكويت بين العلاقة الوثيقة والمضطربة نتيجة لسلوكيات بعض أفراد الأقلية اليهودية، لكن اضطراب العلاقة والتشدد الذي أبدته السلطة المحلية تجاهها لم يشمل جميع اليهود المستقرين في الكويت.

كان تدخل السلطة الأجنبية في الكويت لمصلحة الأقلية اليهودية محدوداً بسبب محدودية تدخلها في الشؤون الداخلية للإمارة.

تعتبر السلطة العثمانية هي السلطة المحلية والأجنبية في نفس الوقت بالأحساء، وهي بذلك تختلف عن إمارات ومشيخات الخليج العربي الأخرى.

عملت السلطة الأجنبية في البحرين على دمج الأقلية اليهودية بشكل كامل في المجتمع المحلي بشكل تدريجي بمساعدة السلطة المحلية.

عامة لم يكن للأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي أي علاقة سياسية أو دينية بالحركة الصهيونية ودولة إسرائيل أو شعور بالانتماء، ما عدا قلة قليلة من أفراد هذه الأقلية.

اهتمت الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بمنطقة الخليج العربي لأهميتها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية وكونها مجالاً لكسر الحصار المفروض عليها من قبل الدول العربية الأخرى.

رأت الحركة الصهيونية ودولة الاسرائيل أنه من الممكن أن تلعب الأقلية اليهودية المستقرة بمنطقة الخليج العربي دوراً حيوياً مهماً في تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي والمعنوي لدولة إسرائيل.

اعتمدت دولة إسرائيل وعملاؤها في منطقة الخليج العربي على تهريب البضائع براً وجواً من وإلى إسرائيل.

لعبت شركات الطيران والنفط الأجنبية وإدارات الجمارك والبريد التي كانت تشرف عليها بريطانيا دوراً مهماً في نقل البضائع عبر منطقة الخليج العربي من وإلى دولة إسرائيل، رغم اتخاذ الدول العربية العديد من الإجراءات للحدّ من ذلك.

كانت قبرص مركزاً ومحطةً رئيسة لتهريب البضائع من وإلى إسرائيل ومنطقة الخليج العربي.

لعبت الصحف والمجلات العربية والمحلية في منطقة الخليج العربي دوراً مهماً في اضطراب العلاقة وتغيرها بين السكان المحليين والأقلية اليهودية في الكويت والبحرين، والتحريض والعداء لكل ما هو يهودي تأثراً بالفكر القومي المنتشر في تلك الفترة، مع تأثير بعض العوامل الداخلية والخارجية الأخرى، فأخذت مظاهر تغير العلاقة واضطرابها شكل المقاطعة الاجتماعية والاقتصادية، وتعرض بعض أفراد الأقلية اليهودية لاعتداءات ومضايقات ومنعهم من دخول الكويت والبحرين.

استمرت المقاطعة الاقتصادية والاجتماعية للأقلية اليهودية في الكويت والبحرين منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين حتى بداية سبعينات القرن نفسه.

لم تكن المضايقات والاعتداءات التي تعرضت لها الأقلية اليهودية في البحرين سلوكيات عامة، بل إن بعض السكان المحليين والسلطة المحلية عملت على حماية الأقلية اليهودية والتفريق ما بين اليهودية كديانة من جهة والصهيونية ودولة إسرائيل من جهة أخرى، وهو ما أكدته جميع المصادر الأجنبية والمحلية.

لم تتعرض الأقلية اليهودية في منطقة الخليج العربي للطرد، بل هاجرت طواعية لأسباب غالبيتها اقتصادية واجتماعية وأمنية، وجاءت في فترات مختلفة بعضها قبل ظهور الحركة الصهيونية وقيام دولة إسرائيل التي لم تكن الخيار المفضل للهجرة.

لم يكن خيار الهجرة إلى إسرائيل الخيار الأول لهجرة الأقلية اليهودية من البحرين، فالطبقة اليهودية الاقتصادية الفقيرة اختارت الهجرة إلى إسرائيل رغم قلة عددها، أما الطبقتان الوسطى والغنية فقد هاجرت إلى أوروبا والولايات المتحدة.

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني (1995)، أمراء وغزاة: قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج العربي - دراسة وثائقية. (ط 3). بيروت: دار الساقي.

- أبستن (14 ديسمبر 1938). في الكويت. مجلة الرابطة العربية، المجلد 7، العدد 129، 44-46.

- ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (1992). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. تحقيق: محمد ومصطفى عبدالقادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله بن عبدالله (د ت). المسالك والممالك. بيروت: دار صادر.

- ابن الشعب (14 ديسمبر 1938). صرخة تنبعث من أعماق البحرين. مجلة الرابطة العربية، المجلد 7، العدد 129، 36-38.

- ابن صراي، حمد محمد (2001). اليهود والخليج رؤية تاريخية نقدية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. الحولية الحادية والعشرون. الرسالة الرابعة والستون بعد المئة. جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي.

- ابن كثير، إسماعيل (د ت). تفسير القرآن العظيم. القاهرة: مكتبة التراث.

- أبو حاكمة، أحمد مصطفى (1984). تاريخ الكويت الحديث 1750-1965. الكويت: ذات السلاسل.

- أبو شقرا، أياد (22 مايو 2007). وراء المقود على دروب المشرق العربي. القبس، ص45.

- أتينجر، صموئيل (1995). اليهود في البلدان الإسلامية 1850-1950. ترجمة: جمال أحمد الرفاعي. سلسلة عالم المعرفة رقم 197. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- أعداد مجلة الكويت (1999)، الكويت: دار قرطاس.

- الأبشيهي، بهاء الدين (2004). المستطرف في كل فن مستظرف. (ط 10). بيروت: دار الفكر العربي.

- الأصفهاني، أبي الفرج (2004). الأغاني. تحقيق: إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عباس. (د ط). بيروت: دار صادر.

- البحارنة، تقي محمد (د ت). نادي العروبة وخمسون عاماً 1939-1989. البحرين: (د ن).

- البسام، خالد (2001). حكايات من البحرين. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- البسام، خالد (2005). كلنا فداك البحرين والقضية الفلسطينية 1917-1948. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- البكري، أبو عبيد عبدالله (1983). معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تحقيق: مصطفى السقا. (ط 3). بيروت: عالم الكتب.

- البلاذري، أحمد بن يحيى (2008). البلدان فتوحها وأحكامها. تحقيق: نجيب الماجدي. بيروت: المكتبة العصرية.

- التاجر، محمد علي (1994). عقد اللآل في تاريخ آوال. البحرين: (د ن).

- التطيلي، بنيامين (2002). رحلة بنيامين التطيلي. ترجمة: عزرا حداد. أبو ظبي: المجمع الثقافي.

- التميمي، عبدالمالك خلف (2009). الطبقة الوسطى في العالم العربي. الكويت: (د ن).

- الجلاوي، علي (11 مارس 2006 أ). اليهود في البحرين. جريدة الأيام، ص12.

الجلاوي، علي (22 مارس 2006 ب). اليهود في البحرين. جريدة الأيام، ص20.

- الجلاوي، علي (20 مارس 2006 ت). اليهود في البحرين. جريدة الأيام، ص19.

- الجلاوي، علي (2008). يهود البحرين مائة عام من الخفاء. البحرين: فراديس.

- الحاتم، عبدالله خالد (1980). من هنا بدأت الكويت. (ط 2). الكويت: (د ن).

- الحسيني، سليمان سالم (2006). الحملات التنصيرية إلى عمان والعلاقات المعاصرة بين النصرانية والإسلام. لندن: دار الحكمة.

- الحموي، شهاب الدين ياقوت (2007). معجم البلدان. (ط 3). بيروت: دار صادر.

- الحميري، محمد بن عبدالمنعم (1984). الروض المعطار في خبر الأقطار. تحقيق: إحسان عباس. (ط 2). بيروت: مكتبة لبنان.

- الخطيب، أحمد (فبراير 1953). «كوهين في الكويت». مجلة الإيمان، العدد 2.

- الخليفة، مي محمد (1999). مائة عام من التعليم النظامي في البحرين السنوات الأولى للتأسيس. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- الخليفة، مي محمد (2000). تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات 1926-1957. بيروت: الدار العربية للموسوعات.

- الرشيد، عبدالعزيز (د ت). تاريخ الكويت. بيروت: دار مكتبة الحياة.

- الرمضان، جواد (29 أغسطس 2009). مقابلة شخصية. المملكة العربية السعودية: مدينة الهفوف، منطقة الأحساء.

- الرميحي، محمد (1976). قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين 1920-1970. الكويت: الوحدة للنشر.

- السالمي، نور الدين عبدالله بن حميد (د ت). تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان. (د ن).

- السبيعي، عبدالله ناصر (1999 أ). الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر في أثناء الحكم العثماني الثاني 1871-1913. الرياض: (د ن).

- السبيعي، عبدالله ناصر (1999 ب). اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني 1871-1913. الرياض: (د ن).

- السبيعي، عبدالله ناصر (1999 ت). الأمن الداخلي في الأحساء والقطيف وقطر في أثناء الحكم العثماني الثاني 1871-1913. الرياض: (د ن).

- السعيدان، حمد محمد (1992). الموسوعة الكويتية المختصرة. (ط 3). الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

- الشملان، سيف مرزوق (1986). من تاريخ الكويت. (ط 2). الكويت: ذات السلاسل.

- الشملان، سيف مرزوق (1989). تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي. (ط 2). الكويت: ذات السلاسل.

- الشهاب، صالح جاسم (1984). تاريخ التعليم في الكويت والخليج أيام زمان. الكويت: (د ن).

- الشهاب، يوسف (1993). رجال في تاريخ الكويت. الجزء الأول. (ط 2). الكويت: (د ن).

- الشهاب، يوسف (1994). رجال في تاريخ الكويت. الجزء الثاني. الكويت: (د ن).

- الشيباني والمطيري، محمد إبراهيم وبراك شجاع (1999). القضاء والقضاة في الكويت منذ النشأة وحتى الدولة 1705-1972. الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق.

- الصانع، عبدالرزاق وعبدالعزيز العلي (1987). إمارة الزبير بين هجرتين 979-1400ه. الكويت: (د ن).

- الطبري، محمد بن جرير (د ت). تاريخ الرسل والملوك. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط 2). القاهرة: دار المعارف.

- آل عبدالقادر، محمد عبدالله (1982). تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد. (ط 2). الرياض والأحساء: المعارف ومكتبة الأحساء الأهلية.

- العبدالمغني، عادل محمد (2007). وثائق الوقف الكويتية. الكويت: (د ن).

- العجمي، محمد ناصر (1995). أضواء على الحجج الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف. الكويت: الأمانة العامة للأوقاف.

- العقاد، صلاح (د ت). التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990/1991. القاهرة: الأنجلو المصرية.

- العنزي، محمد نايف (ديسمبر 2009). «الهجرة اليهودية إلى منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين». مجلة المواقف، العدد 4، 19-41

- القاسمي، سلطان بن محمد (1989). تقسيم الإمبراطورية العمانية 1856-1862. (ط 2). دبي: (د ن).

- القاسمي، سلطان بن محمد (2004). بيان الكويت سيرة حياة الشيخ مبارك الصباح. الشارقة: (د ن).

- القريني، محمد موسى (1426ه). الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء 1871-1913. الرياض: دارة الملك عبدالعزيز.

- الكرملي، أنستاس (15 أيار مايو 1904). «الكويت». مجلة المشرق، العدد 10, 449-512.

- المجدوب، أحمد علي (1992). المستوطنات اليهودية على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

- المحادين، عبدالحميد (أكتوبر 1997). هيا آل خليفة امرأة في موقع غير مألوف. البحرين الثقافية، العدد 14، 5-17.

- المحادين، عبدالحميد (يوليو 1998). ماجد الجشي في البدء كانت الثقافة. البحرين الثقافية، العدد 17، 5-24.

- المحادين، عبدالحميد (2003). الخروج من العتمة خمسون عاماً لاستشراف الأفق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- المريخي، خليل محمد (1995). أحداث طواها الزمن. (د ن).

- المسيري، عبدالوهاب (2003). في الخطاب والمصطلح اليهودي دراسة نظرية وتطبيقية. القاهرة: دار الشروق.

- المسيري، عبدالوهاب (2005). موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية الموسوعة الموجزة في جزأين. (ط 2). القاهرة: دار الشروق.

- النوري، عبدالله (1985). حكايات من الكويت. الكويت: ذات السلاسل.

- الوقيان، خليفة عبدالله (2006). الثقافة في الكويت بواكير واتجاهات. الكويت: (د ن).

- أوبنهايم، ماكس (2007). رحلة إلى مسقط عبر الخليج. لندن: دار الوراق.

- إيزنبرغ، لورا (د ت). عدو عدوي الصلات الصهيونية اللبنانية 1900-1948. ترجمة: رضا سليمان. بيروت: شركة المطبوعات.

- بلجريف، تشارلز (2002). مذكرات بلجريف. ترجمة: مهدي عبدالله. بيروت: دار البلاغة.

- بيدويل، روبين (1985). عمان في صفحات التاريخ. ترجمة: محمد أمين عبدالله. سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

- بيرين، جاكلين (2006). اكتشاف جزيرة العرب. ترجمة: قدري قلعجي. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- جريدة الأنباء (6 مارس 2010). العدد 12197. ص10.

- جريدة القبس (11 مارس 2006). العدد 11769. ص36.

- جريدة القبس (23 نوفمبر 2006). العدد 12024. ص10.

- جريدة القبس (6 يوليو 2007). العدد 12247. ص16.

- جمال، محمد عبدالهادي (2003). الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

- جمال، محمد عبدالهادي (2004). أسواق الكويت القديمة. (ط 2). الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

- حمدان، بثينة (10 أبريل 2008). «شلومو صالح». القبس، العدد 12522، ص38-39.

- زحلان، روز ماري سعيد (أبريل 1981). «الخليج والقضية الفلسطينية 1936-1948». مجلة المستقبل العربي، العدد 26، 6-22

- سلوت، ب ج (1993). عرب الخليج في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية الهولندية 1602 -1784. ترجمة: عايدة خوري. أبو ظبي: المجمع الثقافي.

- سلوت، ب ج (2008). مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896-1915. ترجمة: السيد عيسوي أيوب. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

- سوسة، أحمد (2003 أ). الصهيونية مديات الافتراءات تحليل ونقد وحوار. (د ن).

- سوسة، أحمد (2003 ب). أبحاث في اليهودية والصهيونية. إربد: دار الأمل.

- شاكر، محمود (2002). موسوعة تاريخ اليهود. عمان: دار أسامة.

- صبري، مير (2006). أعلام اليهود في العراق الحديث. لندن: دار الوراق.

- عبده، علي إبراهيم وخيرية قاسمية (1971). يهود البلاد العربية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث.

- عرابي، رجا عبدالحميد (2006). سفر التاريخ اليهودي اليهود تاريخهم عقائدهم فرقهم نشاطاتهم سلوكياتهم الحركة الصهيونية والقضية الفلسطينية. (ط 2). دمشق: الأوائل للنشر.

- عطا، زبيدة محمد (2004). يهود العالم العربي دعاوي الاضطهاد. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

- غنيمة، يوسف (2006). نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. (ط 3). لندن: دار الوراق.

- فيدال، ف ش (1990). واحة الأحساء. ترجمة: عبدالله ناصر السبيعي. (د ن).

- فيليبس، ويندل (1986). رحلة إلى عمان. ترجمة: محمد أمين عبدالله. سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

- فينزنزو (1988). تاريخ السيد سعيد سلطان عمان ومعه تاريخ الشعوب والأقطار على سواحل الخليج العربي. ترجمة: محمد فاضل. بيروت: الدار العربية للموسوعات.

- قاسم، جمال زكريا (2000). نشأة الجمارك الكويتية ودورها في تدعيم سيادة الكويت على منافذها. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

- قاسم، جمال زكريا (2001). تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. القاهرة: دار الفكر العربي.

- كورية، يعقوب يوسف (1998). يهود العراق تاريخهم أحوالهم هجرتهم. عمان: الأهلية للنشر.

- كوهين، أنور منشي (31 مايو 2009). مقابلة شخصية. الولايات المتحدة الأمريكية: مدينة سان دييغو، ولاية كاليفورنيا.

- كيلي، جون ب. (د ت). بريطانيا والخليج 1795-1870. ترجمة: محمد أمين عبدالله. سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

- كيوان، مأمون (1996). اليهود في الشرق الأوسط الخروج من الجيتو الجديد. عمان: الأهلية للنشر.

- لاندن، روبرت جيران (1983). عمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً. ترجمة: محمد أمين عبدالله. (ط 3). سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

- لوريمر، ج ج. (د ت). دليل الخليج. ترجمة: قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر. دولة قطر: مطابع علي بن علي.

- ماليري، س ستانلي ج (1997). الكويت قبل النفط. ترجمة: محمد غانم الرميحي. (ط 2). الكويت: دار قرطاس.

- مايلز، س ب (1990). الخليج بلدانه وقبائله. ترجمة: محمد أمين عبدالله. (ط 4). سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

- مجلة الإيمان (فبراير 1953). العدد 2، ص24.

- مجلة الإيمان (أيار مايو 1953). العدد 5، ص62.

- مجلة البعثة (1997). الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

- مجلة صوت البحرين (2003). المحرق: مركز الشيخ إبراهيم بن محمد الخليفة للثقافة والبحوث.

- نوار، عبدالعزيز سليمان (1967). داوود باشا والي بغداد. القاهرة: دار الكتاب العربي.

- نيبور، كارستن (2007). رحلة إلى شبه الجزيرة العربية وإلى بلاد أخرى مجاورة لها. ترجمة: عبير المنذر. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي.

- هولي، روت. (1981). لمحة تاريخية عن المباني الأثرية في مسقط. ترجمة: محمد أمين عبدالله. سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

- هولي، روت (1982). الصناعات الفضية في عمان. (ط 2). سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

- وايزجربر، جي (1984). مسقط عام 1688 تقارير ورسومات أنجلبرت كامبفر. سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

- ولفنسون، إسرائيل (2006). تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام. القاهرة: مكتبة النافذة.

- ولستد، جيمس (2002). تاريخ عمان رحلة إلى شبه الجزيرة العربية. ترجمة: عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم. بيروت: دار الساقي.

- ويليامسون، أندرو. (1982). صحار عبر التاريخ. ترجمة: محمد أمين عبدالله. (الطبعة الثانية). سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.

-Alkanderi Fisal Abdulla 2006) October» (Jews in Kuwait .«Islam and Christian-Muslim Relations456 - 445 ,(4) 17 ,

-Arab Gulf Cities ,Manama .(1994) Archive Editions .Oxford :Antony Rewe Ltd.

-Barth ,Fredrik .(1983) Sohar :Culture and Society in an Omani Town .USA :The John Hopkins University Press.

-Bulloch ,John .(1984) The Gulf .London :Century Publishing.

-Cheesman ,R .E .(1926) In Unknown Arabia .London :Macmillan and Co .Ltd.

-Cohen ,Hayyim e .(1973) The Jews of the Middle East ,1860-1972 New York :John Wiley & Sons.

-Costa ,Paolo M» .(2000 - 1999) Monumental Evidence of the Ancient Jewish Community at Sohar) Oman .«(ARAM Periodical144 - 131 ,12 - 11 ,

-Fischel ,Walter J» .(1950) The Region of the Persian Gulf and its Jewish Settlements in Islamic Times ,«Alexander Marx ,Jubilee.229 - 203 ,

-History of the Jews in Kuwait ,2006) October .(The Scribe.68 ,(78) ,

-Khedouri ,Nancy Elly .(2007) From Our Beginning to Present Day ,Bahrain.

-Kuwait Political Agency ,Arabic Documents .(1994) 1899-1949 Archive Editions. Oxford :Antony Rowe.

-Lunxner ,Larry ,2006) October .(23 ,Life‹s Good of Bahrain-as long as they don‹t Visit Israel .Jerusalem post .p27 .

-Mahlab ,Naim S ,2001) Autumn .(The Scribe.9 ,(74) ,

-Niebuhr ,M .(1994) Travels Through Arabia and other Countries in the East .UK: Garnet publishing Ltd.

-Palgrave ,William Gifford .(1866) Narrative of a Year‹s Journey Through Central and Eastern Arabia3) .1862-1863 th ed .(London :Macmilian and co.

-Pelly ,Lewis .(1865) Report on a Journey to Riyadh in Central Arabia ,Cambridge :The Oleander Press.

-Political Diaries of the Persian Gulf .(1990) Archive Editions .Oxford :Redwood Press ltd.

-Records of Bahrain ,Primary Documents .(1993) 1960 - 1820 Archive Editions, Oxford :Redwood Burn.

-Records of Bahrain .(1997) 1965 - 1961 Archive Editions .Oxford :Antony Rowe ltd.

-Records of Kuwait .(1989) 1961 - 1899 Archive Editions .Oxford :Redwood Burn ltd.

-Records of Oman .(1988) 1947 - 1867 Archive Editions ,Oxford :Redwood Burn ltd.

-Records of the Persian Gulf ,Pearl Fisheries .(1995) 1962 - 1857 Archive Editions. Oxford :Hobbs the Printers of Southampton.

-Sassoon ,Farha ,2002) .Autumn .(The Sassoon‹s Return Visit to Baghdad .The Scribe, .24 - 20 ,(75)

-Scudder ,Lewis R .(1998) The Arabian Mission‹s Story ,Michigan :Wm .R. Eerdmans.

-Stillman ,Norman A .(1979) The Jews of Arab Lands a History and Source Book. Philadelphia :The Jewish Publication Society of America.

-The Arabian Mission .(1988) Archive Editions ,Oxford :Redwood Burn Ltd.

-The Jews of Bahrain ,2000) March .(21 The Washington Times .p.42 .

-Zwemer ,S .(1987) Arabia the Cradle of Islam .London :Darf Publishers Ltd.

الملاحق

شكل (1): وثيقة شرعية صادرة في الكويت عام 1910.

المصدر: محمد ناصر العجمي، أضواء على الحجج الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 1995، ص54.

شكل (2): زيارة Rosenthal Victor تاجر اللؤلؤ اليهودي للكويت عام 1911,

المصدر: سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، ج2، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 1989، ص406.

Political Agency, Kuwait.
Dated the 2nd November 1927.

Certified this second day of November 1927 that the above seals of His Excellency Shaikh Ahmad al-Jabir As-Subah, C.I.E., Ruler of Kuwait and 'Abdullah bin Khalil al-'Asjani, Qadhi of Kuwait are genuine.

Major,
Political Agent, Kuwait.

شكل (3): وثيقة شرعية صادرة في الكويت عام 1927.

المصدر: Political Agency Kuwait, Arabic Documents 1899 - 1949, Archive Editions, Vo. 4, Rowe Antony, Oxford, 1994, p. 666

شكل (4): صالح وداود الكويتي وفرقتهما ولوحة

لشارع في تل أبيب يحمل أسمهما.

المصدر: جريدة القبس، ع 4، 12 مارس 2009، ص الأخيرة.

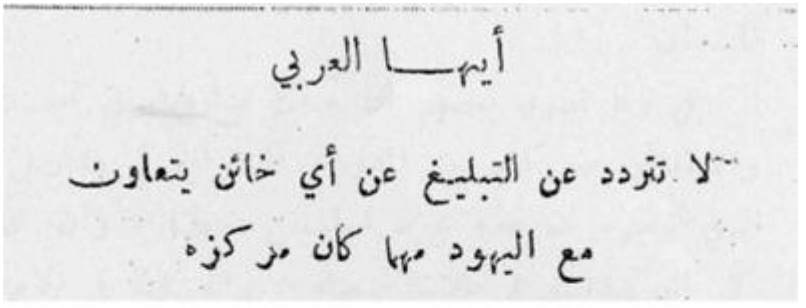

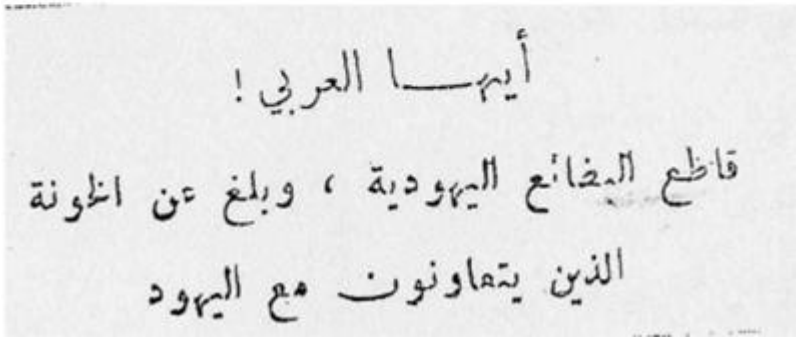

شكل (5 و6): دعوتين نشرتا في مجلة «الإيمان» في الكويت عام 1955.

المصدر: مجلة «الإيمان»، العدد 16، س2، أبريل 1955، ص11 و32.

شكل (7 و8): صورتان لمقبرة اليهود في الأحساء من الداخل والخارج .

المصدر: من تصوير الباحث، 29 أغسطس 2009

شكل (9): وثيقة صادرة من مجلس إدارة لواء الأحساء عام 1885.

المصدر: عبدالله ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر في أثناء الحكم العثماني الثاني 1871-1913، (د ن)، الرياض، 1999، ص79.

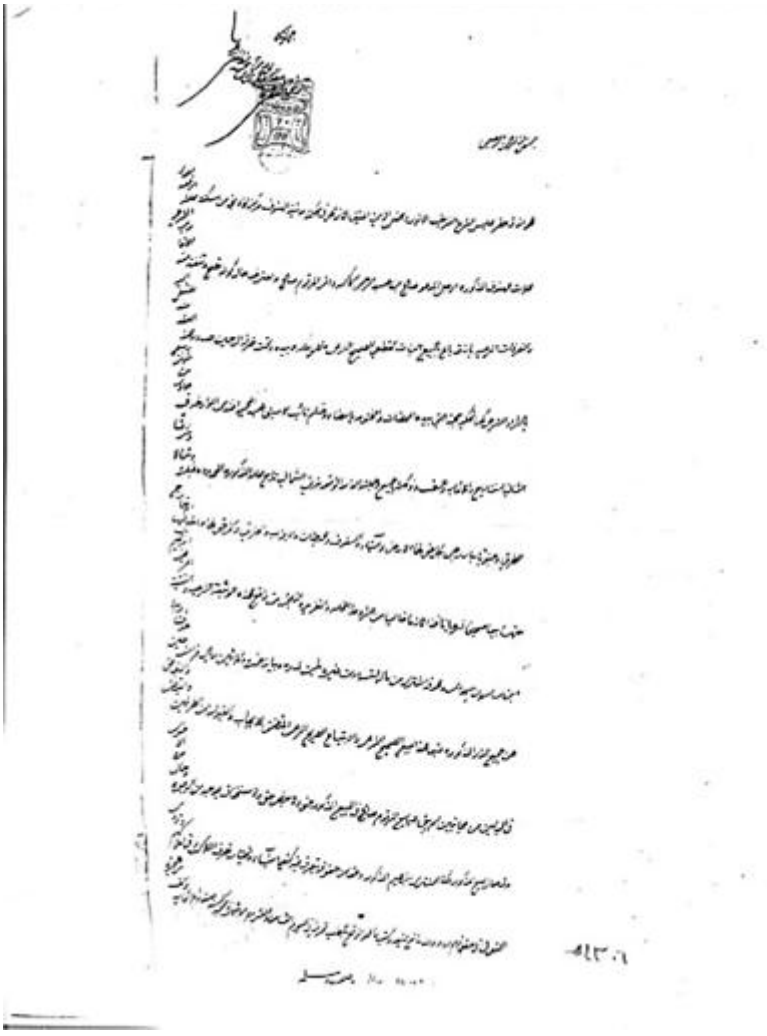

شكل (10): وثيقة شرعية صادرة في الأحساء عام 1889.

المصدر: جواد الرمضان، مقابلة شخصية، مدينة الهفوف، منطقة الأحساء، المملكة العربية السعودية، 29 أغسطس 2009.

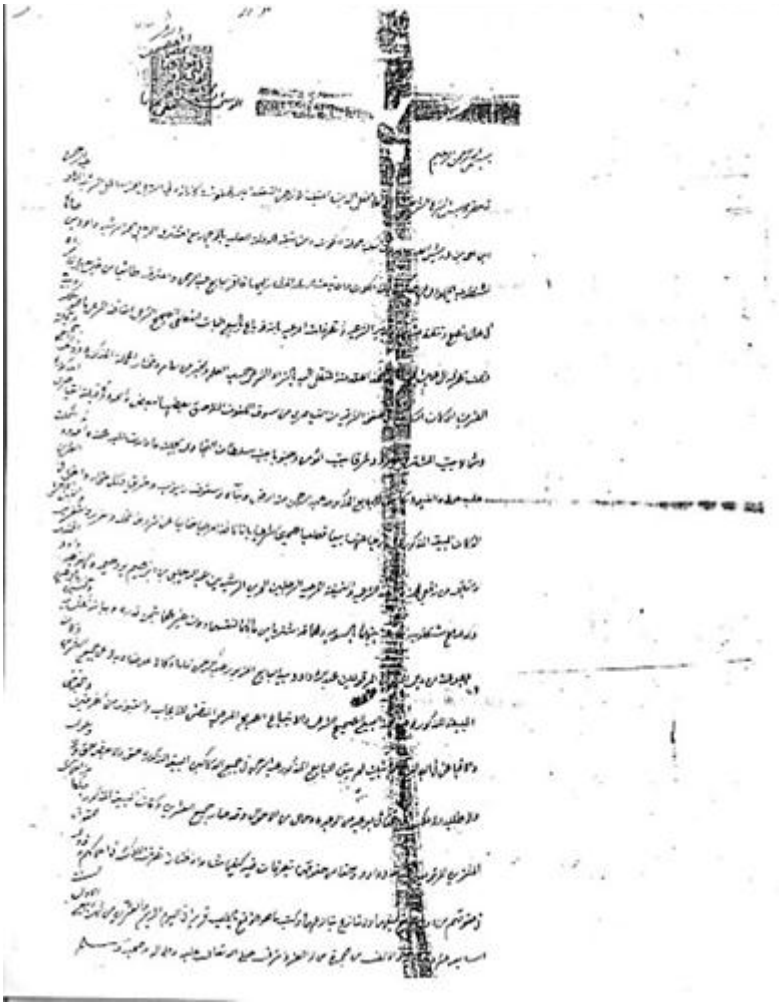

شكل (11): وثيقة شرعية صادرة في الأحساء عام 1899.

المصدر: جواد الرمضان، مقابلة شخصية، مدينة الهفوف، منطقة الأحساء، المملكة العربية السعودية، 29 أغسطس 2009.

شكل (12): وثيقة شكوى ضد متصرف الأحساء وداوود صالح شنطوب اليهودي عام 1901.

المصدر: عبدالله ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر في أثناء الحكم العثماني الثاني 1871-1913، (د ن)، الرياض، 1999، ص103.

شكل (13 و14): مقبرة اليهود في البحرين من الداخل.

المصدر: نانسي خضوري، البحرين.

إدارة بلدية المنامة
بحرين
Manamah Municipality
BAHRAIN.

شكل (15): أعضاء مجلس بلدية المنامة في البحرين عام 1939.

المصدر: مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات 1926-1957، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2000، ص529.

شكل (16): حفل زفاف يهودي في البحرين.

المصدر: Khedouri, Elly Nancy, From Our Beginning To Present Day, Bahrain, 2007, p. 64

شكل (17):

إسحاق سويري أحد الشخصيات

اليهودية المعروفة في البحرين.

المصدر:

From ,Elly Nancy ,Khedouri

Present To Beginning Our

Day

41 .p ,2007 ,Bahrain

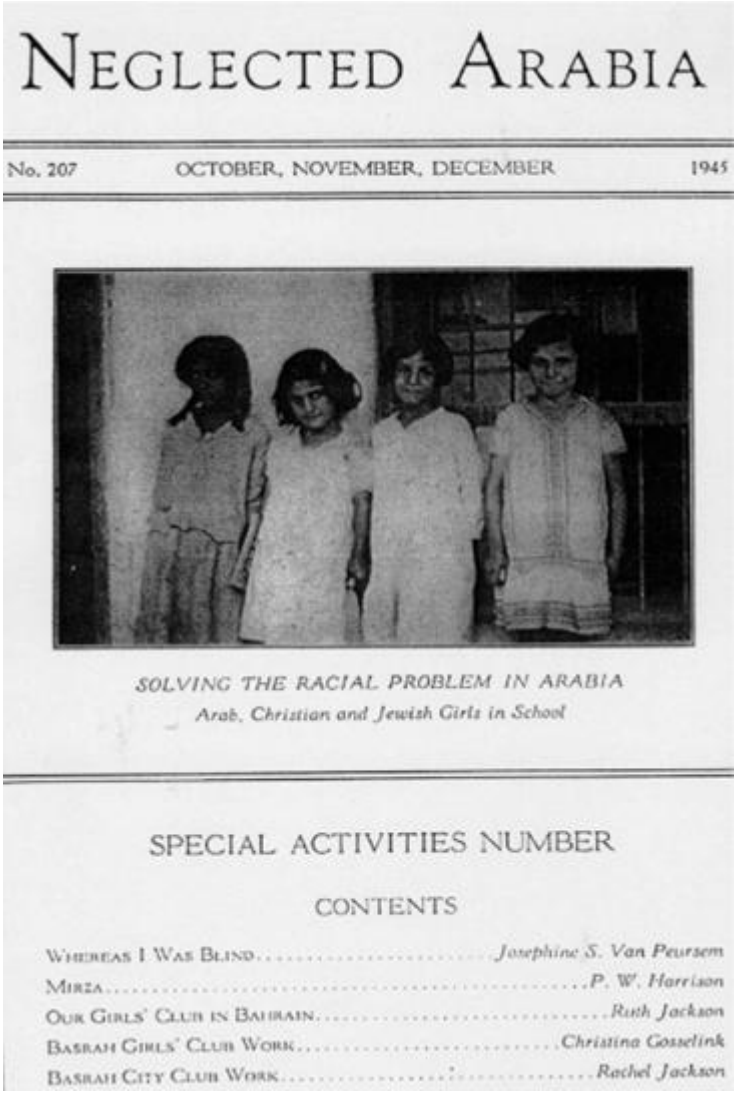

NEGLECTED ARABIA

No. 207 OCTOBER, NOVEMBER, DECEMBER 1945

SOLVING THE RACIAL PROBLEM IN ARABIA

Arab, Christian and Jewish Girls in School

SPECIAL ACTIVITIES NUMBER

CONTENTS

WHEREAS I WAS BLIND ..... *Josephine S. Van Peursem*
MIRZA ..... *P. W. Harrison*
OUR GIRLS' CLUB IN BAHRAIN ..... *Ruth Jackson*
BASRAH GIRLS' CLUB WORK ..... *Christina Gosselink*
BASRAH CITY CLUB WORK ..... *Rachel Jackson*

شكل (18): غلاف لمجلة Arabia Neglected

المصدر: The Arabian Mission ,Archive Editions ,Vo. 7 ,No. 207 ,October to December

1945

شكل (١٩): إعلان من إدارة المعارف في البحرين عام ١٩٤٧.

المصدر: خالد البسام، كلنا فداك البحرين والقضية الفلسطينية ١٩١٧-١٩٤٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥، ص١٦٥.

شكل (20): بيان الجالية الإسرائيلية في البحرين عام 1947.

المصدر: خالد البسام، كلنا فداك البحرين والقضية الفلسطينية 1917-1948، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص156.

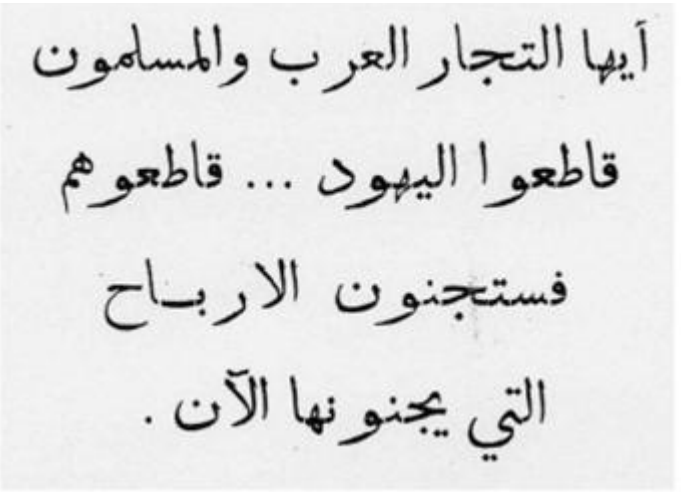

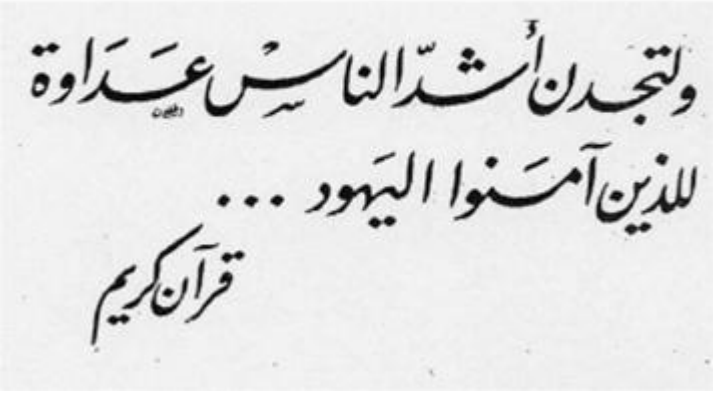

شكل (21 و22): إعلانات لمقاطعة اليهود نشرت في مجلة صوت البحرين عام 1953.

المصدر: مجلة صوت البحرين، م3، ع5، س3، جمادى الأولى 1372ه/فبراير 1953، ص6 وم4، ع6، س4، جمادى الثانية 1372ه/1954م، ص11.

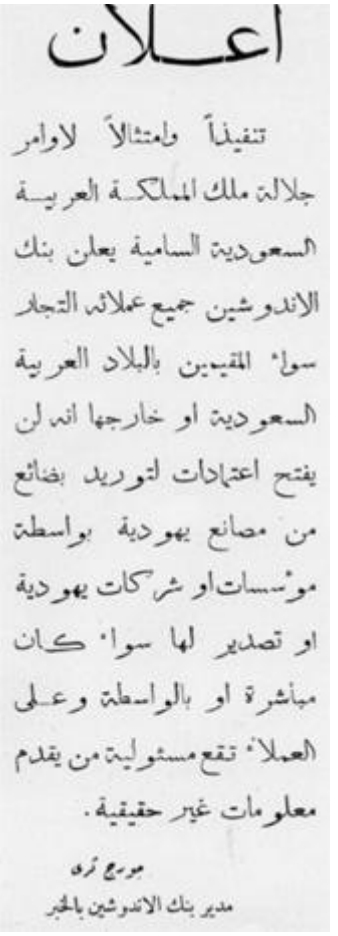

اعـــلان

تنفيذاً وامتثالاً لاوامر
جلالة ملك المملكـة العربيـة
السعودية السامية يعلن بنك
الاندوشين جميع عملائه التجار
سواء المقيمين بالبلاد العربية
السعودية او خارجها انه لن
يفتح اعتمادات لتوريد بضائع
من مصانع يهودية بواسطة
مؤسسات او شركات يهودية
او تصدير لها سواء كان
مباشرة او بالواسطة وعلى
العملاء تقع مسئولية من يقدم
معلومات غير حقيقية.

موريس ثره
مدير بنك الاندوشين بالخبر

شكل (23): إعلان بنك الاندوشين في منطقة الخبر

في المملكة العربية السعودية 1953.

المصدر: مجلة صوت البحرين، م3، ع5، س3، جمادى الأولى 1372ه/فبراير1953م، ص50.

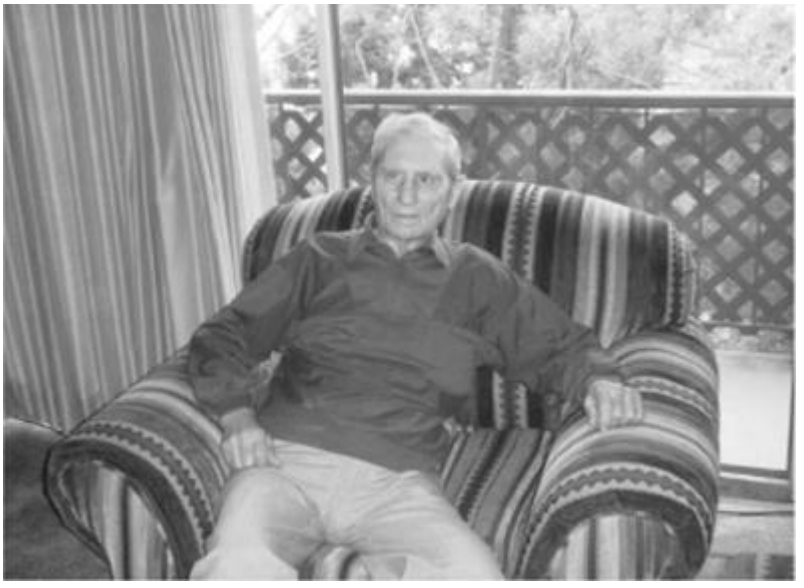

شكل (24): صورة لأنور منشي كوهين: تصوير الباحث، مدينة سان دييغو، ولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية 31 يونيو 2009.

شكل (25): السيد جواد الرمضان في الأحساء 2009.

المصدر: من تصوير الباحث، مدينة الهفوف، منطقة الأحساء، المملكة العربية السعودية، 29 أغسطس 2009.

[1] عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية –الموسوعة الموجزة في جزأين-، ج1، ط2، دار الشروق، القاهرة، ص96 و102.

[2] محمود شاكر، موسوعة تاريخ اليهود، دار أسامة، عمان، 2002، ص283.

[3] عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق، ج1، ص103.

[4] رجا عبدالحميد عرابي، سفر التاريخ اليهودي –اليهود تاريخهم عقائدهم فرقهم نشاطاتهم سلوكياتهم الحركة الصهيونية القضية الفلسطينية –، ط2، الأوائل، دمشق، 2006، ص308-309.

[5] عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق، ج1، ص82. وأحمد سوسة، الصهيونية مديات الافتراءات -تحليل ونقد وحوار– (د ط)، (د ن)، (د م)، 2003، ص82 و83.

[6] عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق، ج1، ص389.

[7] شهاب الدين ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، ط3، دار صادر، بيروت، 2007، ص84. وعبدالرحمن بن علي بن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج1، تحقيق: محمد ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص356-357. ومحمد بن عبدالمنعم الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984، ص146-147.

[8] شهاب الدين ياقوت الحموي، مصدر سابق، ج5، ص84

[9] إسرائيل ولفنسون، تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، مكتبة النافذة، القاهرة، 2006، ص21-22.

[10] أحمد علي المجدوب، المستوطنات اليهودية على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص35-38.

[11] أحمد سوسة، أبحاث في اليهودية والصهيونية (د ط)، دار الأمل، اربد، 2003، ص 43 ورجا عبدالحميد عرابي، مصدر سابق، ص241

[12] أبو عبدالله عبيد البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج1، تحقيق: مصطفى السقا، ط3، عالم الكتب، بيروت 1983، ص98.

[13] أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، ج22، تحقيق: إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عباس، (د ط)، دار صادر، بيروت، 2004، ص78 وشهاب الدين ياقوت الحموي، مصدر سابق، ج5، ص84 وعبدالرحمن بن علي الجوزي، مصدر سابق، ج1، ص356-357.

[14] أحمد سوسة، الصهيونية مديات الافتراءات، مصدر سابق، ص172

[15] المصدر نفسه، ص179.

[16] إسرائيل ولفنسون، مصدر سابق، ص20

[17] أحمد سوسة، الصهيونية مديات الافتراءات، مصدر سابق، ص172 وص181. ورجا عبدالحميد عرابي، مصدر سابق، ص278

[18] أحمد سوسة، الصهيونية مديات الافتراءات، مصدر سابق، ص174

[19] عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق، ج1، ص424

[20] إسرائيل ولفنسون، مصدر سابق، ص217. وعبدالوهاب المسيري، مصدر سابق، ص424

[21] أبو عبيد عبدالله البكري، مصدر سابق، ج1، ص29. وبهاء الدين الأبشيهي، المستطرف في كل فن مستظرف، ج2، ط10، دار الفكر العربي، بيروت، 2004، ص66. ومحمد علي التاجر، عقد اللآل في تاريخ آوال، (د ن)، البحرين، 1994، ص30 و49.

[22] إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، مكتبة التراث، القاهرة، (د ت)، ص310.

[23] شهاب الدين ياقوت الحموي، مصدر سابق، ج2، ص290

[24] Fischel ,J Walter ,.«Times Islamic in Settlements Jewish its and Gulf Persian the of Region The» ,Marx Alexander ,Jubilee, 1950, p. 205.

[25] حمد محمد بن صراي، اليهود والخليج – رؤية تاريخية نقدية –، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية 21، الرسالة 164، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2001، ص37. و Stillman ,A Norman ,.and History A – Lands Arab of Jews The – Book Source The Jewish Publication Society of America, Philadelphia, 1979, p. 347.

[26] محمد علي التاجر، مصدر سابق، ص29.

[27] أبو عبيد عبدالله البكري، مصدر سابق، ج4، ص1233

[28] المصدر نفسه، ج3، ص926. وشهاب الدين ياقوت الحموي، مصدر سابق، ج4، ص90. وحمد محمد بن صراي، مصدر سابق، ص37.

[29] أحمد بن يحيى البلاذري، البلدان فتوحها وأحكامها، تحقيق: نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، بيروت، 2008، ص29 و34 و38.

[30] عبدالرحمن بن علي بن الجوزي، مصدر سابق، ج3، ص34. ومحمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج2، ط2، دار المعارف، القاهرة، (د ت)، ص645.

[31] أحمد بن يحيى البلاذري، مصدر سابق، ص 82. ومحمد عبدالله آل عبدالقادر، تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد، ط2، مكتبة المعارف، الرياض، 1982، ص64-65.

[32] أبو عبيد عبدالله البكري، مصدر سابق، ج1، ص331. وشهاب الدين ياقوت الحموي، مصدر سابق، ج5، ص90.

[33] نور الدين عبدالله السالمي، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ج1، (د ن)، (د م)، (د ت)، ص137.

[34] بنيامين التطيلي، رحلة بنيامين التطيلي، ترجمة: عزرا حداد، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2002، ص316-318 و339.

[35] المصدر نفسه، ص143-144.

[36] إسرائيل ولفنسون، مصدر سابق، ص217. وزبيدة محمد عطا، يهود العالم العربي – دعاوى الاضطهاد -، عين للدراسات والبحوث، القاهرة، 2004، ص76. و J.Walter ,Fischel, «The Region of Persian and Gulf Settlements Jewish its and Islamic in Times», p. 208

[37] Fischel ,J.Walter, «The Region of Persian and Gulf Settlements Jewish its and Islamic in Times», p. 208- 209

[38] Ibid, p. 209

[39] Fischel, J Walter ,.. «The Region of the Persian Gulf and its Jewish Settlements in Islamic Times», p. 207, 210, 216, 218

[40] Ibid, p. 209 - 210

[41] Ibid, p. 210 - 213

[42] جي وايزجربر، مسقط عام 1688 – تقارير ورسومات أنجلبرت كامبفر، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1984، ص14. وروبين بيدويل، عمان في صفحات التاريخ، ترجمة: محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1985، ص15-16. و Fischel, J Walter ,.. «The Region of the Persian Gulf and its Jewish Settlements in Islamic Times», p. 220

[43] جاكلين بيرين، اكتشاف جزيرة العرب، ترجمة: قدري قلعجي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص124.

[44] Fischel, J Walter ,.. «The Region of the Persian Gulf and its Jewish Settlements in Islamic Times», p. 218

[45] أبو الفرج الأصفهاني، مصدر سابق، ج22، ص85 و94.

[46] المصدر نفسه، ج22، ص84-86.

[47] المصدر نفسه، ص86.

[48] Niebuhr, M ,.. Travels Through Arabia and other Countries in the East, Vo. 2, Garnet Publishing Ltd, UK, 1994, p. 191 & Fischel, J Walter ,.. «The Region of the Persian Gulf and its Jewish Settlements in Islamic Times», p. 227

[49] أحمد بن يحيى البلاذري، مصدر سابق، ص34 و41 و48 و74.

[50] Fischel, J Walter ,.. «The Region of the Persian Gulf and its Jewish Settlements in Islamic Times», p. 221

[51] روبين بيدويل، مصدر سابق، ص26.

[52] يوسف غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، ط3، دار الوراق، لندن، 2006، ص119.

[53] أبو القاسم عبيدالله بن خرداذبه، المسالك والممالك، دار صادر، بيروت، (د ت)، ص153-154.

[54] شهاب الدين ياقوت الحموي، مصدر سابق، ج3، ص394. ومحمد بن عبدالمنعم الحميري، مصدر سابق، ص354-355. وأندرو ويليامسون، صحار عبر التاريخ، ترجمة: محمد أمين عبدالله، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1982، ص28-29.

[55] أندرو ويليامسون، مصدر سابق، ص39. ويوسف غنيمة، مصدر سابق، ص154. و Fischel Fischel, J Walter ,.Region The» Times Islamic in Settlements Jewish its and Gulf Persian the of», p. 206

[56] أندرو ويليامسون، مصدر سابق، ص39-41. ويوسف غنيمة، مصدر سابق، ص154. و Fischel Fischel, J Walter ,.The» Times Islamic in Settlements Jewish its and Gulf Persian the of Region», p. 206

[57] ب ج سلوت، عرب الخليج في ضوء مصادر شركة الهند الشرقية 1602-1784، ترجمة: عايدة خوري، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1993، ص97 و154. و Fischel, J Walter ,.Islamic in Settlements Jewish its and Gulf Persian the of Region The» Times», p. 213 & Niebuhr ,Travels Through Arabia and Countries other in the East ,Vo. 2, p. 116

[58] أحمد سوسة، الصهيونية مديات الافتراءات، مصدر سابق، ص51. وإسرائيل ولفنسون، مصدر سابق، ص32.

[59] أندرو ويليامسون، مصدر سابق، ص28. و Costa, M Paolo ,.at Community Jewish Ancient the of Evidence Mounumental» (Oman) Sohar», Periodical ARAM ,No. 11-12, 1999, p. 131

[60] أندرو ويليامسون، مصدر سابق، ص28. ويندل فيليبس، رحلة إلى عمان، ترجمة: محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة، 1986، ص56. و M ,. «Sohar at Community Jewish Ancient the of Evidence Mounumental (Oman)», p. 131,132

[61] إسرائيل ولفنسون، مصدر سابق، ص31.

[62] Fischel, J Walter ,.Islamic in Settlements Jewish its and Gulf Persian the of Region The», p. 222

[63] صموئيل أتينجر، اليهود في البلدان الإسلامية 1850-1950، ترجمة جمال أحمد الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة رقم 197، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص25.

[64] عبدالعزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967، ص139-140.

[65] مير صبري، أعلام اليهود في العراق الحديث، دار الوراق، لندن، 2006، ص39.

[66] يسمى أغلب يهود الهند باليهود البغداديين.

[67] كارستن نيبور، رحلة إلى شبه الجزيرة العربية والى بلاد أخرى مجاورة لها، ج1، ترجمة: عبير المنذر، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2007، ص334.

[68] صموئيل أتينجر، مصدر سابق، ص43.

[69] يوسف غنيمة، مصدر سابق، ص192-193.

[70] أطلقت الدولة العثمانية على الأحساء في التقسيم الإداري بعد إعادة ضمها عام 1871 اسم لواء نجد.

[71] ج. ج. لوريمر، القسم الجغرافي، ج2، ترجمة: قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، قطر، (د ت)، ص821.

[72] كانت الإرسالية العربية وهي منظمة تنصيرية أمريكية قد افتتحت لها مراكز في العديد من مناطق الخليج العربي تنشر تقاريرها الربع سنوية في مجلة Mission Arabian The ثم تغير اسم المجلة إلى Arabia Neglected منذ العدد 41 يناير 1902 ثم تغير

إلى Calling Arabia منذ العدد 216 عام 1949. The Arabian Mission, Editions Archive, Vo. 3, No. 88, March to January 1914, Redwood Burn Ltd, Oxford, 1988, p. 9

[73] Political Diaries of the Persian Gulf, Editions Archive, Vo. 3, Redwood Press Ltd, Oxford, 1990, p. 220.

[74] Ibid,Vo. 9, p. 636

[75] The Arabian Mission, Vo. 3, N. 88, March to January 1914, p. 9 & Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 5, p. 508.

[76] علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، يهود البلاد العربية، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، بيروت، 1971، ص49.

[77] صموئيل أتينجر، مصدر سابق، ص43.

[78] جيمس ولستد، تاريخ عمان – رحلة إلى شبه الجزيرة العربية – ترجمة عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، دار الساقي، بيروت، 2002، ص 27-28 و 31.

[79] المصدر نفسه، ص 155.

[80] Barth, Fredrik, Sohar: Culture and Society in an Omani Town, The John Hopkins University Press, USA, 1983, p. 41

[81] Costa, M Paolo, «Monumental Evidence of the Ancient Jewish Community at Sohar (Oman)», p. 134

[82] فينزنزو، تاريخ السيد سعيد سلطان عمان ومعه تاريخ الشعوب والأقطار على سواحل الخليج العربي، ترجمة: محمد فاضل، الدار العربية للموسوعات، 1988، ص80.

[83] تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف، ترجمة: مهدي عبدالله، دار البلاغة، بيروت، 2002، ص96.

[84] روبين بيدويل، مصدر سابق، ص54.

[85] صموئيل أتينجر، مصدر سابق، ص25

[86] روبين بيدويل، مصدر سابق، ص59.

[87] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج4، ص1495.

[88] History of the Jews in Kuwait», The Scribe, No. 78, 2006, p. 68»

[89] القبس، ع 11769، 11 مارس 2006، ص36. وحمد محمد السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة، ج3، ط3، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1992، ص1766. ومأمون كيوان، اليهود في الشرق الأوسط – الخروج من الجيتو الأخير – الأهلية للنشر، عمان، 1996، ص64. ومحمد إبراهيم الشيباني وبراك شجاع المطيري، القضاء والقضاة في الكويت منذ النشأة وحتى الدولة 1705-1972، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 1999، ص78. و Alkanderi, Abdulla Faisal, «Jews in Kuwait», Islam and Muslim-Christian Relations, Vo. 17, No. 4, October 2006, p. 446

[90] جون ب كيلي، بريطانيا والخليج 1795-1870، ج1، ترجمة: محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، (د ت)، ص83-84.

[91] Pelly ,Jews ,Report a on Journey to Riyadh in Central Arabia ,The Oleander Press ,1865, p. 10

[92] القبس، ع 12024، 23 نوفمبر 2006، ص10.

[93] ب ج سلوت، مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة 1896-1915، ترجمة: السيد عيسوي أيوب، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2008، ص79.

[94] Alkanderi ,Abdulla Faisal ,«Kuwait in Jews», p. 446

[95] The Arabian Mission ,Vo. 1 ,No. 13 ,January to March 1895 ,p. 5

[96] أنستاس الكرملي، «الكويت»، مجلة المشرق، ع10، 15 أيار مايو 1904، ص511.

[97] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج4، ص1307.

[98] القبس، ع12024، 23 نوفمبر 2006، ص10.

[99] عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د ت)، ص91.

[100] عبدالله النوري، حكايات من الكويت، ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص166.

[101] Kuwait Political Agency ,Arabic Documents 1899 - 1949 ,Archive Editions ,Vo. 9 ,Antony Rowe ,Oxford ,1994, p. 230

[102] الجدول من إعداد الباحث.

[103] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مدينة سان دييغو، ولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 31 مايو 2009

[104] History the of Jews in Kuwait, p. 68

[105] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[106] محمد نايف العنزي، «الهجرة اليهودية إلى منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين»، مجلة المواقف، ع4، ديسمبر 2009، ص27.

[107] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج2، ص821.

[108] المصدر نفسه، ج5، ص1892.

[109] عبدالله ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر في أثناء الحكم العثماني الثاني 1871-1913، (د ن)، الرياض، 1999، ص104.

[110] عبدالله ناصر السبيعي، اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني 1871-1913، (د ن)، الرياض، 1999، ص228.

[111] المصدر نفسه، ص228.

[112] Zwemer ,.S ,Arabia the of Cradle the Islam ,Darf Publishers Ltd ,London ,(1987, p. 114

[113] عبدالله ناصر السبيعي، اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني 1871-1913، ص105.

[114] Cohen ,Hayyim ,Jews The of East Middle the 1860-1972, John Wiley & Sons ,New York, 1973, p. 66

[115] علي الجلاوي، «اليهود في البحرين»، الأيام، ع 6210، 11 مارس 2006، ص12.

[116] المصدر نفسه، ص12.

[117] علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، مصدر سابق، ص157.

[118] علي الجلاوي، «اليهود في البحرين»، الأيام، ع 6221، 20 مارس 2006، ص20.

[119] The Arabian Mission ,Vo. 1 ,No. 4 ,October to December 1892, p. 7

[120] Ibid ,No. 12 ,October to December 1894, p. 8 & No. 13 ,January to March 1895, p. 8

[121] عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، أمراء وغزاة – قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج العربي دراسة وثائقية – ط3، دار الساقي، بيروت، 1995، ص122 ومحمد عبدالله آل عبدالقادر، مصدر سابق، ص190-191.

[122] The Arabian Mission ,Vo. 1 ,No. 12 ,October to December 1894, p. 8 & No. 13 ,January to March 1895, p. 7 & No. 33 ,January to March 1900, p. 12 & No. 36 ,October to December 1900, p. 7

[123] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج1، ص319، ج4، ص1465.

[124] The Arabian Mission ,Vo. 3 ,No. 88 ,January 1914, p. 9

[125] Political Diaries of the Persian Gulf ,Vo. 5, p. 508

[126] خالد البسام، حكايات من البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص54 وعلي الجلاوي، «اليهود في البحرين»، ع 6210، ص12 ومحمد الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين 1920-1970، الوحدة للنشر، الكويت، 1976، ص42. و Khedouri ,Nancy Elly ,Present Day to Beginning our From ,Bahrain ,2007, p 27 & « of Jews The Bahrain », The Washington Times, 21 March 2000, p. 42

[127] ابن الشعب، «صرخة تنبعث من أعماق البحرين»، مجلة الرابطة العربية، م 7، ع 129، 1938، ص38.

[128] خالد البسام، كلنا فداك – البحرين والقضية الفلسطينية 1917-1948 – المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص196.

[129] علي الجلاوي، «اليهود في البحرين»، الأيام، ع 6219، 20 مارس 2006، ص15. و Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 17, p. 582 & Khedouri ,Nancy Elly ,Present Day to Bebinning our From ,p 16

[130] علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، مصدر سابق، ص311 و Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 581

[131] Bahrain of Records 1961- 1965, Archive Editions, Vo. 1961 ,Rowe Antony Ltd, Oxford, 1997, p. 422

[132] الجدول من إعداد الباحث.

[133] Khedouri, Elly Nancy, From Our Beginning to Present Day, p. 30

[134] تشارلز بلجريف ولد عام 1894 والتحق بالجيش البريطاني في السودان وعمل بمصر وفلسطين وفي مكتب المستعمرات بتنجانيقا ثم عن طريق اعلان نشرته حكومة البحرين في جريدة التايمز البريطانية تقدم إلى وظيفة مستشار مالي وتولى المنصب من عام 1926 إلى عام 1957 وتوفي في بريطانيا في فبراير 1969 وكان من أهم الشخصيات السياسية في البحرين طوال فترة وجوده في البحرين. مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. وللاستزاده: مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات 1926-1957، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2000

[135] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[136] عبدالعزيز سليمان نوار، مصدر سابق، ص234-235.

[137] جون ب كيلي، مصدر سابق، ج1، ص27.

[138] أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1750-1965 وذات السلاسل، الكويت، 1984، ص122 و173.

[139] Pelly, Lewis, Report on a Journey to Riyadh in the Central Arabia, p. 10

[140] عبدالعزيز الرشيد، مصدر سابق، ص218.

[141] جون ب كيلي، مصدر سابق، ج2، ص757.

[142] The Arabian Mission, Vo. 3, No. 88, January 1914, p. 9

[143] كارستن نيبور، مصدر سابق، ج2، ص80.

[144] جون ب كيلي، مصدر سابق، ج1، ص14.

[145] Pelly, Lewis, Report on a Journey to Riyadh in the Central Arabia, p. 10

[146] The Arabian Mission, Vo. 1, No. 38, April to June 1901, p. 15

[147] عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق، ج2، ص74.

[148] روبرت جيران لاندن، عمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبدالله، ط3، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1983، ص73.

[149] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج4، ص1515.

[150] جيمس ولستد، مصدر سابق، ص155 ومايلز، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبدالله، ط4، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1990، ص411.

[151] جمال زكريا قاسم، نشأة الجمارك الكويتية ودورها في تدعيم سيادة الكويت على منافذها، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2000، ص13.

[152] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج4، ص1316.

[153] المصدر نفسه، ج4، ص1309-1316.

[154] المصدر نفسه، ج2، ص836.

[155] المصدر نفسه، ج5، ص1822.

[156] Bahrain of Records Documents Primary 1820-1960, Editions Archive, Vo. 3, Burn Redwood, Oxford, 1993, p 653

[157] اللك يساوي مئة ألف.

[158] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج1، ص311.

[159] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج2، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص160 وص161.

[160] The Arabian Mission, Vo. 1, No. 40, October to December 1901, p. 5

[161] ستانلي ماليري، الكويت قبل النفط، ترجمة محمد غانم الرميحي، ط2، دار قرطاس، الكويت، 1997، ص28.

[162] تنازل الشيخ قاسم بن ثاني عام 1983 عن حكم قطر لشقيقه أحمد الذي قتل عام 1905، وإن ظل هو المدبر الفعلي للأمور.

[163] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 1, p. 180

[164] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج2، ص631.

[165] جون ب كيلي، مصدر سابق، ج2، ص657.

[166] صموئيل أتينجر، مصدر سابق، ص31.

[167] روبين بيدويل، مصدر سابق، ص68.

[168] الطبقة الوسطى: تتكون من مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعيش بشكل أساسي على المرتبات المكتسبة من الحكومة أو القطاع الخاص، وأولئك الذين يعملون في قطاع المهن الحرة الخاصة بمعنى أنها أيضاً تضم من يعملون لحسابهم الخاص، وهي بهذا المعنى خليطاً واسعاً متعدداً وغير متجانس من الأفراد والجماعات، عبدالمالك خلف التميمي، الطبقة الوسطى في العالم العربي، (د ن)، الكويت، 2009، ص21.

[169] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي ، ج4، ص1307 و1312.

[170] History of the Jews in Kuwait, p. 68

[171] Kuwait Political Agency, Vo. 9, p. 230

[172] جواد الرمضان، مقابلة شخصية، مدينة الهفوف، منطقة الأحساء، المملكة العربية السعودية، 29 أغسطس 2009.

[173] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 5, p 507

[174] Ibid, Vo. 6, p. 159

[175] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص 260 وعلي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، مصدر سابق، ص158.

[176] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 16, p. 388

[177] مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات 1926-1957، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2000، ص524.

[178] أندرو ويليامسون، مصدر سابق، ص22 وجيمس ولستد، مصدر سابق، ص31 وروبين بيدويل، مصدر سابق، ص56.

[179] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. و Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 14, p. 422

[180] مقابلة شخصية مع جواد الرمضان، مصدر سابق، ومحمد موسى القريني، الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء 1871-1913، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض، 1426ه، ص294.

[181] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[182] المصدر نفسه.

[183] أنستاس الكرملي، مصدر سابق، ص511.

[184] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[185] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 14, p. 424

[186] Bulloch, John, The Gulf, Century Publishing, London, 1984, p. 7 & Khedouri, Nancy Elly, From Beginning our to Present Day, p. 65, 76

[187] محمد نايف العنزي، مصدر سابق، ص19.

[188] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[189] Bulloch, John, The Gulf, p. 7 & Khedouri, Nancy Elly, From Beginning our to Present Day, p. 76

[190] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. و Khedouri, Nancy Elly, From Beginning our to Present Day, p. 69

[191] مقابلة شخصية مع جواد الرمضان، مصدر سابق.

[192] جيمس ولستد، مصدر سابق، ص31.

[193] روت هولي، الصناعات الفضية في عمان، ط2، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1982، ص15.

[194] محمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2003، ص240 و244.

[195] Khedouri, Nancy Elly, From Beginning our to Present Day, p. 76

[196] محمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، ص215.

[197] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[198] المصدر نفسه.

[199] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 15, p. 137

[200] Kuwait of Records 1899-1961, Editions Archive, Vo. 4, Redwood Burn Ltd, Oxford, 1989, p. 375

[201] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[202] المصدر نفسه.

[203] روز ماري سعيد زحلان، « الخليج والقضية الفلسطينية 1936-1948 «، المستقبل العربي، ع26، أبريل 1981، ص20

[204] عبدالله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط2، (د ن)، الكويت، 1980، ص160 ومحمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، ص478 و481.

[205] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 5, p. 514

[206] عبدالله خالد الحاتم، مصدر سابق، ص160.

[207] محمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، ص196-197.

[208] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج4، ص1315.

[209] Kuwait of Records, Vo. 7, p. 739

[210] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 12, p. 285

[211] محمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، ص385.

[212] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. ومحمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت ص385.

[213] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[214] عبدالله ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني، ص78-80. ومحمد موسى القريني، مصدر سابق، ص245.

[215] عبدالله ناصر السبيعي، اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني، ص228

[216] وثيقة شرعية صادرة من محكمة الهفوف في 24 ربيع الأول 1317ه/ 1 أغسطس 1899م.

[217] مقابلة شخصية مع جواد الرمضان، مصدر سابق.

[218] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص145 ومجلة البعثة، م1، ع5، س1، أبريل 1947، ص83.

[219] Bulloch, John, The Gulf, p. 7 & Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 71, 87

[220] Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 60-59

[221] القبس، ع12024، 23 نوفمبر 2006، ص10.

[222] عبدالله خالد الحاتم، مصدر سابق، ص161.

[223] محمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، ص492-493.

[224] أياد أبو شقرا، «وراء المقود على دروب المشرق العربي»، القبس، ع12202، 22 مايو 2007، ص45.

[225] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 4, p. 166

[226] Ibid, Vo. 11, p. 166 & Vo. 12, p. 164

[227] Ibid, Vo. 12, p. 194

[228] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. ومجلة البعثة، م1، ع2، س1، 1946/1947، ص30.

[229] مجلة البعثة، م4، ع4، س4، أبريل 1950، ص148.

[230] نفسه، ص14-15 وع5، س4، مايو 1950، ص201.

[231] Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 57, 61

[232] The Jews of Bahrain, p. 42

[233] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج4، ص1307 و1313

[234] جريدة الأنباء، ع12197، 6 مارس 2010، ص10

[235] يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، ج1، ط2، (د ن)، الكويت، 1993، ص213.

[236] محمد عبدالهادي جمال، أسواق الكويت القديمة، ط2، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2004، ص160 و180

[237] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[238] عبدالله النوري، مصدر سابق، ص166.

[239] عادل محمد العبدالمغني، وثائق الوقف الكويتية، (د ن)، الكويت، 2007، ص40.

[240] عبدالله النوري، مصدر سابق، ص166 ومحمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، ص461.

[241] مقابلة شخصية مع جواد الرمضان، مصدر سابق.

[242] Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 30

[243] Ibid, p. 59 - 71

[244] Lunxner ,Larry ,Life s,Bahrain of Good as Long as They Don›t Visit Israel ,Post Jerusalem ,October 23 2006, p. 27

[245] علي الجلاوي، «اليهود في البحرين»، الأيام، ع6219، 20 مارس 2006، ص19.

[246] مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات، ص227.

[247] جيمس ولستد، مصدر سابق، ص31.

[248] مجلة صوت البحرين، م3، ع11، س3، ذو القعدة 1372ه، ص39 و Khedouri ,Elly Nancy ,From Present to Beginning our Day, p. 65-66

[249] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج4، ص1307 و Kuwait of Records ,Vo. 1, p. 643

[250] History of the Jews in Kuwait, p. 68 & Kuwait of Records ,Vo. 1, p. 643

[251] عبدالله النوري، مصدر سابق، ص167.

[252] روبرت جيران لاندن، مصدر سابق، ص79.

[253] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[254] روبرت جيران لاندن، مصدر سابق، ص171 وعبدالرزاق الصانع وعبدالعزيز العلي، إمارة الزبير بين هجرتين 979-1400ه، ج2، (د ن)، الكويت، 1987، ص251.

[255] The Arabian Mission ,Vo. 5, No. 125 ,April to June 1923, p 6

[256] Khedouri ,Elly Nancy ,From Present to Beginning our Day, p. 23

[257] مقابلة شخصية مع جواد الرمضان، مصدر سابق. و Elly Nancy ,From Present to Beginning our Day, p. 17, 23

[258] Ibid, p. 30, 40, 67

[259] مقابلة شخصية مع جواد الرمضان، مصدر سابق. ومحمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، ص365. و Khedouri ,Elly Nancy ,From Present to Beginning our Day, p. 17

[260] Gulf Persian the of Records ,Vo. 2, Editions Archive ,1857-1962 Fisheries Pearl ,Hobbs the of Printers ,Southampton ,Oxford, 1995, p. 478

[261] Ibid ,Vo. 2, p. 480

[262] Ibid, p. 121

[263] Gulf Persian the of Records ,Vo. 2, p. 107

[264] Gulf Persian the of Diaries Political ,Vo. 1, p. 430,442,500

[265] Ibid ,Vo. 2, p. 417, 426

[266] Ibid, Vo. 4, p. 131

[267] Ibid, p. 192

[268] Records of the Persian Gulf, Vo. 2, p. 58

[269] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 5, p. 248 - 249, 285

[270] Ibid, Vo. 9, p. 372

[271] Records of the Persian Gulf, Vo. 2, p. 478

[272] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 4, p. 132,192

[273] سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، ج2، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 1989، ص406-407.

[274] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 5, p. 285

[275] Ibid, Vo. 4, p. 131,192

[276] Ibid, p. 562

[277] Ibid, Vo. 4, p. 417

[278] Ibid, Vo. 6, p. 214

[279] Ibid,Vo. 6, p. 214

[280] Ibid, Vo. 5, p. 151,306

[281] Ibid, Vo. 7, p. 69,75,94,258

[282] سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، ج2، ص258.

[283] Records of the Persian Gulf, Vo. 3, p. 243,246

[284] Ibid, p. 630 - 631

[285] Records of the Persian Gulf, Vo. 3, p. 640

[286] Ibid, Vo. 2, p. 479

[287] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 8, p. 405

[288] Ibid, Vo. 11, p. 235

[289] Ibid, Vo. 18, p. 428

[290] Ibid, p. 428

[291] Ibid, p. 428

[292] Ibid, Vo. 6, p. 141,485,489

[293] Records of the Persian Gulf, Vo. 2, p. 478

[294] تاجر سلاح فرنسي (1846-1907) تعلم اللغة العربية وعمل مترجماً في محاكم تونس وكتب مقالات تهاجم السياسة الفرنسية فتم طرده من تونس فتوجه إلى الصومال وأثيوبيا وأمد المسلمين المعارضين لسياسة بريطانيا بالسلاح فسجن، وبعد أطلاق سراحه توجه إلى مسقط وافتتح له شركة= =لتجارة السلاح وتوزيعه في عموم مناطق الخليج العربي وكان له علاقات مع حكام إمارات الخليج العربي، ب ج سلوت، مبارك الصباح مؤسس الكويت الحديثة، مصدر سابق، ص355-368.

[295] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 3, p. 293 & Records of Oman 1867-1947, Archive Editions, Vo. 6, Redwood Burn Ltd, Oxford, 1988, p. 586

[296] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 7, p. 57

[297] Ibid, Vo. 2, p. 24,41

[298] Ibid, Vo. 4, p. 442,533,607

[299] Ibid, Vo. 5, p. 26

[300] Ibid, p. 26

[301] Ibid, p. 53,433

[302] Ibid, p. 53

[303] Ibid, Vo. 12, p. 285

[304] Ibid, Vo. 9, p. 636

[305] Ibid, Vo. 14, p. 576

[306] Ibid, Vo. 15, p. 137

[307] الجيتو: مكان داخل المدينة أو خارجها محاط بسور عال له بوابة أو أكثر تغلق عادةً في المساء ويتمتع بدرجة عالية من الإدارة الذاتية، عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق، ج1، ص434.

[308] كارستن نيبور، مصدر سابق، ص333-334 وجيمس ولستد، مصدر سابق، ص31.

[309] عبدالعزيز الرشيد، مصدر سابق، ص38.

[310] وثيقتين شرعيتين صادرتين من محكمة الهفوف بالأحساء عامي 1304ه/1889م و1317ه/1899م.

[311] خالد البسام، كلنا فداك، ص146-147.

[312] علي الجلاوي، « اليهود في البحرين»، الأيام، ع6210، 11 مارس 2006، ص12.

[313] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[314] يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، ج1، ص213.

[315] The Arabian Mission, Vo. 3, No. 83, October to December 1912, p. 9

[316] Mahlab, S. Naim, The Scribe, Vo. 74, October 2001, p. 9

[317] يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، ج2، (د ن)، الكويت، 1994، ص178-179.

[318] The Arabian Mission, Vo. 5, No. 142, July to September 1927, p. 14

[319] Ibid, No. 142, July to September 1927, p. 13

[320] The Arabian Mission, Vo. 2, No. 45, January to March 1903, p. 8

[321] Ibid, No. 60, January to March 1907, p. 8

[322] Ibid, No. 53, January to March 1905, p. 9

[323] The Arabian Mission, Vo. 2, No. 53, January to March 1905, p. 9

[324] Ibid, No. 69, April to June 1909, p. 11

[325] Scudder, J. Lewis, The Arabian Mission›s Story, Wm. B. Eerdmans, Michigan 1998, p. 249

[326] The Arabian Mission, Vo. 5, No. 137, April to June 1926, p. 7

[327] Ibid. No. 148, January to March 1929, p. 18

[328] مي محمد الخليفة، مائة عام من التعليم النظامي في البحرين –السنوات الأولى للتأسيس–ص269، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، The Arabian Mission, Vo. 6, No. 156, January to March 1931, p. 11

[329] The Arabian Mission, Vo. 6, No. 164, January to June 1933, p. 11

[330] الجدول من إعداد الباحث.

[331] مي محمد الخليفة، مائة عام من التعليم النظامي في البحرين، ص247-248.

[332] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[333] المصدر نفسه.

[334] The Arabian Mission, Vo. 6, No. 168, April to June 1934, p. 12

[335] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[336] المصدر نفسه.

[337] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 5, p. 522

[338] The Arabian Mission, Vo. 8, No. 246, Autumn 1958, p. 11 & N. 247, March 1959, p. 7 & Scudder, R Lewis, The Arabian Mission›s Story, p. 249

[339] Mahlab, S Naim., p. 9

[340] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[341] علي الجلاوي، «اليهود في البحرين»، ص19 و Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 74, 95

[342] مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات، ص388 و Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 96

[343] عبدالحميد المحادين، «ماجد الجشي – في البدء كانت الثقافة – البحرين الثقافية»، ع17، يوليو 1998، ص10 و Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 14, p. 336, 367

[344] The Arabian Mission, Vo. 7, No. 214, Autumn 1945, p. 11

[345] عبدالحميد المحادين، «هيا آل خليفة إمرأة في موقع غير مألوف»، البحرين الثقافية، ع14، أكتوبر 1997، ص8 و

Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 31, 73 - 74

[346] The Arabian Mission, Vo. 3, No. 90, July to September 1914, p. 18

[347] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص260 و Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 90.

[348] خالد البسام، كلنا فداك، ص59 و79.

[349] مجلة صوت البحرين، م3، ع4، س3، ربيع الثاني 1372ه، ص48 و Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 523- 524

[350] Kuwait in Jews the of History, p. 68

[351] Ibid, p. 68

[352] بثينة حمدان، «شلومو صالح»، القبس، ع12522، 10 أبريل 2008، ص38.

[353] Kuwait in Jews the of History, p. 68

[354] Ibid, p. 68

[355] خليفة عبدالله الوقيان، الثقافة في الكويت – بواكير واتجاهات – (د ن)، الكويت، 2006، ص285.

[356] القبس، ع12024، 23 نوفمبر 2006، ص10.

[357] المصدر نفسه.

[358] القبس، ع12024، 23 نوفمبر 2006، ص10.

[359] القبس، ع11769، 11 مارس 2006، ص36.

[360] عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق، ج1، ص308.

[361] المصدر نفسه، ص55.

[362] المصدر نفسه، ص61.

[363] صموئيل أتينجر، مصدر سابق، ص12.

[364] روبين بيدويل، مصدر سابق، ص56.

[365] Pelly, Lewis, Arabia Central in Riyadh to Journey a on Report, p. 10

[366] The Jews of Bahrain, p. 42

[367] Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 26

[368] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[369] مجلة صوت البحرين، م3، ع1و2، س3، محرم وصفر 1372ه، ص12-13

[370] القبس، ع12024، 23 نوفمبر 2006، ص10

[371] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[372] Kuwait Political Agency, Vo. 5, p. 178

[373] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[374] Kuwait Political Agency, Vo. 5, p. 288

[375] Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 42

[376] The Arabian Mission, Vo. 2, No. 53, January to March 1905, p. 8 & Vo. 7, No. 214, Autumn 1945, p. 11

[377] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 2, p. 184- 185, 193 & Vo. 6, p. 69

[378] خالد البسام، كلنا فداك، ص59.

[379] القبس، ع12024، 23 نوفمبر 2006، ص10.

[380] خالد البسام، كلنا فداك، ص156.

[381] Mission Arabian The, Vo. 8, No. 90, September to July 1914, p. 8

[382] عبدالله خالد الحاتم، مصدر سابق، ص160.

[383] Mission Arabian The, Vo. 5, No. 150, September to July 1929, p. 4

[384] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[385] عبدالحميد المحادين، الخروج من العتمة – خمسون عاماً لاستشراف الأفق – المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص563.

[386] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 14, p. 336, 367

[387] مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات، ص351.

[388] جيمس ولستد، مصدر سابق، ص31 و155 وروبين بيدويل، مصدر سابق، ص56 ومحمد موسى القريني، مصدر سابق، ص294.

[389] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج4، ص1307 و Records of Kuwait, Vo. 1, p. 643

[390] Records of Bahrain, Primary Documents, Vo. 3, p. 679

[391] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 8, p. 499

[392] صالح جاسم الشهاب، تاريخ التعليم في الكويت والخليج أيام زمان، ج1، (د ط)، (د ن)، الكويت، 1984، ص528-530.

[393] عبدالله ناصر السبيعي، اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني، ص104-105.

[394] كارستن نيبور، مصدر سابق، ج2، ص80 وجيمس ولستد، مصدر سابق، ص31.

[395] التيلة: تعني الغطاء لأنها كانت تغطي رأس المشروبات الغازية (الناملیت)، حمد محمد السعيدان، مصدر سابق، ج1، ص310.

[396] علي الجلاوي، يهود البحرين – مائة عام من الخفاء –، فراديس، البحرين، 2008، ص25.

[397] History of the Jews in Kuwait, p. 68

[398] الشطفة: عقال من الحرير والزري كان يلبسه بعض الخليجيون في الماضي والزبون: ثوب ضيق الشكل مفتوح من الأمام يشبك الجزء العلوي منه إلى الوسط بخيط من البريسم ويخاط من الأقمشة الخفيفة والثقيلة، حمد محمد السعيدان، مصدر سابق، ج2، ص864 ومحمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، ص246 ويوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، ج1، ص212.

[399] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[400] يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، ج1، ص212 و Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 19

[401] القبس، ع12247، 6 يوليو 2007، ص16 ومحمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، ص365. و Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 17

[402] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. و The Arabian Mission, Vo. 7, No. 207, October to December 1945, p. 7

[403] صموئيل أتينجر، مصدر سابق، ص 82 وعبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق، ج2، ص49.

[404] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. و The Arabian Mission, Vo. 2, No. 49, January to March 1904, p. 5,6

[405] علي الجلاوي، يهود البحرين، ص77.

[406] القبس، ع12024، 23 نوفمبر 2006، ص10 و Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 62

[407] القبس، ع12024، 23 نوفمبر 2006، ص10 وعبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق، ج2، ص48-49 وعلي الجلاوي، « اليهود في البحرين «، الأيام، ع6219، 20 مارس 2006، ص19.

[408] عبدالوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مصدر سابق، ج2، ص100.

[409] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 4, p. 610

[410] مذكرات كتبتها يهودية اسمها Sassoon Farha زارت مسقط عام 1910.

Farha Sassoon, The Sassoons Return s,

20 Visit to Baghdad, The Scribe, Vo. 75, 2002, p وجيمس ولستد، مصدر سابق، ص155.

[411] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. و ج ج لوريمر، مصدر سابق، ج4، ص1307.

[412] علي الجلاوي، «اليهود في البحرين»، الأيام، ع6221، 22 مارس 2006، ص20.

[413] Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 15

[414] مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات، ص309.

[415] يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، ج1، ص212-213.

[416] History of the Jews in Kuwait, p. 68

[417] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[418] المصدر نفسه و Khedouri, Elly Nancy, From our Beginning to Present Day, p. 23

[419] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[420] المصدر نفسه.

[421] المصدر نفسه.

[422] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 42

[423] علي الجلاوي، « اليهود في البحرين «، الأيام، ع6221، 22 مارس 2006، ص20 و Khedouri, Elly Nancy, From our Day Present to Beginning, p. 22

[424] Political Diaries of the Gulf Persian, Vo. 3, p. 676

[425] Ibid. p. 701

[426] عبدالعزيز الرشيد، مصدر سابق، ص374.

[427] The Arabian Mission, Vo. 3, No. 92, January to March 1915, p. 8 - 10

[428] Ibid

[429] صموئيل أتينجر، مصدر سابق، ص70.

[430] The Arabian Mission, Vo. 4, No. 100, January to March 1917, p. 16

[431] Zwemer, S., Arabia the Cradle of Islam, p. 348

[432] سليمان سالم الحسيني، الحملات التنصيرية إلى عمان والعلاقات المعاصرة بين النصرانية والإسلام، دار الحكمة، لندن، 2006، ص45.

[433] The Arabian Mission, Vo. 1, No. 33, January to March 1900, p. 4 - 5

[434] Ibid, Vo. 2, No. 49, January to March 1904, p. 5 - 6

[435] Ibid, Vo. 4, No. 100, January to March 1917, p. 17

[436] Ibid, Vo. 7, No. 192, April to June 1941, p. 9

[437] صموئيل أتينجر، مصدر سابق، ص31.

[438] صموئيل أتينجر، مصدر سابق، ص21.

[439] روبين بيدويل، مصدر سابق، ص39.

[440] روبرت جران لاندن، مصدر سابق، ص201-202.

[441] Records of Oman, Vo. 6, p. 1ii

[442] روت هولي، لمحة تاريخية عن المباني الأثرية في مسقط، ترجمة: محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1981، ص7.

[443] Oman of Records, Vo. 6, p. 357

[444] سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية 1856-1862، ط2، (د ن)، دبي، 1989، ص48.

[445] Oman of Records, Vo. 1, p. 1vii

[446] سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية، ص85.

[447] المصدر نفسه، ص88.

[448] المصدر نفسه، ص213.

[449] سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية، ص88.

[450] Oman of Records, Vo. 1, p. 113

[451] Ibid, Vo. 1, p. 1xi

[452] سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية، ص307.

[453] Pelly, Lewis, Journey a on Report to Riyadh in Central Arabia, p. 10

[454] عبدالعزيز الرشيد، مصدر سابق، ص218.

[455] Mahlab, S Naim, p. 9

[456] سلطان بن محمد القاسمي، بيان الكويت – سيرة حياة الشيخ مبارك الصباح، (د ن)، الشارقة، 2004، ص112.

[457] ج ج لوريمر، مصدر سابق، القسم الجغرافي، ج4، ص1307 و Kuwait of Records, Vo. 1, p. 643

[458] Kuwait of Records, Vo. 1, p. 643

[459] Kuwait in Jews the of History, p. 68

[460] Agency Political Kuwait, Vo. 1, p. 567 - 570

[461] عبدالله النوري، مصدر سابق، ص167-168.

[462] عبدالله خالد الحاتم، مصدر سابق، ص161.

[463] محمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، ص492-493.

[464] Gulf Persian the of Diaries Political, Vo. 9, p. 636 & Vo. 10, p. 135

[465] القبس، ع12247، 6 يوليو 2007، ص16.

[466] Agency Political Kuwait, Vo. 12, p. 325 - 327

[467] Kuwait of Records, Vo. 1, p. 691

[468] Agency Political Kuwait, Vo. 4, p. 173 - 174, 201

[469] Ibid, Vo. 5, p. 178

[470] عبدالله ناصر السبيعي، اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني، ص105 و108.

[471] المصدر نفسه، ص103.

[472] مقابلة مع جواد الرمضان، مصدر سابق.

[473] الالتزام يعني المناقصة.

[474] محمد موسى القريني، مصدر سابق، ص272.

[475] عبدالله ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر في أثناء الحكم العثماني الثاني، ص78 و97

[476] المصدر نفسه، ص78.

[477] المصدر نفسه، ص78-80.

[478] المصدر نفسه، ص103.

[479] المصدر نفسه، ص102-103.

[480] المصدر نفسه، ص97 وعبدالله ناصر السبيعي، الأمن الداخلي في الأحساء والقطيف وقطر في أثناء الحكم العثماني الثاني 1871-1913، (د ن)، الرياض، 1999، ص136.

[481] عبدالله ناصر السبيعي، اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني، ص103-104.

[482] عبدالله ناصر السبيعي، الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر في أثناء الحكم العثماني الثاني، ص104.

[483] المصدر نفسه، ص112.

[484] المصدر نفسه، ص104.

[485] عبدالله ناصر السبيعي، اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني، ص229.

[486] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 4, p. 45

[487] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج3، ص193-194.

[488] صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990/1991، الأنجلو المصرية، القاهرة، (د ت)، ص259-260.

[489] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 5, p. 151 & Vo. 6, p. 355, 444

[490] أعداد مجلة الكويت، دار قرطاس، الكويت، 1999، ص800.

[491] Arab Gulf Cities, Manama, Editions Archive, Antony Rewe Ltd, Oxford, 1994, p. 128 & Records of Bahrain, Primary Documents, Vo. 3, p. 652

[492] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج3، ص237.

[493] Arab Gulf Cities, p. 55

[494] Ibid, p. 124

[495] مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات، ص524. وخليل محمد المريخي، أحداث طواها الزمن، (د ن)، (د م)، 1995، ص233.

[496] مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات، ص541.

[497] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[498] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 14, p. 336, 367

[499] Records of Bahrain, Primary Documents, Vo. 6, p. 42

[500] مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات، ص309.

[501] صالح جاسم الشهاب، مصدر سابق، ج1، ص515-521.

[502] المصدر نفسه، ص528-530.

[503] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص260. ومي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات، ص227 و Khedouri,Elly Nancy, From Our Beginning to Present Day, p. 90

[504] أحمد سوسة، الصهيونية مديات الافتراءات، مصدر سابق، ص110.

[505] خالد البسام، كلنا فداك، ص17-18.

[506] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 13

[507] مجلة البعثة، م2، ع9، س2، أكتوبر 1948، ص200 وم4، ع2، س4، فبراير 1950، ص40 و Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 17, p. 448,453

[508] خالد البسام، كلنا فداك، ص156. و Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 17, p. 573

[509] مأمون كيوان، مصدر سابق، ص113-115.

[510] لورا إيزنبرغ، عدو عدوي – الصلات الصهيونية اللبنانية 1900-1948، ترجمة: رضا سليمان، شركة المطبوعات، بيروت، (د ت)، ص21-22.

[511] علي ابراهيم عبده وخيرية قاسمية، مصدر سابق، ص67 و Agency Political Kuwait, Vo. 12, p. 641- 642

[512] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 248 - 249

[513] Ibid, Vo. 18, p. 451

[514] لورا إيزنبرغ، مصدر سابق، ص85-86.

[515] المصدر نفسه، ص23.

[516] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[517] مجلة الإيمان، ع2، س1، فبراير 1953، ص24 ومجلة صوت البحرين، م3، ع7و8، س3، رجب وشعبان 1372ه، ص77

[518] Records of Kuwait, Vo. 6, p. 66

[519] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 641 - 642

[520] مجلة صوت البحرين، م2، ع10، س2، شوال 1371ه، ص21 وع12، س2، ذو الحجة 1371ه، ص15 وم3، ع11، س3، ذو القعدة 1372ه، ص46. و Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 296, 652

[521] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 579, 594

[522] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص192 و375.

[523] مجلة البعثة، م8، ع3، س8، مارس 1954، ص267 و Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 641- 642

[524] Records of Kuwait, Vo. 6, p. 65

[525] أحمد الخطيب، «كوهين في الكويت»، مجلة الإيمان، ع2، س1، فبراير 1953، ص24.

[526] مجلة الإيمان، ع5، س1، أيار مايو 1953، ص62 ومقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[527] مجلة صوت البحرين، م3، ع10، س3، شوال 1372ه، ص55.

[528] المصدر نفسه، م2، ع12، س2، ذو الحجة 1371ه، ص43.

[529] لورا إيزنبرغ، مصدر سابق، ص75 و85.

[530] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 296

[531] Ibid, Vo. 18, p. 579, 594

[532] Records of Kuwait, Vo. 6, p. 65

[533] Ibid, p. 64

[534] مجلة البعثة، م7، ع6، س7، يونيو 1953، ص360. ومجلة صوت البحرين، م3، ع7و8، س3، رجب وشعبان 1372ه، ص76 و79.

[535] مجلة صوت البحرين، م3، ع12، س3، ذو الحجة 1372ه، ص56.

[536] خالد البسام، كلنا فداك، ص35-36.

[537] ابن الشعب، مصدر سابق، ص38.

[538] مجلة البعثة، م2، ع1، س2، يناير 1948، ص12-13.

[539] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 358

[540] مجلة البعثة، م2، ع1، س2، يناير 1948، ص13.

[541] المصدر نفسه، م2، ع9، س2، أكتوبر 1948، ص200.

[542] مجلة البعثة، م2، ع9، س2، أكتوبر 1948، ص200.

[543] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج3، ص159-160.

[544] مجلة صوت البحرين، م2، ع10، س2، شوال 1371ه، ص21 و39 وع12، س2، ذو الحجة 1371ه، ص15-16.

[545] مجلة صوت البحرين، م2، ع11، س2، ذو القعدة 1371ه، ص40.

[546] المصدر نفسه، م2، ع12، س2، ذو الحجة 1371ه، ص15-16.

[547] المصدر نفسه، م3، ع4، س3، ربيع الثاني 1372ه، ص41 وع5، س3، جمادى الأولى 1372ه، ص6.

[548] مجلة صوت البحرين، م3، ع5، س3، جمادى الأولى، 1372ه، ص29 وع6، س3، جمادى الآخرة 1372ه، ص22.

[549] مجلة صوت البحرين، م3، ع6، س3، جمادى الآخرة 1372ه، ص50.

[550] المصدر نفسه، م3، ع7و8، س3، رجب وشعبان 1372ه، ص61.

[551] المصدر نفسه، م3، ع10، س3، شوال 1372ه، ص55.

[552] المصدر نفسه، م3، ع7و8، س3، رجب وشعبان 1372ه، ص61.

[553] عبدالوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح اليهودي – دراسة نظرية وتطبيقية –، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص196 ومحمد الرميحي، مصدر سابق، ص62.

[554] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 357

[555] عبدالرزاق الصانع وعبدالعزيز العلي، مصدر سابق، ج1، ص84 وخليفة الوقيان، مصدر سابق، ص191.

[556] عبدالله خالد الحاتم، مصدر سابق، ص58.

[557] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 577

[558] Ibid, Vo. 12, p. 50,146

[559] Ibid, Vo. 18, p. 196

[560] مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات، ص351.

[561] مقابلة شخصية مع جواد الرمضان ، المصدر السابق.

[562] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 363

[563] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 86,146

[564] سيف مرزوق الشملان، من تاريخ الكويت، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 1986، ص343.

[565] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 11

[566] Ibid, p. 50 - 51

[567] Ibid, Vo. 17 (1946 - 1947), p. 559

[568] خالد البسام، كلنا فداك، ص190-191.

[569] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[570] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[571] الجامة: واجهات العرض الزجاجية للمتاجر والمحلات، صالح جاسم الشهاب، مصدر سابق، ج1، ص176.

[572] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 10

[573] Ibid, p. 10 & Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 360

[574] مجلة صوت البحرين، م3، ع11، س3، ذو القعدة 1372ه، ص50.

[575] مجلة صوت البحرين، م2، ع12، س2، ذو الحجة 1371ه، ص15-16.

[576] المصدر نفسه.

[577] خالد البسام، كلنا فداك، ص191.

[578] المصدر نفسه، ص144.

[579] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 17, p. 573

[580] خالد البسام، كلنا فداك، ص157.

[581] المصدر نفسه، ص152-153.

[582] تقي محمد البحارنة، نادي العروبة وخمسون عاماً 1939-1989، (د ن)، البحرين، (د ت)، ص33 و44.

[583] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 51

[584] القبس، ع12024، 23 نوفمبر 2006، ص10.

[585] مجلة صوت البحرين، م3، ع6، س3، جمادى الآخرة 1372ه، ص39.

[586] مجلة صوت البحرين، م4، ع5، س4، جمادى الأولى 1373ه، ص65 وعبدالحميد المحادين، « هيا آل خليفة إمرأة في موقع غير مألوف «، ص8.

[587] مجلة صوت البحرين، م3، ع1و2، س3، محرم وصفر 1372ه، ص12-13 و ع4، س3، ربيع الثاني 1372ه، ص48

[588] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 54, 67

[589] Ibid, Vo. 17, p. 573

[590] Ibid, Vo. 17, p. 577

[591] خالد البسام، كلنا فداك، ص144.

[592] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 17, p. 572

[593] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 359

[594] Ibid, Vo. 6, p. 360

[595] تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف، ص260.

[596] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 17, p. 573

[597] تشارلز بلجريف، مصدر سابق, ص260 و Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 360

[598] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص341 و Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 360

[599] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 360

[600] Ibid, Vo. 6, p. 360

[601] Ibid, 6, p. 361

[602] Ibid, Vo. 6, p. 360 - 361

[603] Ibid, Vo. 6, p. 360

[604] Ibid, 6, p. 360

[605] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص261. و Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 361

[606] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 361

[607] Ibid, Vo. 6, p. 360 - 361

[608] Ibid, Vo. 6, p. 361 - 362

[609] Ibid, p. 362

[610] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص261. و Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 362

[611] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 363

[612] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص261-262. و Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 262 - 363

[613] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. و Cohen, Hayyim, The Jews of Middle Eastern, p. 66

[614] The Arabian Mission, Vo. 7, No. 214, Autumn 1945, p. 11

[615] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص262-263. و Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 363

[616] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص262. ومقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. و Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 363

[617] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 364

[618] خالد البسام، كلنا فداك، ص165 و Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 364

[619] خالد البسام، كلنا فداك، ص160 ومقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. و Bahrain of Records, Primary Documents, Vo. 6, p. 363

[620] مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف السيرة والمذكرات، ص342 و Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 17, p. 587 & Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 364

[621] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص263.

[622] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 17, p. 573 & Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 357 - 358

[623] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 358

[624] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 17, p. 573

[625] روز ماري سعيد زحلان، مصدر سابق، ص20.

[626] The Jews of Bahrain, p. 42

[627] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[628] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص263 و Nancy ,Khedouri & 363 .p ,6 .Vo ,Documents Primary ,Bahrain of Records
Elly, From Our Beginning to Present Day, p. 22

[629] Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 364

[630] Ibid, Vo. 6, p. 364

[631] خالد البسام، كلنا فداك، ص153 و Bahrain of Records, Documents Primary, Vo. 6, p. 357

[632] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 86

[633] خالد البسام، كلنا فداك، ص193-194.

[634] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 13

[635] خالد البسام، كلنا فداك، ص195.

[636] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[637] المصدر نفسه.

[638] Scudder, J.R. Lewis, The Arabian Mission's Story, p. 254

[639] عبدالوهاب المسيري، في الخطاب والمصطلح اليهودي، ص196.

[640] روبين بيدويل، مصدر سابق، ص68.

[641] ماكس أوبنهايم، رحلة إلى مسقط عبر الخليج، دار الوراق، لندن، 2007، ص58 ومايلز، مصدر سابق، ص424.

[642] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج2، ص127-128.

[643] المصدر نفسه، ص141.

[644] المصدر نفسه، ص428.

[645] جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج2، ص123 و127 و Oman of Records, Vo. 6, p. 354

[646] جون ب كيلي، مصدر سابق، ج2، ص758-760.

[647] روبين بيدويل، مصدر سابق، ص59.

[648] Palgrave, William Gifford, Narrative of a Year's Journey Through Central and Eastern Arabia 1862-1863, Vo. 2, 3th ed, Macmilian & Co, London, 1866, p. 334, 367

[649] سلطان محمد القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية، ص307.

[650] Mission Arabian The ,Vo. 1, No. 17, March to January 1896, p. 8 & No. 29, March to January 1899, p. 7 & No. 33, March to January, p. 4

[651] ويندل فيلبس، مصدر سابق، ص56.

[652] ج ج لوريمر، مصدر سابق، ج4، ص1495 و Barth ,Fredrik ,Sohar, p. 247 & Sassoon ,Farha ,«Sassoon The» Return s‹Baghdad to Visit», p. 20

[653] عبدالعزيز الرشيد، مصدر سابق، ص233. و Kuwait of Records ,Vo. 1, p. 643

[654] حمد محمد السعيدان، مصدر سابق، ج1، ص310 والقبس، ع11769، 11 مارس 2006، ص36.

[655] عبدالعزيز الرشيد، مصدر سابق، ص240.

[656] المصدر نفسه، ص248 و256.

[657] مير صبري، مصدر سابق، ص39.

[658] المصدر نفسه، ص226. ويوسف غنيمة، مصدر سابق، ص213.

[659] مير صبري، مصدر سابق، ص226 و Kuwait in Jews the of History, p. 68

[660] Kuwait in Jews the of History, p. 68

[661] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. وأبستن، «في الكويت»، مجلة الرابطة العربية، م7، ع129، 14 ديسمبر 1938، ص45. ويعقوب يوسف كورية، يهود العراق – تاريخهم أحوالهم هجرتهم – الأهلية للنشر، عمان، 1998، ص262 و Kuwait in Jews the of History, p. 68

[662] سيف مرزوق الشملان، تاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت والخليج العربي، ج1، ص177.

[663] يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، ج1، ص212.

[664] Alkanderi ,Abdulla Faisal ,«Kuwait in Jews», p. 452

[665] أبستن، مصدر سابق، ص45.

[666] Kuwait of Records ,Vo. 4, p. 755 & «Kuwait in Jews the of History», p. 68

[667] يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، ج1، ص212.

[668] عبدالله النوري، مصدر سابق، ص167 ويوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، ج1، ص212.

[669] مجلة البعثة، م2، ع9، س2، أكتوبر 1948، ص200 و Political Diaries the of Gulf Persian ,Vo. 17, p. 448, 453

[670] أحمد الخطيب، مصدر سابق، ص24.

[671] يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، ج1، ص213 و Cohen, Hayyim, The Jews of Middle Eastern, p. 83

[672] حمد محمد السعيدان، مصدر سابق، ج1، ص310 و ج3، ص1766.

[673] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق. و Cohen, Hayyim, The Jews of Middle Eastern, p. 83 & «History of the Jews in Kuwait», p. 68

[674] محمد عبدالله آل عبدالقادر، مصدر سابق، ص190-191. و Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 1, p. 442,536

[675] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 1, p. 430, 526

[676] Ibid, p. 527

[677] Cheesman, R. E., In Unknown Arabia, Macmillan and Co. Ltd, London, 1926, p. 147

[678] ف ش فيدال، واحة الأحساء، ترجمة عبدالله ناصر السبيعي، (د ن)، (د م)، 1990، ص122.

[679] The Arabian Mission, Vo. 3, No. 88, January to March 1914, p. 9

[680] مقابلة شخصية مع جواد الرمضان، مصدر سابق.

[681] عبدالرزاق الصانع وعبدالعزيز العلي، مصدر سابق، ج1، ص47 و112.

[682] المصدر نفسه، ص112.

[683] تشارلز بلجريف، مصدر سابق، ص263-264.

[684] مقابلة شخصية مع أنور منشي كوهين، مصدر سابق.

[685] Records of Bahrain 1961- 1965, Vo. 1961, p. 442

[686] علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، مصدر سابق، ص311.

[687] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 248 - 249

[688] Ibid, p. 451

[689] Political Diaries of the Persian Gulf, Vo. 18, p. 518

[690] مجلة صوت البحرين، م3، ع9، س3، رمضان 1372ه، ص52.

[691] صموئيل أتينجر، مصدر سابق، ص13.

[692] مأمون كيوان، مصدر سابق، ص64.

[693] صموئيل أتينجر، مصدر سابق، ص149.